

صِيغ العقود والدعاوى التجارية

يشتمل على أصول صياغة العقود التجارية

البيرت التجارية . الرهن التجاري . السرق . الرقابة
عقود الشركات التجارية وحافزة العقود التجارية الممثلة
وصيغ الدعاوى معلقاً عليها بقضاء النقض ...

المستشار
معوذ عبد التواب

١٩٨٨



دار الفكر الحامدي
طابع مطبعة دار الفكر

صِنَع العقود والدعاوى التجارية

يشتمل على أصول صياغة العقود التجارية

البيع الثماني . الرهن التجاري . السيرة . الرقابة
عمود الشركات التجارية ومفاتيح العقود التجارية الموضوعة
وصيغ الدعاوى مرفقة عليها بفتح النقص . . .

المستشار
مغرض بئر التور

١٩٨٨

توزيع

دار الفكر الجامعي
٣٠ شارع سحر - القاهرة

اِہْدِ اِیَّاهُ
اِلَی الْاِنْبِیَیْ: عَمَّ زَیٍّ وَ مُحَمَّدٍ
وَالْاِنْبِیَیْ: ہَسْرُوہَا
اِہْدِیْ کُنَانِیْ ہَذَا

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا المؤلف يشتمل على صيغ العقود والدعاوى التجارية وهو في قسمين :

القسم الأول نعرض فيه لأصول صياغة العقود التجارية ومنها بيع المحل التجارى - البيع بالمزاد العلنى - البيع بالتقسيط - الرهن التجارى - صيغ عقود الشركات التجارية مع بيان ما ينبغى أن يشتمل عليه العقد وبيان أركانه والتعليق عليه بقضاء النقض .

وفى القسم الثانى : نعرض لصيغ الدعاوى الخاصة بالقانون البحرى والصيغ التجارية مع التعليق عليها بقضاء النقض .
والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائما .

المستشار

معوض عبد التواب

والمنتدب لتدريس القانون

بحقوق عين شمس

طنطا في ٢٣ يناير ١٩٨٨

ت : ٣٣٦٢٤٥

باب تمهيدى

تعريف العقود التجارية وخصائصها

العقود التجارية لم يضع المشرع تعريفا لها وتعريف العقود التجارية عامر يشير شىء من الصعوبة ذلك أن كل عقد وارد فى القانون المدنى من الجائز استخدامه فى ميدان التجارة ولا يمكن حصر كافة التمهيدات التى يتبادلها التجارى (١) .

وقد تصدى الفقه لتعريف العقود التجارية فعرّفها بعض الفقهاء «العقد الذى يعبره التاجر اذا كان متصلا بعرفته التجارية» .

ولكن هذا التعريف يلقي انتقادا من جانب شراح آخرين (٢) حيث يرى الدكتور على جمال الدين عوض أن هذا التعريف ضيق لأنه يقصر العقد التجارى على نشاط التاجر مع أن فكرة العمل التجارى أوسع من فكرة التاجر فقد يصدر فكرة العمل التجارى من تاجر وقد يصدر من غير تاجر وهذا التعريف لا يرى العمل تجاريا الا اذا صدر من تاجر ولتجارته .

ويذهب استاذنا الدكتور على جمال الدين الى تعريف العقد التجارى بأنه العقد الذى ينشأ فى ذمة أحد طرفيه أو ذمة طرفيه مما التزاما تجاريا، وأما متى يكون هذا الالتزام تجاريا فالمرجع فى ذلك هو نظرية العمل التجارى التى تقوم على المادة الثانية من القانون التجارى (٣) .

ومن هذا التعريف فانه ، كقاعدة عامة ، ليس هناك غالبا عقد تجارى بالضرورة ، بل ان معظم العقود قد يكون تجاريا وقد يكون مدنيا ، فمقد البيع مثلا اذا كان أحد طرفيه يحترف انشراء والبيع كان البيع تجاريا حتما .

(١) راجع القانون التجارى د. مصطفى كمال طه ص ٣٠٥ وما بعدها . وراجع العقود التجارية د. على جمال الدين عوض طبعة ١٩٨٢ ص ٥ وما بعدها . وراجع د. على الباردي العقود وعمليات البنوك ص ١٠ .

(٢) راجع د. على جمال الدين عوض المرجع السابق ص ١٠ .

(٣) راجع فى هذا العقود التجارية ، المرجع السابق رقم ٣ .

لأنه على الأقل ينشئ التزاما تجاريا في ذمة البائع ، وقد يكون البيع مدينا
إذا تم بين شخصين غير تاجرين ولم ينشئ على أى منهما التزاما تجاريا ،
وهكذا كل عقد يمكن أن يكون مدينا أو تجاريا •

فالمعيار اذن في تجارية العقد هو النظر الى صفة الالتزامات التي
ينشئها في ذمة طرفيه أو ذمة أحدهما ، فإذا كان أحدها تجاريا فالعقد
تجارى • ويستثنى من ذلك أن هناك عقودا لا يمكن أن تكون تجارية ، تلك
هى العقود المنصبة على حقوق عينية عقارية •

خصائص العقود التجارية : وتتميز العقود التجارية بخصائص عامة
أهمها أنها رضائية ، وأنها عقود معاوضة ، وأنها لا ترد الا على منقولات(١) •

فالعقود التجارية عقود رضائية • بمعنى انه يكفى لانقادها التراضى
دون حاجة لكتابة العقد أو اتخاذ شكل معين • ومع هذا فقد يستلزم القانون
الكتابة استثناء في بعض العقود التجارية ، كمقد الشركة (م ٤٦ و ٤٧
تجارى) • وقد يلزم فى الكتابة أن تكون بورقة رسمية كمقد بيع
السفينة (م ٣ بحرى) •

سهولة إبرامها وتنوع صورها :

ولا يقتصر الأمر على مجرد الرضائية ، بل ان العقد التجارى يتميز
بسهولة إبرامه • فهناك طائفة كبيرة من العقود التجارية يكون الإيجاب فيها
عاما موجها الى اشخاص غير معينين • هذه هى حالة البضائع التى نراها
كل يوم معروضة فى المحال التجارية وعليها بطاقات بأسعارها ، فيلتزم
التاجر البائع بإيجابه العام ، بحيث ينمقد المقد اذا أبدى أى شخص رغبته
فى شراء السلعة المعروضة بالسعر المعروض •

والقاعدة أن السكوت لا يكون قبولا • الا أن القبول فى المواد التجارية
كثيرا ما يكون بالسكوت ، وذلك عند استمرار حالة التعامل المتصلة بين
التجار • فإذا استلم المشتري البضاعة ومعها الفاتورة المتضمنة لشروط
البيع ، ثم ركن إلى الصمت ، فمعنى ذلك أنه قبل • كذلك اذا أرسل

(١) راجع القانون التجارى د• مصطفى كمال طه ص ٣٠٦ وما بعدها • وراجع القانون
التجارى د• مراد منير فهم ص ١٠ •

المصرف بياناً الى عميله فلم يعترض عليه خلال أجل معين كان ذلك منه قبولاً . والأمر كذلك أيضاً بالنسبة للمعاملات اليومية بين المخازن وفحلات بيع اللبن وغيرها وبين الأهالي .

هذه السهولة تمكن أيضاً فيما يتعلق بتقدير رضا المتعاقدين بالعقد فمن الصعب أن يقتنع القاضي ببطان العقد لغلط التاجر في صفة جوهرية في الأشياء التي تعود بيدها أو التعامل فيها بحيث يبدو احتمال وقوع التاجر في الغلط ضئيلاً (١) .

كذلك تتميز العقود التجارية بالتنوع . ذلك أن مقتضيات التجارة لا تكاد تقسّم تحت حصر . لذلك يشهد أن تنشأ عن العقود التجارية الالتزامات البسيطة المنجزة التي نراها في المعاملات المدنية وانما تكثر المعلقة على شروط أو المقترنة بأجال . وقد يتعدد محل الالتزام فيكون بدلها أو تخييرياً ، وقد يتعدد أطرافه بالتضامن أو عدم القابلية للانقسام . وعند ذلك تنطبق القواعد العامة على هذه الأوصاف الى جانب قواعد القانون والعرف التجاريين (٢) .

الاستثناءات على حرية العقد التجاري :

هناك استثناءات خاصة على حرية العقد التجاري . فهناك عقود غير رضائية ، من ذلك أن المادة ٤٦ و ٤٧ تجاري تشترطان الكتابة لتكوين عقد الشركة . وتنص المادة الثالثة من القانون البحري على أن بيع السفن كلها أو بعضها بيعاً اختيارياً يلزم أن يكون بسند رسمي . ولا بد كذلك من عقد كتابي لإيجار السفن (م ٩٠ بحري) وللتأمين على السفن والبضائع (م ١٧٤ بحري) وللقرض البحري (م ١٥٠ بحري) وسوف نرى خلال دراستنا لمرهن المحل التجاري كيف أحاط المشرع هذا المرهن بكثير من القيود والشكليات .

هذه الاستثناءات الخاصة لا تضعف من قيمة المبدأ العام في حرية العقد التجاري . بل هي على العكس تؤكده وتزيده إضاحاً في الأذهان ، إذ هي تبرز الحكمة من رضائية باقي العقود التجارية ، وتربط الرضائية

(١) ، (٢) راجع العقود وعمليات البنوك د. علي البارودي ص ١٢ وما بعدها .

والحرية بأسيابها ارتباط وجود وعدم • فإذا وجدت الأسباب توافرت الحرية ، وإذا انعدمت هذه الأسباب ذاتها كانت هذه الاستثناءات •

ذلك أن الرضائية ضرورية بالنسبة للعقود اليومية الكثيرة التي يتكون منها نشاط التاجر اليومي والتي يحتاج التاجر في شأنها إلى السرعة والحرية أكثر من حاجته إلى الحماية • بينما هذه الشكليات قد تلزم لحماية رضاء التاجر في بعض العقود الهامة التي لا يبرمها كل يوم ؛ والتي يحتاج التاجر في شأنها إلى ذات الحماية التي يحتاج إليها غير التاجر •

وهي دائما عقود معاوضة : العقود التجارية عقود معاوضة أي عقود يتلقى فيها المتعاقد مقابل لما يعطى ، وعلى ذلك يجب أن نستبعد من القانون التجاري فكرة التبرع لأنها منافية للتجارة • « وإذا كان التبرع غير مرغوب فيه في القانون المدني فهو أمر مريب في القانون التجاري » (١) •

ويرى استاذنا على جمال الدين عوض :

ولئن كانت هذه الملاحظة صحيحة ، إلا أنه يجب مراعاة أن بعض العقود التجارية لا يصدّق عليها وصف المعاوضة ولكنها مع ذلك ليست عقودا تبرعية ، فكثيرا ما يقدم البنك مثلا خدمات مجانية إلى عملائه دون أن يتقاضى أجرا ، أو يبيع التاجر بأقل من سعر السوق ، ومع ذلك يعتبر عمل كل منهما تجاريا لأنه لا ينطوي على نية التبرع بل هو يتم بقصد كسب العملاء وزيادة الربح الإجمالي •

وموضوعها دائما منقول : العقود التجارية محلها دائما منقول ، فيستبعد منها - جميع الماملات الواردة على حق عيني عقارى ولو قصد بها المضاربة - وهذه الملاحظة صحيحة بمعنى أن جميع العقود المتعلقة بالعقارات مدنية بحسب الأصل ، كسواء أو بيع أرض أو منزل وما يتبع ذلك من عمليات نقل الملكية والتسجيل والضمان ولو كان المقصود من الشراء إقامة مصنع أو إنشاء محل تجارى • ومع ذلك إذا كان المقصد المتعلق بالعقار لا يرتب في ذمة التاجر إلا التزامات شخصية بحتة لا شأن لها بالملكية العقارية ذاتها ، كالالتزام بدفع مبلغ للمقاول نظير إقامة

(١) د • على جمال الدين عوض ، المرجع السابق ص ٧ •

بناء ليكون مصنعا أو نظير اجراء اصلاحات أو ترميمات فى مصنع قائم ،
وجب اعمال نظرية التبعية فتمتبر تمهيدات التاجر الناشئة عن هذا الفقد
تجارية بالتبعية .

النظام القانونى للمقود التجارية :

تخضع المقود التجارية فى الأصل للقواعد العامة التى نص عليها
القانون المدنى فى مادة الالتزامات والمقود ، الا أن هناك قواعد خاصة
تنطبق على المقود التجارية وتحرزها عن المقود المدنية ، منها ما يتصل
بالاثبات ، ومنها قواعد موضوعية خاصة بإبرام المقود التجارية
وتنفيذها (١).

وتمييز المقود التجارية بهذه الأحكام لا ترجع الى خصائص فى ذات
المقد بل الى الظروف الخارجية التى فيها يبرم المقد التجارى وتنفذ
الالتزامات الناشئة عنه ، هذه الظروف الخارجية أو الجنو الخاص بالمعاملات
بين التجار بعضهم وبعض وبينهم وبين المستهلكين هو الذى يفرض وجود
هذه الأحكام الخاصة ، وفى أحكام تقوم على اعتبارين كبيرين : مراعاة السرعة
اقتصادا للوقت ، وتقوية الثقة فى المعاملات التجارية .

فالوقت لدى التاجر له قيمة كبيرة ، فقد تنخفض الأسعار فى لحظات ،
فمن صالحه أن يبرم الصفقات فى أسرع وقت ويقتضى ذلك تبسيط
اجراءاتها ، وهذا التبسيط يخدم اعتبار السرعة ولكنه قد يضيع الحقوق
لذلك وجب اعطاء التاجر ضمانات تحفظ مصالحه وتهدد المدين الذى يفكر
فى الماطلة ، فلا يجد التاجر عندئذ حرجا فى عيتم المطالبة بدليل كتابى
وفى اعطاء المتعاملين معه إطلا وعو مطمئن الى تحصيل حقوقه فى موعدها ،
وهو ما يشجع الإتيان .

هذه الأحكام الخاصة بالمقود التجارية بعضها يرجع الى العرف
التجارى ، وبعضها الآخر قرره القانون .

وبعض هذه القواعد ينطبق على كل التزام تجارى ولو لم يكن أحد

(١) راجع د - مصطفى كمال - فى المرجع السابق ص ٤٦٩ .

طريقه تأخرًا ، بينما لا ينطبق البعض الآخر الا على الالتزامات التجارية الناشئة بين التجار .

وان هذه الاحكام قد تنطوي على شيء من القسوة بالنسبة لمدني التاجر ، ولكن التاجر مع ذلك لا يشكون منها ، ذلك ان التاجر قد يكون اليوم في مركز المدين فيستاء من قاعبة معينة وليكنه غشله ، قد يكون في مركز الدائن فيفيد من القاعدة انه كان يشكو منهها بالامس ، فالقواعد الخاصة بالتجارة - في مجموعها - تحقق مصالح التجارة (١) .

وتقوم الاحكام الخاصة بالمقود التجارية على هذين الاعتبارين :
السرعة ، وتقوية الائتمان .

قواعد الإثبات : يفرض المشرع قيوداً على إثبات المقود المدنية كاشتراط الكتابة في إثبات المقود المدنية التمهيد قيمتها على عشرين جنيهًا أو تكون غير محددة القيمة (م ٦٠) من قانون الإثبات رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ ، وعدم جواز إثبات ما يخالف أو يعاود ما اشتهل عليه دليل كتابي الا بالكتابة (م ٦١) ووجوب ثبوت تاريخ المقود بطرق معينة للاحتجاج به على الغير (م ١٥) .

أما إثبات المقود التجارية فهو حر طليق من كل قيد كما يستفاد من صدر المادة ٦٠ من قانون الإثبات . وتستند هذه الحرية في الإثبات الى ما تقتضيه التجارة من السرعة في التعامل .

وتقريراً على مبدأ حرية الإثبات يجوز إثبات المقود التجارية مهما كانت قيمتها بشهادة الشهود والقرائن وكافة طرق الإثبات . ويجوز أيضاً لإثبات ما يخالف أو يعاود ما اشتهل عليه عقد تجاري مكتوب بشهادة الشهود والقرائن . ولا تخضع المحررات العرفية المتضمنة لمقود تجارية لقواعد ثبوت التاريخ ، بل يجوز إثبات تاريخها بالنسبة الى الغير بجميع طرق الإثبات (٢) .

على أن مبدأ حرية إثبات المقود التجارية ليس مطلقاً ، بل يُرَد عليه

(١) راجع د. علي جمال الدين عزمي ص ١٠١ وما بعدها .

(٢) راجع القانون التجاري المذكور مصطلح كمال طه ص ٢٧٧ .

بضمة استثناءات • من ذلك أن معظم العقود البحرية كمقمة الشغل البحري وعقد النقل البحري وعقد التأمين البحري يجب أن تكون ثابتة بالكتابة • وكذلك الحكم في عقد الشركة وزمن المحل التجاري • وقد يذهب المشرع بعيدا فيشترط الرسمية لقيام العقد التجاري كما هو الشأن في بيع السفينة ورهنها •

القواعد الخاصة بتنفيذ العقود التجارية : يطلب في العقود التجارية أن تكون مؤجلة التنفيذ • كما أن التجارة لا تحيا إلا بالائتمان بمعنى أن التاجر يعتمد في الوفاء بديونه على استيفائه لمقوفاة في مواعيد استحقاقها ، وأن تخلف المدين عن الوفاء قد يستتبع عجز الدائن بدوره عن الوفاء بديونه • ولذلك فإن القانون التجاري يرتب على عدم تنفيذ العقود التجارية جزاءات أكثر صرامة مما ينص عليه القانون المدني ، ويقرر قواعد خاصة تهتف إلى سرعة التنفيذ ودعم الائتمان • وفيما يلي أهم هذه القواعد :

١ - **التضامن :** التضامن في المواد المدنية لا يفترض وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص في القانون (م ٢٧٩ مدني) • أما في المواد التجارية فإن التضامن مفترض بمقتضى العرف التجاري بين المدينين عند تمددهم دون حاجة إلى اتفاق صريح أو نص في القانون ، وذلك بقصد دعم الائتمان التجاري وتجنب الدائن خطر اعسار أو إفلاس أحد المدينين (١) •

٢ - **المهلة القضائية :** إذا أدت الديون التجارية إلى تحرير أوراق تجارية أو تظهيرها ، فتبدو الصرامة في التنفيذ فيما نصت عليه المادة ١٥٦ تجاري من أنه لا يجوز للقضاة أن يعطوا مهلة لدفع قيمة الورقة التجارية ، وكذلك فيما قرره القانون من تضامن الموقعين عليها في الوفاء (م ١٣٧ تجاري) (٢) •

٣ - **الاعلاد :** ولا يشترط لاعذار المدين في المواد التجارية أن يكون بالانذار وهو ورقة رسمية من أوراق المحضرين ، بل يمكن أن يتم بورقة غير رسمية كخطاب موصى عليه أو بخطاب عادي أو ببرقية أو بمجرد حلول الأجل •

٤ - الإفلاس :- اذا توقف المدين التاجر عن دفع ديونه التجارية ، جاز للمدين أن يطلب شهر افلاسه . ويتميز نظام الإفلاس بصرامة أحكامه والحرص على أخذ المدين بالشدّة اذ يترتب عليه غل يد المدين عن ادارة أمواله والتصرف فيها وسقوط بعض حقوقه المدنية والسياسية . وهذه الشدّة تدفع المدين التاجر الى الحرص على الوفاء بديونه في مواعيد استحقاقها(١) .

٥ - التقادم : الأصل في الالتزام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقادم بمضى خمس عشرة سنة (م ٣٧٤ مدنى) . بيد أن الالتزامات الناشئة عن بعض العقود التجارية تخضع لتقادم خاص قصير ، كما هو الشأن فى الالتزامات الناشئة عن عقد النقل البرى (م ١٠٤ تجارى) ، والالتزامات الناشئة عن العقود المتعلقة بالتجارة البحرية .

ونعرض بالتفصيل لأصول صياغة العقود التجارية وبيان أحكامها فى القسم الأول .

القسم الأول

أصول صياغة

العقود التجارية

القسم الأول

أصول صياغة العقود التجارية

الباب الأول

أصول صياغة عقود البيع التجاري

أولاً - صياغة عقد بيع محل تجارى

١٩ / / ١٩٦٠

اتفق الطرفان على ما يأتى :

طرف أول : بن ومقيم وجنسيته

طرف أول بائع

طرف ثانى : بن ومقيم وجنسيته

طرف ثانى مشتري

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف

ويراعى ما هو آت :

ينعقد بيع المحل التجارى على غرار غيره من عقود البيع الأخرى فيأزم كله الرضاء والأهلية والمحل والسبب :

ويجب لاثبات عقد بيع المحل التجارى أن يكون بعقد رسمى أو بعقد بحرفى مقرونا بالتصديق على التوقيعات أو اختتام المتعاقدين وهذا ما يجرى به نص المادة ١/١ من القانون ١١ لسنة ١٩٤٠ .

(يشتمل عقد بيع المحل التجارى بعقد رسمى أو بعقد عرقى مقرون

بالتصديق على التوقيعات أو اختتام المتعاقدين • ويجب أن يحدد في عقد البيع ثمن مفومات المحل التجاري غير المادية والمهمات والبضائع كل منها على حدة •

ويجب أن يكون المقصود من الإيجاب والقبول وقوع البيع والشراء وأن تتفق الإرادتان على أن ينصب البيع والشراء على محل تجارى معين بالذات في مقابل ثمن معلوم عبارة عن مبلغ من النقود ولا يمنع أن لا يتفق الطرفان على وقت الوفاء بالثمن أو مكان تسليم المبيع فيفترض أن الطرفين قد تركا هذه المسائل لأحكام القانون المنظمة لعقد البيع •

على أن الفصل فيما إذا كانت بعض شروط العقد جوهرية أو ثانوية الأهمية مسألة تقديرية تخضع لسلطان القاضي الموضوع •

الوعد ببيع المحل التجاري :

قد يحدث أن يكون بيع المحل التجاري مسبقا بوعد بالبيع • والوعد بالبيع اتفاق بين الواعد والموعود يلتزم الواعد بمقتضاه بإبرام البيع إذا أعلن الموعود عن رغبته في ذلك في ظرف مدة معينة • وظاهر من ذلك أن الوعد بالبيع لا يعتبر مجرد إيجاب بالبيع كما أنه لا يصل إلى درجة البيع النهائي ، ولكنه مرحلة متوسطة من شأنها التمهيد لوقوع البيع والوعد بالبيع عقد ، وهو يختلف عن عقد البيع ذاته الذي لا ينمقذ إلا إذا رغب الموعود في إبرام البيع • فلا يعتبر الوعد بالبيع بيعا معلقا على شرط ولذلك لا ينشأ البيع بأثر رجعي يترد إلى وقت حصول الوعد ولا يعتمد بوجود البيع إلا من الوقت الذي يعلن فيه الموعود رغبته في ذلك • ولا يغير من ذلك أن يكون الطرفان قد اتفقا في عقد الوعد بالبيع على أن يلتزم الموعود بدفع مبلغ معين على سبيل التعويض للواعد إذا لم يرغب في الاستفادة من الوعد الذي قدمه ، لأن التزام الموعود بالتعويض لا يقيده بإبرام العقد النهائي ولا يعتبر قبولا ضمنيًا لعملية البيع أو الشراء ، ولكن لا يزال الموعود حرا في إبرام البيع أو في الاعراض عنه ، ويكون التزامه بالتعويض في عقد الوعد بالبيع في مقابل التزام الواعد بالتقيد بالإيجاب الذي عرضه في خلال مدة معينة لمصلحة الموعود (١) •

ويعتبر الوعد بالبيع أو الشراء عقدا مهيدا لوقوع البيع النهائي ولهذا يجب أن يتضمن البيانات التي يلزم أن يشتمل عليها عقد البيع ذاته •

(١) راجع المحل التجاري المذكور على يونس ص ١٥٧ •

الأهلية :

• يشترط لإبرام عقد بيع المحل التجارى أن يكون الطرفان أهلا للمعاقد والأهلية حددها القانون المدنى بأحدى وعشرون عاما كاملة وأن أجاز القانون لمن بلغ ثمانى عشرة سنة الحصول على اذن من المحكمة للاستفقال بالتجارة .

عيوب الرضاء :

لا يكفى أن يكون الرضاء موجودا بل يجب أن يكون صحيحا وخاليا من العيب وعيوب الرضاء هى الغلط والتدليس والاكراه والاستفلال .

محل التصاكد :

محل البيع هو الشئ المبيع والتمن .

الشئ المبيع هو فى هذا الغرض المحل التجارى ويلزم أن يتناول قدرا من العناصر اللازمة لتكوين المتجر .

ويعتبر الاتصال بالعملاء عنصرا أساسيا فى ذلك .

فاذا لم يشمل عقد البيع عنصر الاتصال بالعملاء فلا يعتبر بيعا لمحل تجارى .

وعلى هذا يذكر فى العقد ما هو آت :

(يشتمل هذا البيع يذكر المحل التجارى كما يذكر الاتصال بالعملاء والسمة التجارية والعلامات والرسوم التجارية كما ينص على أن يشتمل الأثاث والأدوات والآلات اللازمة لممارسة المهنة) على أننا نقدر الى انه اذا لم يحدد الطرفان العناصر اللازمة التى ينصب عليها البيع فلا يقدح ذلك فى وجود العقد .

وفى هذه الحالة على القاضى أن يحدد العناصر التى يلزمها البيع مسترشدا فى ذلك بتفسير أراده المتعاقدين .

جواز أن ينصب البيع على جزء شائع من المحل التجارى ويعتبر ذلك أيضا من قبيل بيع المحل التجارى .

قوله :

النص على التنازل عن عقد الإيجار :

بشأن بيع عقد المحل التجارى إلى أنه يتم التنازل عن عقد إيجار المحل المبيع .

ملحوظة :

الغالب فى عقود الإيجار التجارية احتفاظ التاجر المستأجر لنفسه بحق التنازل عن الإيجار وحينئذ يعتبر هذا الحق من المقومات المنوية للمحل التجارى .

على أنه قد تتور مشكلة عن الحل الواجب الاتباع إذا ما تضمن عقد الإيجار شرط المنع من التنازل عن حق الإيجار (١) .

يتجه الرأى الغالب إلى أن رضا المالك بإنشاء محل تجارى فى المكان المؤجر رضاه صريحا أو ضمنيا يؤدى إلى اندماج حق الإيجار ضمن العناصر المنوية للمحل ، بحيث ينضم التنازل عن المحل التجارى - كمنقول معنوى - التنازل عن حق الإيجار دون حاجة - برغم الشرط المانع - إلى موافقة المالك على هذا التنازل . ولهذا الرأى ما يؤيده فى نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ بشأن بيع المحال التجارية ورغبتها . فالمادة الرابعة من هذا القانون تقضى بأن « لا يقع امتياز البائع الا على أجزاء المحل المبنية فى القيد ، فإذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الامتياز لم يقع الا على عنوان المحل التجارى واسمه والحق فى الاجارة والاتصال بالملاء والسمعة التجارية » . وتقضى المادة التاسعة من هذا القانون بأن « رهن المحل التجارى يجوز أن يشمل ما يأتى : العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالملاء والسمعة التجارية » . فإذا لم يبين على وجه الدقة ما يتناوله الرهن لم يقع الا على العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالملاء والسمعة التجارية » . فالواضح من هذين النصين انه كلما كان التصرف متعلقا « ببيع » أو « رهن » محل توافرت فيه شروط المحل التجارى ، كمنقول معنوى ، أى كمجموعة واحدة متميزة ومستقلة عن العناصر الداخلة فى تكوينه ، وقد يكون من بينها حق الإيجار ، فإن هذا

(١) راجع بطل خلو المحل التجارى للدكتور حسنى المصرى ص ٢٥٠ .
وراجع الدكتور سليمان مرقس ص ٦٠٤ ، ٦٠٥ .

التصرف يتضمن فى حق الايجار ما لم يتفق على استبعاده فاذا لم يتفق على هذا الاتفاق فان التصرف يشمل دون ما حاجة لرضاء مالك العقار الكائن به هذا المحل لان الحق لصاحب المحل التجارى فى التصرف فيه على نحو ما ذكر مقرر بقواعده المتعلقة بالنظم العام ولا يجوز لمالك المكاة المؤجر مخالفتها ، كما لا يجوز له الاحتجاج بما قد يكون قد ورد فى عقد الايجار من شرط منع المستاجر من التنازل عن الايجار .

التزامات البائع والمشتري :

يلاحظ ان البيع التجارى يرتب نفس الالتزامات التى يترتبها البيع بوجه عام .

وان كان يتميز البيع التجارى بالخروج عن القواعد العامة فى النواحي الآتية :

التسليم : يراعى فى التسليم ان يرد على البضاعة المتفق عليها بالاصناف والكميات المحددة فى العقد . ومع ذلك فقد جرى العمل فى البيع التجارى على التسامح فى نسبة معينة من العجز او الزيادة (١) . ولذا يجبر المشتري على قبول البضاعة الناقصة اذا كان النقص فى حدود النسبة المتسامح فيها ، ولكنه لا يلتزم فى هذه الحالة الا بشئ الكمية المسلمة اليه بالفعل .

من ذلك ما جرى عليه العمل فى بيع الاقطان من تجاوز عن نقص فى حدود ١٠٪ من الكمية المبينة ما دام البائع لم يتصرف فى القدر الناقص لشخص آخر .

الاختلاف بالتزام بالتسليم :

جرى العرف التجارى على تنويع الفسخ فى حالة التسليم المتيقن من الكمية او اختلاف الصنف بانقلص الثمن . وفى حالة عدم التسليم يمكن للمشتري من شراء البضاعة من السوق على نفقة البائع المختلف عن التسليم وهو ما يعرف بحق الاستبدال .

(١) راجع القانون التجارى للملكوت . مائة منه . لبيب ص ٢٩ ج ٢

انقاص الثمن :

انقاص الثمن مرجعه ان المشتري يقدر دائما على تعريف البضائع وقيمها بها من نقص في الكمية أو اختلاف في الصنف ولا ضرر يلحقه من قبولها مع حقه في انقاص الثمن .

وأن الفسخ يضر بالبائع ويؤدي الى اضطراب معاملاته على ان ذلك مشروط بعدم استبعاد انقاص الثمن صراحة بالنص في العقد والا يكون نقص الكمية أو اختلاف الصنف كبيرا الى أحد الاضرار بالفرض الذي أعدت له البضاعة .

الحق في الاستبدال :

ويستند حق الاستبدال في مصر الى المادة ٢/٢٠٩ مدني والتي تجيز للدائن في حالة الاستعجال أن ينفذ الالتزام على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء . فحانة الاستعجال تتوافر في المسائل التجارية باعتبارها تقوم على السرعة أصلا . ومن ثم يكون للمشتري في البيع التجاري أن يشتري من السوق بضاعة ماثلة لما التزم البائع بتسليمه مع تحميله فرق الثمن .

ويشترط لاستخدام هذا الحق أن يقوم المشتري بإصدار البائع بالتسليم حتى يتأكد امتناعه عن تنفيذ هذا الالتزام . وإذا تضمن الاعذار مهلة للتسليم فإنه يجب انتظار مرورها قبل شراء البضاعة من السوق على نفقة البائع (١) .

الالتزام بالضمان :

ومن المألوف في البيوع التجارية أن يتفق على تعديل أحكام الضمان القانوني بالتشديد أو التخفيف . وهو ما تجيزه القواعد العامة أيضا (م ٤٥٣ مدني) . ومن أمثلة تشديد الضمان الاتفاق في بيع الآلات والأجهزة الدقيقة على ضمان حسن الأداء لمدة معينة ، كسنة أشهر أو سنة . وبمقتضاه يلتزم البائع طوال هذه المدة بإصلاح كل ما يطرأ على المبيع من عيوب وتشغيله كلما تعطل عن العمل .

ومن أمثلة تخفيف الضمان الاتفاق على عدم التزام البائع بالضمان

(١) راجع القانون التجاري د - مراد منج لهم ص ٢٣٠ .

الا بالنسبة لميوب معينة ، أو عدم الالتزام الا بتغيير بعض الأجزاء التي يظهر بها عيب في المبيع . وقد يصل الأمر الى حد استبعاد الضمان كما هو الحال في بيع السيارات المستعملة حيث يتفق على قبول المشتري للمبيع بالحالة التي عليها .

الالتزامات المشتري :

دفع الثمن وتسليم المبيع :

وللبائع في البيع التجاري نفس الضمانات المقررة لاستيفاء الثمن في البيع بوجه عام في القانون المدني ، وهي حق الحبس (م ٤٥٩ مدني) وامتياز بائع المنقول (م ١١٤٥ مدني) وهذا فضلا عن الفسخ طبقا للقواعد العامة .

وكذلك فللبائع أن يتمسك بالجزء المقرر لعدم الوفاء بالثمن في بيع المروض وغيرها من المنقولات وهو الحق في اعتبار البيع مفسوخا بغير اعداد أو حكم من القضاء عملا بالمادة ٤٦١ من التقنين المدني . وبمقتضاها يكون للبائع - متى اعتبر البيع مفسوخا - أن يبيع المبيع على نفقة المشتري ، أي مع تحميله فرق الثمن كتعويض . ويجوز للبائع استخدام هذا الحق أيضا في حالة امتناع المشتري عن تسليم المبيع .

شرط القصر : ومن الشروط المألوفة في البيع التجاري وتعمد من قبيل الالتزامات الخاصة على المشتري ، شرط القصر ، وبمقتضاء يحظر البائع على المشتري أن يتعامل في غير البضائع التي تكون من إنتاجه ، والا التزم بتعويض البائع عن الضرر . ولا خلاف في الأصل حول صحة هذا الشرط . بيد أنه يجب أن يكون موقوتا ، أي أن يرد لمدة محددة ، كخمس سنوات أو عشر ، والا كان المقعد باطلا لعدم جواز الاطلاق في تقييد حرية الانسان .

وإذا كان الغالب في شرط القصر أن يفرض على المشتري ، فانه قد يفرض على البائع بالزامه بعدم بيع إنتاجه الا للمشتري ، كما قد يكون الشرط تبادليا ، أي يلزم البائع بعدم بيع إنتاجه لغير المشتري ، ويلزم الأخير بعدم التعامل الا في منتجات البائع (١) .

شمار عقد بيع المحل التجارى وقيدہ :

يشير عقد البيع بقيدہ في سجل جامع بعد لهذا الغرض بكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع بدائرتها المحل التجارى وإذا شغل عقد البيع فرعاً للمحل التجارى بالقطر المصرى وجب أيضاً اتخاذ اجراءات القيد فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فيها دائرتها هذا الفرع .

وإذا كان ما بيع هو الفرع وحده أجرى القيد فى كل من مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فيها دائرتها المحل الرئيسى والفرعى .

وتقدم الحوافظ على النموذج المعد لذلك الى مكتب السجل بالمحافظة أو المديرية بواسطة البائع أو الدائن المرتهن ويتعين على المكتب المذكور أن يتحقق من استلامها من شخصية مقدميها ويجوز لهؤلاء أن ينيبوا عنهم غيرهم بموجب توكيل خاص يودع بمكتب السجل التجارى ويجب أن يكون التوكيل رسمياً أو عرفياً مقروناً بالتصديق على توقيعات أو اختتام المتماقدين .

وتدون بيانات المحافظة بخط واضح وبدون اختصار أو تغيير أو تحشير أو كشط ويوقع الطالب على كل إضافة بإمضاء المحافظة ويحصى عدد تلك الإضافات وكذا عدد الكلمات المشطوبة ويؤشر عليها مكتب السجل بما يفيد المراجعة ، ولا تقبل الحوافظ غير المستوفية للبيانات والشروط المقررة .

ويجب أن تقيد تلك الحوافظ عند تقديمها بدفتر خاص طبقاً للنموذج المعد لهذا الغرض بأرقام متتامة ويعطى الطالب إيصالاً يفصل من تسمية هذا الدفتر مشتملاً على البيانات الآتية :
(١) رقم المحافظة بحسب ترتيب الأيداع ويبدأ الترقيم من أول يناير من كل سنة .

(٢) تاريخ وسطة ايداع المحافظة .

(٣) اسم المودع ولقبه ومحل اقامته .

(٤) عدد المستندات المرفقة ونوعها .

وتقيد الحواظ في نفس يوم ايداعها ويجب ان يتم شهر عقد البيع طبقاً لاحكام القانون ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للتقيد والتاريخ

(٢) المكتب الذى حصل فيه القيد .

(٣) تاريخ التوقيع وتوقيع الممثلين والى عرضة .

(٤) اسم البائع أو الدائن المرتهن ولقبه وجنسيته وصناعته ومحل إقامته .

(٥) اسم المشتري أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته ومحل إقامته .

(٦) كل نوع تجارة المحل المبيع أو المرهون وموقفه في الاجراءات المتخذة عليها واقع عليه البيع أو الرهن .

(٧) المحل المختار للبائع أو الدائن المرتهن ان كان له محل مختار .

القيود :

ويجب اجراءه في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ البيع والا كان القيد باطلاً .

نصوص القانون الخاصة ببيع المحل التجارى ورفقه

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ (١)
المكسى ببيع المحال التجارية ورفقها

الفصل الأول

فى بيع المحال التجارية

مادة ١ - يثبت عقد بيع المحل التجارى بعقده رسمى أو بعقده عرفى
مقرون بالتصديق على التوثيقات أو اختتام المتعاقدين . ويجب أن يتخذ فى
عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية والمهمات والبضائع كل
منها على حده .

ويخصم مما يدفع من الثمن أولا ثمن البضائع ثم ثمن المهمات ثم ثمن
مقومات المحل التجارى غير المادية ولو اتفق على خلاف ذلك .

مادة ٢ - يشهر عقد البيع بقيده فى سجل خاص مدة شهر فى الفرع
بمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع بدائرتها المحل
التجارى وإذا شمل عقد البيع فرعاً للمحل التجارى بالقطر المصرى وجب
أيضاً اتخاذ اجراءات القيد فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية
التى يوجد فى دائرتها هذا الفرع .

وإذا كان ما يبيع هو الفرع وحده أجرى القيد فى كل من مكتب السجل
التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فى دائرتها المحل الرئيسى
والفرعى .

مادة ٣ - يجب إجراء القيد فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ البيع
والا كان القيد باطلاً .

ويكون للقيد الأولوية على القيود التى تجرى على ذات المشتري فى
نفس الميعاد .

مادة ٤ - لا يقع امتياز البائع الا على أجزاء المحل المبيعة في القيد فاذا لم يبين على وجه الدقة ما يتناوله الامتياز لم يقع الا على عنوان المحل التجارى واسمه والحق في الاجارة والاتصال بالصلاء والسمة التجارية .

وينفذ الامتياز على ما هو ممتان له من المصان البضائع والمهمات او مقومات المحل غير المسادية كل منها على حدة .

مادة ٥ - لا تقبل تلقاء الغير دعوى الفسخ لعدم دفع الثمن الا اذا كان قد احتفظ بها صراحة في القيد ولا ترفع الدعوى الا عن أجزاء المحل التى كانت محلا للبيع دون غيرها .

واستثناء من حكم المادة ٣٥٤- من القانون التجارى الاهل والمادة ٣٦٤ من القانون التجارى المختلط لا يمنع الاقلاص من رفع دعوى الفسخ .

مادة ٦ - على البائع الذى يرفع دعوى الفسخ ان يظن الدائنين الذين لهم قيود على المحل التجارى في محالهم المختارة المبيعة في قيودهم .

واذا اشترط البائع عند البيع انه يصبح مقسوخا بحكم القانون اذا لم يدفع الثمن في الاجل المسمى او اذا تراضى البائع والمشتري على فسخ البيع وجب على البائع اخطار الدائنين المقيدين في محالهم المختارة بالفسخ او بحصول الاتفاق عليه .

مادة ٧ - اذا طلب بيع المحال التجارية بالمزايدة العامة وجب على الطالب ان يخطر بذلك البائعين السابقين في محالهم المختارة المبيعة في قيودهم مملنا اياهم بانهم اذا لم يرفضوا دعوى الفسخ في خلال شهر من تاريخ الاخطار سقط حقهم فيها قبل من يرسو عليه المزايدة .

محافظة أو مديرية أخرى وجب القيد أيضا في مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى توجد فى دائرتها هذه الأشياء .

فإذا كان الشئ المرهون هو الفروع أو الأثاث أو الآلات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أجرى القيد فى مكتب السجل بالمحافظة أو المديرية التى يوجد بدائرتها الشئ المرهون وأيضا بمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد بدائرتها للمحل التجارى .

فإذا كان الرهن واقعا على عقار بالتخصيص وجب على الدائن أن يتبع علالة على ذلك الأحكام الخاصة بالرهن العقارى .

مادة ١٢ - يجب اجراء القيد فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ القيد والا كان باطلا .

وفى حالة الافلاس تطبق على الرهون التى تنشأ وفقا لهذا القانون الأحكام المقررة فى المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٣١ من القانون التجارى المختلط .

مادة ١٣ - الدين الذى يرهن طبقا لأحكام هذا القانون مسئول عن حفظ الأشياء المرهونة بحالة جيدة دون أن يكون له الحق فى الرجوع على الدائن بشئ فى مقابل ذلك .

مادة ١٤ - عند عدم الوفاء بنقاي الشئ أو بالدين فى تاريخ استحقاقه يولد كل من ينفذ أو ينفذ للبائع أو الدائن الموثق بصدقة ثمانية أيام من تاريخ التنبيه على مدينه والمطلوب للمحل التجارى بالوفاء بتبسيطه تسبقا بأن يقدم عريضة لقاضى الأمور المستعجلة فى المحكمة التى يوجد بدائرتها المحل يطلب الاذن بأن يباع بالمزاد العلنى مقومات المحل التجارى كلها أو بعضها التى يتناولها امتياز البائع أو الراهن .

ويكون البيع فى المكان والزمان والساعة وبالطريقة التى يمينها القاضى ويذاع البيع قبل حصوله بعشرة أيام على الأقل بالنشر واللصق وتعلق صورة من هذه الاعلانات قبل البيع بخمسة أيام على الأقل لمالك المكان وللدائنين المرتهين القيد فى محالهم المختارة المبينة فى قيودهم .

على أنه اذا كان المقار بالتخصيص مثقلا بقييد رهن عقارى أو

اختصاص فلا يجوز بيعه الا مع العقار الذى يرد عليه القيد المذكور وباتباع اجزائات نزع الملكية .

مادة ١٥ - يكون للدائنين المرتهنين على المبالغ الناشئة عن التأمين اذا تحقق سبب استحقاقها نفس الحقوق والامتيازات التي كانت لهم على الاشياء المؤمن عليها .

مادة ١٦ - الدائنون المرتهنون المقيضون في يوم واحد لهم مرتبة واحدة . وتكون الاولوية في المرتبة بين الدائن المرتهن رهنا عقاريا بحسب تاريخ القيد ومع ذلك تكون مرتبة الرهن العقاري مقدمة على الرهن الجارى اذا قيما في يوم واحد .

مادة ١٧ - ليس لمؤجر المكان الذى يوجد به الآلات والآلات المرهونة التي تستعمل في استغلال المحل التجارى أن يباشر امتيازاه لأكثر من قيمة ايجار سنتين .

ومع ذلك يجوز للمؤجر الذى يكون له عقد ايجاره تاريخ ثابت قبل اصدار هذا القانون أن يستعمل امتيازاه بدون مراعاة القيود المتقدم ذكرها .

مادة ١٨ - يعتبر باطلا كل شرط في عقد الايجار يترتب عليه الاخلال بحق المستأجر في الرهن طبقا لهذا القانون .

مادة ١٩ - (مكررة) كل من يبدد أو أتلف عمدا اضرارا بالغير مهمات أو آلات أو أثاث المحل التجارى المرهونة منه طبقا لهذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

الفصل الثالث

احكام صفة

مادة ١٩ - يجب على البائع أو الدائن عند طلب القيد أن يقدم صورة مصدقا عليها من عقد البيع أو الرهن إذا كان رسميا أو أصل العقد إذا كان عرفيا ويرفق بالمقد نسختان من حافظة تتضمن البيانات الآتية :

- (١) اسم البائع أو الدائن ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه .
- (٢) اسم الحائز أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه .

(٣) بيان المحل التجارى والفروع التابعة له اذا وجدت مع تحديد الأجزاء التى يتكون منها والتى يرد عليها عقد البيع أو عقد الرهن وكذلك نوع عملياته ومقره .

(٤) ثمن البيع المحدد للأدوات والبضائع ومقومات المحل التجارى غير المادية كل منها على حدة مع الإشارة عند الاقتضاء الى الاحتفاظ بحق الفسخ أو قيمة الدين المبين فى عقد الرهن والشروط المتعلقة بسعر الفوائد ومواعيد الاستحقاق .

(٥) بيان نوع عقد البيع أو الرهن (رسمى أو عرفى) وتاريخه .

(٦) وجود أو عدم وجود حق امتياز للبائع أو رهن سابق أو أى حق عيني على الشيء المرهون بوصفه عقار بالتخصيص .

(٧) اسم الشركة المؤمن لديها ضد خطر الحريق .

(٨) اسم المؤجر ومدة الإيجارة وقيمة الإيجار السنوى ومواعيد الاستحقاق .

(٩) المحل المختار للبائع أو الدائن المرتهن فى دائرة اختصاص المحكمة الإختصاصية التى يقع فيها المحل التجارى .

مادة ١٩ - (مكررة) إذا اشتمل المحل التجارى أو رهنه على علامة تجارية فلا يكون نقل ملكية العلامة إلى رهنه حجة على الغير الا بعد التأشير بالأشهار المنصوص عليهما فى المادة ٢٠ من قانون المصلاطات والبيانات التجارية . ويكون التأشير فى سجل المصلاطات التجارية بناء على شهادة تفيد حصول القيد .

... المادة ٢٠ - لا تسرى البائع أو الدائن أو الموفى أن يطالب طبقاً للاقتضاء المبنى تقررها بالإلحاح التى توضع لتنفيذ هذا القانون فى شأن كل تغيير أو تعديل فى البيانات المنصوص عليها فى المادة ١٩ -

مادة ٢١ - يتم القيد بفسخ البيانات الواردة بالمطالبة لمؤشرا بما يفيد إجراء القيد مع ذكر تاريخه ورقمه .

ويحتفظ مكتب للسجل التجارى بصورة طبق الأصل من كل عقد يودع لديه طبقاً لأحكام المادتين ١٩ و ٢٠ .

مادة ٢٢ - لا يترتب على اغفال واحد أو أكثر من الإجراءات أو البيانات السابقة بطلان الا اذا اضر بالغير .

مادة ٢٣ - يكفل القيد حفظ الامتياز لمدة خمس سنوات من تاريخه كما أنه يؤمن فوائد الدين لمدة سنتين بامتياز له نفس المرتبة التى للدين الاصلى ويعتبر القيد لاغياً اذا لم يجدد خلال المدة السابقة .

مادة ٢٤ - يجب على المشتري أو المدين الذى يرغب فى نقل المحل التجارى أو الإثبات أو الآلات التى تستعمل فى استقلاله أن يخطر البائع أو الدائن المرتهن بخطاب موصى عليه فى مهلة شهر على الأقل قبل النقل فإذا أبدى البائع أو الدائن عدم موافقته على النقل بخطاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوماً التالية وتضمنه نقل المحل للبيع أو الموهون انقاص لقيمته يصبح الدين واجب الأداء فوراً وكذلك اذا نقل المحل بدون اخطار متفق .

ويجب على البائع أو الدائن المرتهن فى خلال الشهر الثانى لاختباره أو الشهر الثانى لثقله بالتفصيل ان يطلب التأشير على هامش القيد فى السجل بالمقر الجديد للمحل ويجب عليه أيضاً اذا نقل المحل إلى ملاحظة أو مديرية أخرى

أن يطالب القيد في مكتب السجل التجاري بالاحتفاظ به أو التخلي عنه قبل
انتهاء المدة مع بيان القيد بالسجل وتاريخ القيد الأول. ويكون التأشير
المنصوص عليه في القانوني للقيد الأول .

مادة ٢٥ - للدائنين السابقين على قيد الرهن متى كان المرغوب من
ديونهم استغلال المحل التجاري أن يطلبوا سداد ديونهم قبل مواعيد
استحقاقها إذا تمخضت عن حصول جفيتها للقيد. لا يسقط - ٢٥ -

مادة ٢٦ - يجب على المالك الذي يرغب في فسخ عقد إيجار المكان
الذي ليس له مصلحة في عمله التجاري أن يخطر في ذهنه أو يخطر في ذهنه
مصلحة الجار. ولا يخلو من ذلك. ولا يخلو من ذلك. ولا يخلو من ذلك. ولا يخلو من ذلك.
محل المختار في القيد برغبته في الفسخ ، ولا يجوز أن يصدر الحكم قبل
شهر من تاريخ هذا الاخطار .

وكذلك لا يصح الفسخ بالتراضي أو بحكم القانون نهائيا إلا بعد شهر
من تاريخ اخطار الدائن القيد في محل المختار .

مادة ٢٧ - يشطب القيد بتراضى اصحاب الشأن في القيد اذا كانت
لهم الاهلية المطلوبة لاجرائه أو بمقتضى حكم حاز قوة الشيء المحكوم به ولا
يجرى الشطب الكلى أو الجزئى في الحالة التى لا يكون قد صدر بها حكم الا
إذا أودع الطالب عقدا رسميا يثبت رضا الدائن أو من تلقى الحق عنه .

ويشطب التأشير برهن العلامة الحاصل طبقا لنص المادة ٢٥ من
قانون العلامات والبيانات التجارية بناء على شهادة دالة على شطب القيد .

مادة ٢٨ - يحصل الشطب بتدوين بيان به في هامش القيد وتمطير
شهادة بذلك لمن يطلبها من المتعاقدين .

مادة ٢٩ - يجوز لى شخص بشرط أن يدفع مقدما الرسوم المقررة
أن يحصل من مكتب السجل التجاري المختص على صورة رسمية للقيود
المثبتة في السجل فإذا لم توجد قيود أعطى مكتب السجل التجاري شهادة
بعدم وجود قيد .

مادة ٣٠ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة ببيان الشكل الذى

تكون عليه السجلات وكيفية التقييد فيها ورسوم التقييد والتأخير والمصور وعلى
الصدور جميع الأحكام الأخرى الملائمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣١ - تصدر وزارة التجارة والصناعة صحيفة رسمية للاشهار
المنصوص على هذا القانون .

مادة ٣٢ - تطبيق الأحكام السابقة مع عدم الإخلال بالقواعد القانونية
العامة التي لم تلغ صراحة بموجب هذا القانون .

مادة ٣٣ - عمل وزيرى التجارة والصناعة والمدير تنفيذ هذا القانون
ويجوز به بجه ثلاثة أشهر من تاريخ نشر الملائحة المنصوص عليها فى
المادة ٣ .

صدر فى فبراير سنة ١٩٤٠ .

**قرار وزاري رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٣
بلاجراءات الخاصة بتنفيذ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠
بيع المحال التجارية ورهنها**

وزير التجارة والصناعة :

**بعد الاطلاع على المادتين ٣٠ و ٣١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠
الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها :**

قرر ما هو آت

مادة ١ - تحصل رسوم القيد والتأشير والشطب والاطلاع وكافة
الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار وفقا للجدول المرفق به .

مادة ٢ - تصدر في الأسبوع الثاني من كل شهر صحيفة خاصة
تسمى « جريدة بيع المحال التجارية ورهنها » تنشر فيها البيانات الواجب
اشهارها بناء على أحكام هذا القرار .

الموافقات

مادة ٣ - تقدم الحوافظ المنصوص عليها في القانون رقم ١١
لسنة ١٩٤٠ وفي هذا القرار على النماذج المصعدة لذلك الى مكتب التسجيل
بالمحافظة أو المديرية بواسطة البائع أو الدائن المرتهن ويضمن على المكتب
المذكور أن يتحقق من استلامها من شخصية مقدمتها ويجوز لهؤلاء أن ينيبوا
عنهم غيرهم بموجب توكيل خاص يودع بمكتب السجل التجاري ويجب أن
يكون التوكيل رسميا أو عرفيا مقرونا بالتصديق على توقيعات أو اختتام
المتماقدين .

مادة ٤ - تدون بيانات المحافظة بخط واضح وبدون اختصار
أو تغيير أو تحشير أو كشط ويوقع الطالب على كل إضافة يملأها المحافظة
ويحصى عدد تلك الإضافات وكذا عدد الكلمات المشطوبة ويؤشر عليها مكتب
السجل بما يفيد المراجعة ، ولا تقبل الحوافظ غير المستوفية للبيانات
والشروط المقررة .

مادة ٥ - تقييد الحوافظ المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القرار عند تقديمها في دفتر خاص - طبقاً للنموذج المصنف لهذا الغرض - بأرقام متتابعة ويمطى الطالب أيضاً بفصل من قسمة هذا الدفتر ، ويشتمل على البيانات الآتية :
 (١) رقم المحافظة بحسب ترتيب الأيداع ويبدأ الترقيم من أول يناير من كل سنة .

(٢) تاريخ وساعة ايداع المحافظة .
 (٣) اسم المودع ولقبه ومحل اقامته .

(٤) عدد المستندات المرفقة ونوعها .

مادة ٦ - يكون كل من السجلين المنصوص عليهما في المادتين ٣ و ١١ من هذا القانون على شكل جدول طبقاً للنموذج الخاص به الملاحق بهذا القرار .

مادة ٧ - تقييد الحوافظ المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون في نفس يوم ايداعها .

ويكون التقييد بأرقام متتابعة ويصنفه مستمرة ابتداء من تاريخ سريان القانون .

مادة ٨ - تراجع القيود بمعرفة رئيس مكتب السجل التجاري في نهاية كل شهر ويؤشر بما يفيد المراجعة في خيل آخر قيد في السجل .

مادة ٩ - تشهر عقود البيع والرهن - التي يتم قيدها طبقاً لأحكام القانون - في جريدة بيع المحال التجارية ورجعتها ، في بحر شهرين من قيدها ويشتمل الأشهار على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للقيود وتاريخه .

(٢) المكتب الذي حصل فيه القيد .

(٣) تاريخ القيد ونوعه ، ورسومه ، وعرضه .

(٤) اسم البائع أو الدائن المرتهن ولقبه وجنسيته وصناعته ومحل إقامته .

(٥) اسم المشتري أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته ومحل إقامته .

(٦) نوع تجارة المحل المبيع إلى المرهون موضوعه والأجزاء التي يتكون منها والتي وقع عليها البيع أو الرهن .

(٧) الجبل المختار للبائع أو الدائن المرتهن إن كان له محل مختار .

مادة ١٠ - يقوم مكتب السجل التجاري بأعداد فهرس مجاني بأسماء المشترين والمدينين مع الإشارة إلى أرقام قيودهم في سجل البيع أو الرهن على حسب الأحوال وكذلك بأسماء المحال التجارية .

تجديد القيد

مادة ١١ - يقدم طلب تجديد القيد على حافظة من نسختين طبقاً للنموذج المعد لذلك وتشمل البيانات الآتية :

(١) اسم طالب التجديد ولقبه .

(٢) رقم القيد وتاريخه وموضوعه .

(٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .

(٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .

مادة ١٢ - يؤشر مكتب السجل التجاري بهامش القيد بما يفيد التجديد مع الإشارة إلى رقم وتاريخ إدراج الحافظة ويؤيد المكتب المذكور إحدى نسختي الحافظة بعد التأشير عليها بما يفيد التجديد مع ذكر تاريخه .

مادة ١٣ - يشهر تجديد القيد في جريدة « بيع المحال التجارية بوجعها » في بحر شهرين من التجديد ويشتمل الإشهار على البيانات الآتية .

(١) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .

(٢) اسم البائع أو الدائن ولقبه .

- (٢) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٤) نوع تجارة المحل التجارى وموقعه .
- (٥) تاريخ ورقم ايداع حافظة التجديد .
- (٦) تاريخ ورقم الجريدة التى اشهر فيها القيد .

التغييرات والتعديلات التى تطرأ على القيد

مادة ١٤ - يجب على البائع أو الدائن المرتهن عند طلب ادخال أى اضافة أو تعديل على بيانات حافظة القيد أن يقدم الى مكتب السجل التجارى حافظة من نسختين طبقا للنموذج المعد لذلك تشتمل على البيانات الآتية :

- (١) اسم الطالب ولقبه وصناعته وعنوانه .
- (٢) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .
- (٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٥) البيانات المطلوب تدوينها .

مادة ١٥ - لا تدون الاضافات أو التعديلات التى تقع على أحد شروط عقد البيع أو الرهن الا اذا تمت بمقتضى حكم حاز قوة الشيء المحكوم به أو عقد رسمى أو عرقى مقرون بالتصديق على توقيعات أو اختتام المتماقدين .

وترفق الحافظة فى هذه الحالة بالصورة التنفيذية للحكم أو بصورة مصدق عليها من القيد اذا كان رسميا أو أصل القيد اذا كان عرقيا .

مادة ١٦ - يتم تدوين الاضافات والتعديلات بنسخ البيانات المطلوب تدوينها فى هامش القيد مع الاشارة الى رقم وتاريخ ايداع الحافظة ويرد مكتب السجل التجارى احدى نسختى الحافظة بعد التأشير عليها بما يفيد اجراء التدوين مع ذكر تاريخه .

وفى حالة تقديم حكم أو عقد يحتفظ المكتب المذكور بصورة طبق الأصل منه .

مادة ١٧ - اذا نفتت الصحيفة الخاصة بأخذ القيود قنتل في صحيفة أخرى البيانات المتعلقة به مع التأثير في الصحيفة الجديدة بما يفيد ذلك .

مادة ١٨ - تشهر البيانات المضافة أو المعدلة في « جريدة بيع المحال التجارية ورعنها » في بحر شهرين من الاضافة أو التمديل ويشتمل الاشهار على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ ورقم ايداع الحافظة .
- (٢) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .
- (٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٥) نوع تجارة المحل التجارى وموقعه .
- (٦) تاريخ ورقم الجريدة التى أشهر فيها العقد .
- (٧) بيان التمديلات أو التغييرات التى أدخلت .

شطب القيد

مادة ١٩ - يجب على أصحاب الشأن فى القيد عند طلب شطبه أن يقدموا الى مكتب السجل التجارى حافظة من نسخة واحدة طبقا للنموذج المصد لذلك تشتمل البيانات الآتية :

- (١) اسم الطالب ولقبه وصناعته وموطنه .
- (٢) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموطنه .
- (٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٥) تاريخ العقد أو الحكم الحائز قوة الشئ المحكوم به الذى يجرى بالشطب بقتضاء .
- (٦) موضوع الشطب .

وترفق بالحافظة الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالشطب أو العقد الرسمى الذى يثبت رضاه البائع أو الدائن أو من تلقى الحق عنهما .

مادة ٤٠ - إذا كان طلب الشطب مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون فيدوينه مكتب السجل التجاري بياناً به في هامش القيد مع الإشارة إلى رقم وتاريخ ايداع الحافظة .

مادة ٤١ - يشهر شطب القيد في « جريدة بيع المحال التجارية » ورعتها ، في بحر شهرين من الشطب ويشمل الاشهار والبيانات الآتية :

- (١) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .
- (٢) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٣) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٤) نوع تجارة المحل التجاري وموقعه .
- (٥) موضوع الشطب وتاريخه .
- (٦) تاريخ ورقم الجريدة التي أشهر فيها القيد .

الفهرس العام

مادة ٤٢ - ترسل مكاتب السجل التجاري إلى مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية في خلال الأسبوع الأول من كل شهر وبعد اتمام المراجعة المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القرار - مستخرجات من الحواظ التي قدمت في بحر شهر للقيد أو التجديد أو الشطب وتكتب وعلى المصلحة المذكورة أن تجمع المستخرجات المرسلة إليها من كل مكتب في مجلد خاص بعد ترتيبها بحسب أرقام الحواظ .

مادة ٤٣ - تقوم مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية بأعداد فهرس جهائي عام بأسماء المشترين والمدينين وأسماء المحال التجارية المستخرجات على النماذج المدة لذلك .

المستخرجات والشهادات والإطلاع

مادة ٤٤ - على كل شخص يرغب في الحصول على مستخرجات من القيود المثبتة في سجل البيع أو الرهن أن يقدم طلباً بذلك إلى مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية أو مكتب السجل التجاري المختص على النموذج المصد لهذا الفهرس . يشمل اسم المطلب ولقبه ومحل إقامته واسم مالك المحل التجاري والمستعيل عنه واسمه التجاري ونوع تجارته ومقره .

ويحرر للمستخرج على النموذج المصدق لذلك بعد دفع الرسوم المقررة وإذا لم تكن هناك قيود حررت شهادة سلبية على النموذج المصد لذلك .

مادة ٢٥ - إذا رغب أحد المتقاعدين في الحصول على شهادة تدل على شطب القيد فعليه أن يقدم طلبا بذلك الى مكتب السجل التجارى على النموذج المصد لهذا الغرض ويشتمل على اسم الطالب ولقبه ومحل اقامته وصفته فى القيد واسم مالك المحل التجارى المشطوب قيده واسمه التجارى ونوع تجارته ومقره .

ويحرر المكتب المذكور الشهادة على النموذج المصد لذلك بعد دفع الرسوم المقررة .

مادة ٢٦ - يجوز لكل شخص بعد دفع الرسوم المقررة أن يطلع على الحوافظ التى تقدم لمكتب السجل التجارى طبقا لاحكام القانون وهذا القرار وكذلك على الأوراق المرفقة بها وعلى سجل الرهن .

احكام عامة

مادة ٢٧ - يجب أن ترفق بالطبائى والحوافظ المنصوص عليها فى هذا القرار الايصالات الدالة على سداد الرسوم طبقا للتعريفات الملحقة بهذا القرار .

مادة ٢٨ - تكون الاستمارات المنصوص على استخدامها بهذا القرار طبقا للنماذج الملحقة به .

مادة ٢٩ - الحوافظ والطبائى والمراسلات وجميع الأوراق الأخرى التى تقدم لمكتب السجل التجارى تنفذها لاحكام هذا القرار يجب تحريرها باللغة العربية .

والأوراق التى تكون محرر بلغة أجنبية ترفق بترجمة عربية مصدق عليها من الجهات الرسمية المختصة .

مادة ٣٠ - يتولى مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية تنفيذ هذا القرار ويصدر به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تعريفة الرسوم الاجبرام

الرسم المقرر

مليم جنيه

- ١ - قيد الامتياز الناشء عن بيع أو رهن محل تجارى
(أ) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين
لا تتجاوز ٢٥٠٠ جنيه
- ٢ (ب) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين
لا تتجاوز ٥٠٠٠ جنيه
- ٣ (ج) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين
لا تتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه
- (د) اذا كان المتبقى من ثمن المبيع أو قيمة الدين
لا تتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه
- ٥ - احتفاظ البائع فى القيد بحق الفسخ
- ١ - تحديد القيد
- ٢ - تدوين البيانات
- ٤ - اذا تضمن حلول محل الدائن أو التأشير
بالأسبقية

الاجراءات

- ٢ - اذا لم يتضمن حلول شخص محل الدائن
أو التأشير بالأسبقية
- (أ) اذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ٢٥٠٠ جنيه
- ١ (ب) اذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه
- ١ (ج) اذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه
- ٢ (د) اذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ٢٠٠٠٠ جنيه
- ٢ - الاطلاع على سجل البيع أو الموافظ والأوراق
المرققة بها عن كل قيده لمدة نصف ساعة أو جزء منها
- ٥٠٠ - طلب صورة أو مستخرج من سجل البيع
أو الرهن عن كل صفحة (أو شهادة سلبية فى حالة عدم
وجود قيد)
- ٥٠٠ - طلب أحد المتقاعدين شهادة تدل على شطب
القيد

احكام القضاء بشأن بيع المحل التجارى :

- المتجر فى معنى ٢/٥٩٤ مدنى - عناصره - بيع التاجر متجره الكائن بمقار يملكه - عدم شموله الحق فى الاجارة - عقد ايجار العين المبيعة الصادر فى هذا البائع للمشتري خضوعه لاحكام قانون ايجار الاماكن .

- المتجر فى معنى المادة ٢/٥٩٤ فى القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع عناصره فى ثابت ومنقول وفى مقومات مادية ومعنوية كالملاء والسمة التجارية والحق فى الاجارة ، ولئن كانت هذه المقومات المعنوية هى عماد فكرته وأهم عناصره الا أنه لا يلزم توافرها جميعا لتكوينه ، بل يكتفى بوجود بعضها . ويتوقف تحديد العناصر التى لا غنى عنها لوجود المحل التجارى على نوع التجارة التى يزاولها والتى توائم طبيعته . لما كان ذلك وكان المقصود بالحق فى الادارة كأحد مقومات المحل التجارى هو حق صاحب المتجر المستأجر فى الانتفاع بالمكان المؤجر الذى يزاول فيه تجارته وفى التنازل عن عقد الايجار للغير فإن بيع المحل التجارى يتم مجردا من هذا العنصر اذا كان التاجر يمارس تجارته فى عقد مملوك له . واذا كان الثابت أن المظنون عليه الثانى كان يملك المقار الواقع به المحل التجارى الذى باعه للمظنون عليه الأول فأن هذا البيع لا يتضمن الحق فى الاجارة أصلا ، لا يقدح فى ذلك ما ورد بعقد بيع المتجر من ان البيع يشمل ضمن المقومات المادية والمعنوية لأنه يقع على غير محل ، ويكون ما ورد بالعقد المشار اليه من تحرير عقد ايجار العين المبيعة تأكيدا لاستقلال البيع بمقوماته من الاجارة بشروطها ، ولا ينفى أن المكان المؤجر يخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن وهى احكام آمرة لا يجوز للمتعاقدين مخالفتها ، واذا التزم الحكم المظنون فيه هذا النظر وقرر أن عقد الايجار مستقل عن عقد البيع فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦ س ٢٧ ص ١١٩٩)

- بيع المتجر وجوب ان يكون المستأجر بائع المالك هو المالك له دون أحد سواه - تمسك المؤجر بعدم ملكية المستأجر للصيدلية التى باعها - دفاع جوهرى - اغفال الحكم بعبته - قصور .

- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني أنه ينزّم أن يكون هناك متجر مملوك لشخص ومقام على عقار مملوك لشخص آخر ويكون مالك المتجر مستأجر لهذا العقار ومنوعاً في عقد الإيجار من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، مما مفاده وجوب أن يكون المستأجر هو مالك الجملد وليس أحداً سواه وهو ابنى تتحقق في شأنه الضرورة التي تقتضي بيعه . وإذا كان الثابت في الدعوى أن عقد بيع الصيدلية صدر من المظنون عليه الثاني ومن زوجته الرخصة الصيدلية باسمها ، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الصيدلية ليست مملوكة للمظنون عليه الثاني المستأجر ، وكان الحكم المظنون فيه قد التفت عن هذا الدفاع وعن بيان من المالك للمحل التجاري . وما إذا كان المظنون عليه الثاني المستأجر هو المالك له أم لا رغم أنه دفاع جوهري من شأنه لو صبح أن يتخير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قاصر التسبيب .

(ظمن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣ من ٢٧ من ١٤٠٥)

- المتجر في معنى ٥٩٤ مدني - بيع مقوماته - صيدلية بدون أدوية - اعتباره بيعاً للمتجر - لا خطأ .

- لئن كان المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية ، إلا أنه لا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه . ولئن جاز اعتبار البضاعة بكل مفرداتها ضمن عناصر المحل التجاري التي يشملها البيع حتى ولو لم ينص على ذلك في العقد إلا أنه ليس ثمة ما يمنع الطرفين من الاتفاق على احتفاظ البائع بالبضائع وعدم دخولها ضمن الأشياء التي ينصب عليها البيع كون أن يخل ذلك باعتباره بيعاً للمتجر ، وإذا كان الثابت من عقد البيع موضوع النزاع أنه وقع على صيدلية بدون أدوية ، وكان من الجائز على ما سلف الاتفاق على عدم إدراج البضائع والسلع ضمن عقد بيع المتجر ، فإنه لا محل لتعيين الحكم إذ أغفل دفاع المؤجر بفقدان المتجر لأحد عناصره ولم يرد عليه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب .

(ظمن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣ من ٢٧ من ١٤٠٥)

- المنازعة حول تكيف العقد الصادر لشترى الجملد ، وما إذا كان يعد مجرد تنازل عن الإيجار أو بيع المتجر - أثره - توافر المصلحة فلا

المستأجر في يستثنى من حكم الصادر برفض إجازة البيع ولو لم يكن ضمن شروط البائع المستأجر الأصلي .

- قيام المصلحة في الطمن أو عدم قيامها إنما يرجع فيه الى عتبة صدور الحكم المطعون فيه وما يلاشى الدعوى اذ ذاك من ظروف وقائع ينبغي الحكم وتكون تحت نظره وعليها يرتكز قضاءه ، بحيث يقتصر الطمن فيه يختلف وجوه القانونية على هذا النطاق دون الاعتماد بزوالها بعد ذلك . واذ كان الواقع في الدعوى أن النزاع المطروح كان يدور أمام محكمة أول درجة حول تكييف العقد الصادر المطعون عليه الأول ، وما إذا كان يهد تنازله عنه الإيجار أو بيع المتجر ، وكان قبول اعتباره مشتريا للجندك يجعل له حقا مباشرا في مواجهة الطاعن المؤجر ولو يفرض رضائه اذ ما تحققت الشروط التي يستلزمها القانون . فان قضيا الحكم الابتدائي برفض إجازة البيع يجعل له حقا في استثنائه حتى لو تراخى البائع له - المطعون عليه الثاني - عن الطمن عليه .

(طمن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣ ص ٢٧ من ١٤٠٥).

- خلو المادة ٢/٥٩٤ مدني من ضابط يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع - سلطة قاضي الموضوع في مدى توافرها .

- لم يضع المشرع في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني ضابطا يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع ، والتي يترتب على توافرها الإبقاء على الإيجار للمشتري رغم الشرط المانع ، بل ترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع تبينخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة مستبعدة من أصل ثابت بالأوراق ومؤيدة عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها .

(طمن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠ ص ٢٧ من ١٦٦٣).

- الضرورة الملجئة لبيع المتجر - مادة ٢/٥٩٤ مدني - استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها دون معقب - شرطه أن يكون استخلاصها سائفا . مثال لأسباب غير سائفة .

٢٢١ - من جهة وان كانت المادة ٢/٥٩٤ مدني في القانون المدني تقتصر على الحكم

عليه من الإيجار في حالة بيع المحجر قبل ضرورة تقاضي أحد بيع مال المحجر متجره ولكن كان تقدير هذه الضرورة التي تسوغ التنزل عن الإيجار بالرغم من القسط المانع متروك لقاضي الموضوع طبقا لما يستخلصه من ظروف البيع مسترشدا في ذلك بالأسباب الباعثة إليه ، إلا أنه ينبغي أن يكون استخلاص الحكم سابقا ومستندا إلى دليل قائم في الدعوى يؤدي منطقيا وعقلا إلى ما انتهى إليه . ولما كان التثبت أن الطاعنين تمسكا في مذكراتهما الشارحة أمام محكمة الاستئناف بعدم توافر الضرورة لدى المطعون عليها الثانية وأن مجرد استدعاء الزوج للتجنيد لا يحول دون الزوجة والاستقرار في عملها وأن الأوراق خالية مما يشير إلى صحة الاستدعاء أصلا ، وكان الحكم للمطعون فيه لم يرد ضمن أسبابه ما يفيد قيام التعليل على حصول ذلك الاستدعاء ، فإنه بقصوره عن بيان المصدر الذي استقى منه هذه الواقعة والتعليل على صحتها ومدى تأثيرها باعتبارها ضرورة ملجئة ، يكون مشوبا بالقصور في التسييب والفساد في الاستدلال .

(ظن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ص ٢٨ ص ١٠٧٥)

— إضافة بائع المتجر نشاطا تجاريا قبل البيع بفترة وجيزة دون ممارسته فعلا — ممارسة المشتري ذلك النشاط المضاف وحدة استخلاص المحكمة من ذلك أن الواقعة مجرد تنزل عن الإيجار — استخلاص سائق .

— إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استنبط من إضافة الطاعة الأولى — المستأجرة الأصلية — نشاط السفريات قبيل التصرف في المحل بأيام قليلة ، دون أن يكون في المكنة ممارسته فعلا وواقعا ، ومن مصادفة ذلك التوقيت الذي اتخذ منه باقي الطاعنين هذا النشاط سمعة تجارية لهم طبقا لما هو ثابت بطلب القيد بالسجل المقدم منهم ، ومن اختلاف النشاط المذكور عن أوجه النشاط الأصلية من حيث المقومات المادية والمعنوية ، قرينة على انعقاد عنصر الاتصال بالعلاء بالنسبة له ، ورتب على ذلك أن التصرف في حقيقته مجرد تنازل عن الإيجار وليس بيعا للمتجر ، وكان سبق قيام الطاعة الأولى بإضافة نشاط الاتجار في الحلوى والسجائر خلافا لما قرره الحكم من إبقائها على نشاط المحل دون تغيير لا تأثير له على وجه الاستدلال المتعلق بتحديد الأثر المترتب على إضافتها نشاط السفريات ، فإن ما خاص إليه الحكم يكون سابقا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وهو في ذلك قد اعتمد بواقع الحال عند البيع وليس في وقت لاحق .

(ظن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ ص ٢٨ ص ١٣٣٩)

- بيع المتجر - م ٢/٥٩٤ مدني - شرطه - أن يكون المشتري بقصد معلومة ذات النشاط الذي كان يزاوله الفائز - جواز استبعاد المتعاقدين لعملهم الاسم التجاري .

- المحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٢/٥٩٤ مدني هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالي والتجاري في البلاد بتسهيل بيع المتجر عندها يضطر صاحبه الى بيعه وتمكين مشنريه من الاستمرار في استقلاله ، وهذا استلزام توافر المنصب المضموني الخاص بالاتصال بالعمل وجوب أن يكون الثراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذي كان يزاوله بائع المتجر ، ولا يغير من ذلك جواز استبعاد الاسم التجاري من العناصر التي ينصب عليها بيع المتجر .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ س ٢٨ ص ١٢٣٩)

- بيع المتجر - للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب فيها - لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها - شرطه - أن تكون استقلالها سائفا .

- ولئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب منها المتجر الذي يجزيان عليه التعاقد ، الا أن محكمة الموضوع سلطة الفصل فيما اذا كانت العناصر المروضة عليها كافية لوجود المتجر ، غير متقيدة في هذا الشأن بما يقرر انه لو بالوصف الذي يضيفانه على التعاقد ، ولها وهي لتسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصها سائفا متفقا مع الثابت بالأوراق .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ س ٢٨ ص ١٢٣٩)

- المتجر في معنى المادة ٢/٥٩٤ مدني بشأن بيع الجندك - ماهيته .

- اذا كان يشترط لأعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني أن يكون متجر أو مصنع مملوك لشخص ومقام على عقار لشخص آخر ، ويكون مالك المتجر مستأجرا لهذا العقار ، وممنوعا في عقد الإيجار من التاجر من الباطن أو من النازل عن الإيجار وكان المتجر في معنى المادة المشار اليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع العناصر من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية في وقت معا ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل ،

وهذا التحديد متروك لقاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه على أن الصيدلية المتنازل عنها لم يكن لها وجود ولم تزاوّل نشاطها منذ إبرام عقد الإيجار وحتى حصول التنازل استخلاصا من أقوال شاهدى المطعون عليها الاول واستنادا الى قصر الفترة الفاصلة بين إبرام العقد وبين حصول التنازل اذ لم تتجاوز تسعة عشر يوما ، وأن الاعداد لانشاء صيدلية يسفرق وقتنا أطول خاصة وأن مفهوم عقد التنازل ذاته أن رخصة انشاء الصيدلية لما تصدر يعد ، وكان هذا الاستخلاص سائفا وله سند من الأوراق ، فإن النعى عليه بأن الصيدلية كانت مدة اعدادا كاملا عند التأجير أخذا بتحقيقات اللجنة أو أقوال شاهدى الطاعن لا يعدوى أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة وفى حق المحكمة فى استنباط الواقع منها .

(طنن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ س ٢٨ ص ١٧٨٤)

- **الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع** - م ٢/٥٩٤ مدنى
- ماهيتها - لا يشترط أن تكون نتيجة قوة القاهرة - لا عبء بما اذا كانت الظروف المؤدية لهذه الحالة خارجة عن ارادة المستاجر أو بسبب منه - لمحكمة الموضوع تقدير هذه الضرورة .

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير توافر الضرورة فى معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى أمر متروك لقاضي الموضوع يستخلصه من ظروف البيع والدوافع التى حفزت اليه ، شريطة أن يكون استخلاصه سائفا ، والضرورة التى تقتضى بيع المحل التجارى وتبرر إبقاء الاجارة لمصلحة المشتري هى تلك التى تضع حدا لنوع النشاط الذى كان يزاوله المستاجر فى العين المؤجرة ، ولا يشترط فيها أن ترقى الى حدة القوة القاهرة التى لا سبيل الى دفعها أو تلافي نتائجها دون اعتداد بما اذا كانت الظروف التى أدت الى هذه الحالة خارجة عن ارادة المستاجر أو بسبب منه طالما توافرت الأسباب الاضطرارية .

(طنن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢ س ٢٩ ص ٥٥٨).

- **بيع المتجر أو المصنع جبرا أو اختيارا اعتبار الراسى عليه المزاو**
- خلفا خاصا للمستاجر الاصل .

- يترتب على بيع المتجر أو المصنع متى توافرت شرائط انطباقه

المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني نقل حقوق المستأجر الأصل للرأسي عليه المزداد بما في ذلك عقد الاجارة بحيث يصبح الأخير مستأجرا مثله سواء تم البيع جبرا أو اختيارا . مما مؤداه أن يعد الرأسي عليه المزداد خلفا خاصا للمستأجر الأصل .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢١) (١)

- بيع المبدك - شروطه - للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمنا اذا كان العقار قد أنشئ به مصنع أو متجر حتى توافرت الشروط المبينة فيه - تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع - ترك المشرع أمر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب من محكمة النقض - مثال .

- أن النص في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني على أنه « ومع ذلك اذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر وافترضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار اذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق » يدل على أن المشرع أباح للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمنا اذا كان العقار قد أنشئ به مصنع أو متجر حتى توافرت الشروط المبينة فيه ، وكان المشرع في المادة المشار اليها لم يضع ضابطا يستهدي به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع ، والتي يترتب على توافرها الإبقاء على الإيجار للمشتري رغم الشرط المانع ، بل ترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة مستمدة من أصل ثابت بالأوراق ومؤدية عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، ولما كان الجين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه انه استدلل على عدم توافر الضرورة وشروط تطبيق المادة ٥٩٤ من القانون المدني على واقعة الدعوى في قوله « الا انه نظرا لحلو الأوراق من توافر الضرورة على ألبات المستأجر الى بيع المحل بالمدك ولا يكفي لقيامها مجرد العبارة

العامة التي وودت بتأشيرة المستأجر الأصلي على عقد الإيجار باستثنائه من
الذين وعدم امكانه الاستمرار في شغلها اذ أن الثابت من الصورة الرسمية
للتحكم الصادر في الدعوى ٢٣٤٣ سنة ١٩٧٣ مدني كل جنوب القاهرة
أنه كان يمتلك محلا تجاريا آخر لم يبعه الا في غضون عام ١٩٧٢ بما مفاده
أنه وقت عقد البيع لعين النزاع لم يكن قد انتهى نشاطه التجاري وتلفتت
المحكمة عما زعمته المدعى عليها الثالثة من أن المستأجر الأصلي أفسس اذ أنه
ذلك مدحوض بما سلف بيانه فضلا عما قدمه المدعون من شهادة تنبت عدم
اشهار افلاسه هذا فضلا عن عدم استئذان المؤجر في احلال مشترية الجدد
محل بانه فمن ثم لا يعتبر هذا التصرف في حقيقته بيع جدد بل هو فرد
الواقع نزولا عن الإيجار يؤكد ذلك ما أقرت به المدعى عليها الثالثة بالمحضر
٣٤٢٠ لسنة ١٩٧٦ اداري قصر النيل - وهو ما تأخذ به هذه المحكمة
بحسبانه قرينة تطمئن اليها - أنها منذ استلامها عين النزاع من المستأجر
الأصل استعملتها مسكنا خاصا لها ودلالة هذا بغير شك انها لم تكن هادفة
شراء المحل التجاري المقول به وانما هي رغبت العين المؤجرة فحسب وستررت
والمستأجر الأصلي تنازله لها عنها بتحرير عقد أطلقا عليه وصف عقد بيع
الجدد وهو في الواقع ليس ذلك ، وكان هذا الذي أورده الحكم منتها الى
عدم توافر شروط بيع الجدد التي أوردها المادة ٥٩٤ من القانون المدني
سائلة البيان ، سائفا وله اصله الثابت في الأوراق وكاف لحمله فان النقص
عليه بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٦/٦ - الطعن ٨٥٩ لسنة ٤٧ ق) (١)

- وود الإيجار على منشأة تجارية • الزه • قيام قرينة على أن المكان
مجرد عنصر ثانوي وأن العناصر المعنوية هي محل الاعتبار الرئيسي في
الاعتقاد (٢) •

- اذا كانت المقومات المعنوية التي تتمثل في عنصر الاتصال بالعملاء
والسمعة التجارية والموقع التجاري هي عماد فكرة المتجر وأهم عناصره
باعتبارها المحور الذي تدور حوله العناصر الأخرى بحيث يترتب على غيبتها
انتفاء فكرة المتجر ، فان لازم ذلك أنه اذا انصب الإيجار على منشأة تجارية
توافرت مقوماتها المعنوية على النحو المتقدم أو بعضها ، قامت قرينة قضائية

(١) ، (٢) راجع المذونة الذهبية للأستاذ عبد المنعم حسني ص ١٧١٤ •

على أن المكان مجرد عنصر ثانوي وأن العناصر المعنوية هي محل الاعتبار الرئيسي في التعاقد ، إلا أن يقدم الدليل على ما يناقض ذلك . لما كان ما تقدم وكان الثابت في الأوراق أن محل عقد النزاع « سينما ريفولي » وهو اسم تجارى وشمل الى جانب المبنى ما يحويه من عدد وآلات وتركيبات ، وكان المظنون ضدّهما الأولان قد امرا بمذكرتهما أمام محكمة أول درجة أن العين المؤجرة كانت تدار في ذات النشاط الذي أجرت من أجله ومنذ سنوات سابقة على التعاقد ، وكان ذلك يكفي لاكتسابها السمعة التجارية نتيجة تردد العملاء عليها خلال تلك الفترة بحيث يتكون منها ومن المبنى أو ما يحويه من عدد وآلات منشأة تجارية لا يخضع عقد ايجارها لقوانين الايجار الاستثنائية .

(نقض ١٩٨٢/١/١٣ - الطعن ٧٥٠ لسنة ٤٧ ق)

- المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني بشأن بيع الجذك . مقوماته .
جميع العناصر من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية . تحديد هذه
العناصر من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا .

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع العناصر من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى لوجود المحل التجارى على نوع التجارة التي يزاولها المحل وهذا التحديد متروك لقاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا .

(نقض ١٩٨٢/٣/٨ - الطعن ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق)

- ابقاء الايجار نافذا في حق المؤجر لصالح مشتري الجذك . مناهة .
توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٥٩٤ مدني . تخلف أى منها .
اثره . اعتبار البيع مجرد تنازل عن الايجار . عدم نفاذه في حق المؤجر الا
باجازته . مجرد علمه بالبيع . لا يفنى عن ذلك .

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٨ لم ينشر بعد)

(ونقض ١٩٧٨/٢/٢٢ السنة ٢٩ ص ٥٨٨)

(ونقض ١٩٧٨/١٢/٦ السنة ٢٩ ص ١٨٥٨)

- وحيث ان مما ينتمى به الطاعنون بالسببين الثانى والثالث من

أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون ان الاعيان الموجهة كانت مجرد مكاتب ومقر للشركة المطعون ضدها الأولى وقد انتهى نشاطها مما اقتضى بصفتها وصدر قرار جمهوري بنقل أسطول ومعدات الصيد الخاصة بها الى جهاز تنمية بحيرة ناصر وتعيين مصف لها وبالتالي انتقل نشاطها نهائيا الى هذا الجهاز ، واذ تضمن عقد البيع المحرر بين الشركتين المطعون ضدهما أنه تم بناء على طلب من الشركة المطعون ضدها الثانية - المشتري - حاجتها الماسة لهذه الأماكن بما مؤداه ان حالة الضرورة الملجئة للبيع انما قامت في جانب الشركة المشتري وليست الشركة البائعة الامر الذي يفقد عقد بيع الشروط التي أوجبتها المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني لصحته استثناء من حظر التنازل عن الايجار دون موافقة المؤجر من ضرورة نوافر المنصر المصنوع والضرورة الملجئة لبيع المتجر في جانب البائع ، ولا يمدو عد النزاع حينئذ أن يكون مجرد تنازل عن عقد الايجار دون موافقة المؤجر واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل بشأنه احكام البيع بالجدك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي شديد ، ذلك لأن المقرر في قضاء هذه المحكمة المتجر في معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني منقول معنى يشمل مقومات معنوية منها حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق في الاجارة والرخص والاجازات وحقوق الملكية الادبية والفنية والصناعية ومقومات مادية اهمها المهام كالات المصنع والآثت التجاري والسلع ، كما يشمل الحقوق والالتزامات اذا اتفق على ذلك ، ويتحتم حتى يقوم ببيع المتجر أن يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية دون باقي المقومات المعنوية ، مما مؤداه انه يجب أن يمارس المشتري ذات النشاط الذي كان يمارسه البائع حتى يتحقق القصد من اشتراط تضمن البيع لحق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، واذا خلا عقد البيع من بيان العناصر التي يتضمنها تولت المحكمة تحديدها مراعية في ذلك ما يلزم للانتفاع بالحل شريطة أن تشمل العناصر حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق ومن مدونات الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - ان عقد النزاع تضمن قيام ممثل الشركة المطعون ضدها الأولى ببيع مقرها الى الشركة المطعون ضدها الثانية بناء على عرض من جانب الشركة الاخيرة لحاجتها الماسة اليه وان البيع يشمل « التنازل عن حق ايجار تسع شقق والآثت والتركيبات » ، ولم يرد ذكر لعنصرى

الاتصال بالعملاء والسمة التجارية بما يعنى عدم ممارسة الشركة المشتريه لذات النشاط الذى كانت تمارسه الشركة الأولى البائعة - واذهب الحكيم المظنون فيه الى أن كلا من الشركتين المصفاه والمشتريه تعملان فى ذات النشاط والمجال وهو تسويق الأسماك ٠٠ وكانت المحلات موضوع التداعى مخصصة أصلا مكاتب لموظفى الشركة المصفاه والتى تعمل فى صيد الأسماك وبالتالي تعمل فى تسويقها ٠٠ ، دون أن يكون لذلك سند من الأوراق ، خاصة وان تصفية الشركة الأولى ونقل بعض ممتلكاتها الى جهاز تنمية بحيرة ناصر وتعيين مصف لها يستفاد منه تخلف شرطى استمرار النشاط وبالتالي عنصر الاتصال بالعملاء وهما من أهم العناصر التى قام عليها الاستثناء الوارد بالمادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه باعتبار أن ما انتهى اليه الحكم المظنون فيه من استمرار ذات النشاط ، على النحو الذى سلف بيانه ، لا يواجه دفاع الطاعنين فى هذا الصدد خاصة وان المكاتب المباعة لم تكن محلا لممارسة أى نشاط تجارى وقت البيع وبالتالي فلا تعد متجرا طبقا لنص المادة ٢/٥٩٤ المشار اليها والتى لايجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه واذا حجه هذا الخطأ عن التعرض لمدى توافر سائر شروط دعوى الطاعنين ، فيتعين نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(نقض الطعن ١٧١٢ س ٤٩ قى جلسة ١٩٨٥/٦/٣٦) (١)

- الجدل . ماهيته . ثبوت ان الفرض الأساسى من الاجارة ليس المبني فى ذاته وانما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات وان المبني ليس الا عنصرا قانونيا . عدم خضوعها لقوانين ايجار الاماكن .

(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٥ قى - جلسة ١٩٨٦/٦/٥)

- المراد بالجلد - كما عرفه فقهاء الشريعة الاسلامية - الرفوف والأعيان المركبة فى الحانوت أو الاغلاق على وجه القرار والمملوكة للمستاجر وعرفته محكمة النقض بأنه ما يشمل جميع عناصر المتجر أو المصنع الذى ينشئه المستاجر بالعين المؤجرة من ثابت ومنقول ، ومن مقومات مادية وغير مادية كالاسم التجارى والعملاء . وقد استبدل القانون المدنى الجليد بلفظ « الجلد » لفظى « مصنع أو متجر » فيما أورده بنص الفقرة الثانية من المادة

(١) منشور بيع الجدل للأستاذين فتحه قره والدكتور عبد الحميد الشوارى ص ٣٠٦ .

٥٩٤ من استثناء على الحظر المقرر على حق المستأجر في التنازل عن الإيجار ، وذلك حين ينشئ الأخير بالعين المؤجرة محلا تجاريا - متجرا أو مصنعا - ويضطر الى بيعه ، فأجاز المشرع للمحكمة - تحت شروط معينة - بالزغم من قيام ذلك الحظر أن تقضى بإبقاء الإيجار ، وهي حالة تخال تلك التي ترد فيها الإيجارة على عين أعدما مالكتها بأدوات وآلات أو مفروشات لاستئجارها في مشروع تجارى أو صناعى معين ، اذ يكفى لإخراج إيجارتهما من نطاق تطبيق أحكام قوانين إيجار الأماكن أن تكون هذه الأدوات أو الآلات أو المفروشات جدية ، وتكون الإجارة قد استهدفتها بحيث يعتبر المبنى فى ذاته عنصرا قانونيا بالنسبة لها(١) .

(الطعن رقم ١٣٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٧)

- جواز اثبات أسباب لم ترد بصحيفة الطعن . شرطه . أن تكون متعلقة بالنظام العام وتوافرت عناصرها أمام محكمة الموضوع .
(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٩)

- الالتزام بحجية الأحكام . تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك . قوة الأمر المقضى . شروطها . وحدة الموضوع والحصوم والسبب . ما لم تفصل فيه المحكمة بالفصل لا يكون موضوعا لحكم حاز قوة الأمر المقضى .
(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٩)

- بيع المتجر . م ٢/٥٩٤ مدنى . استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار . استلزم توافر العنصر المعنوى الخاص بالعمل . وجوب أن يكون الشراء لقصد ممارسة النشاط الذى كان يزاوله بائع المتجر . خلو تلك المادة من ضابط لتحديد الضرورة الملجئة للبيع . تقديرها متروك لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٩)

- علم المؤجر بواقعة التنازل وسكوته . عدم اعتباره نزولا عن حقه فى طلب الإخلاء .

(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٩) (٢)

(١) المرجع السابق ص ٣٦٩

(٢) المرجع السابق ص ٣٢٠

ثانيا : عقد بيع سفينة

يراعى القواعد السابق ايرادها بشأن البيع التجارى بصفة عامة ونورد صيغة لعقد بيع سفينة(١) .

اله فى يوم	الموافق	هجريه
الموافق	ميلاديه	
مكتب توثيق :	مصلحة الشهر المقارى ٠٠٠	وزارة العدل ٠٠٠
امامنا نحن :	موفق العقود بالمكتب المذكور .	
بمضور كل من :		
١ - السيد /	بطاقة (اى سند منبت للشخصيه)	
صادر من	فى / / رقم المقيم ٠٠٠٠	
٢ - السيد /	بطاقة	
صادر من	فى / / رقم المقيم ٠٠٠٠	
	الشاهدين الحائزين للصفات والشروط المطلوبه قانونا .	

حضر

السيد / ٠٠٠٠ ديانة ٠٠٠٠ جنسية ٠٠٠٠ مهنة ٠٠٠٠
المقيم
رقم ٠٠٠٠٠ صادر من
فى / /
والناثبة شخصيته بموجب

البند الاول

باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد السيد /

(١) راجع قوانين تنظيم الملكية العقارية للاستاذين محمد سيد عبد التواب ومحمد عبد الوهاب فرغل ص ٥٠٥ ، ٥٢٥ .

طرف أول الى السيد/ الطرف الثاني القابل شراء السفينة
المبين أوصافها على النحو التالى :

- ١ - اسم السفينة ونوعها واسم الربان .
- يرجع فى تحديد نوع السفينة ونوع الملاحة المدة لها والخدمة
المخصصة لها السفينة الى شهادة تسجيلها من جهة الاختصاص بمطالبة ذوى
الشان بتقديمها عند توثيق العقد الرسمى ببيع السفينة .
- ٢ - جنسيتها .
- ٣ - رقم وتاريخ ومحل التسجيل .
- ٤ - أبعاد السفينة وحمولتها الكلية والحد الأقصى لعدد الركاب
ورجال الخدمة .
- ٥ - الخدمة المخصصة لها السفينة وعدد الرحلات التى تقوم بها
شهريا أو سنويا .
- ٦ - نوع الملاحة المدة لها .
- ٧ - وصف الآلات الميكانيكية وقوتها البيانىة والفعالية مقدرة
بالحصان والسرعة وطول الرحلة .

البند الثانى

أقر البائع بأن السفينة موضوع العقد مملوكة له ملكية حرة ،
لا ينازعه فى ملكيتها أحد ولا ينور بشأنها نزاع وذلك بموجب العقد
الصادر من / / فى / كما يقر بأن السفينة
خالية من الرهون والامتيازات والاختصاصات وسائر الحقوق المينية وغيرها
من القيود .

البند الثالث

تم هذا البيع برضاء وقبول الطرفين بثمن قدره (يذكر المبالغ
بالحروف والأرقام) .

مليم جنيه

دفع منه مبلغا قدره (يذكر المبلغ بالحروف) والباقي يسدد عند التوقيع على العقد أمام مكتب الشتر العقارى المختص .

ويعتبر التوقيع على العقد بمثابة مخالصة نهائية بالنمن المتفق عليه بين الطرفين .

البند الرابع

يقر البائع بأنه قد أخل أفراد طاقم السفينة ، وسدد لهم مرتباتهم ومكافآتهم المستحقة لهم عن الخدمة ، ويجوز للطرف الثانى مطلق الحرية فى استخدام من يشاء منهم بالشروط التى يراها .

البند الخامس

يقر الطرف الثانى « المشتري » بأنه عاين السفينة المبيعة وجميع مشتملاتها المايينة النافية للجهالة ، شرعا وقانونا ، وانه قبل شراؤها. بالحالة التى عليها الآن ، ولا يحق للمشتري بناء على ذلك الرجوع بأى حال من الأحوال ولأى سبب على البائع .

البند السادس

يحتفظ البائع لنفسه بحق فسخ العقد قبل المشتري فى حالة تأخره عن سداد الثمن ، أو فى حالة مخالفته لأى شرط من الشروط ، كما يلتزم مليم جنيه

البائع عند اخلاله بشرط من شروط العقد أن يدفع مبلغا وقدره (يذكر بالحروف) الى المشتري كشرط جزئى لما قد يصيبه من ضرر .

البند السابع

بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يعتبر المشتري ، المالك الوحيد للسفينة المبيعة وله حق تشغيلها لحسابه ، كما عليه تحمل كافة الرسوم والمصروفات الخاصة بها دون الرجوع على البائع بشئ من هذه الرسوم وتلك المصروفات .

البند الثامن

تختص محكمة بالنظر فى النزاع الناشئ عن العقد .

أحكام القضاء بشأن بيع السفينة :

- القول بتعلق البيع بسفينة معينة على شروط وصول البضاعة سالمة لا يؤثر في التزام البائع بشحن البضاعة واعتباره مستولا عن عدم الشحن .

- متى كان الحكم اذ بنى مسئولية الطاعن عن التعويض لعدم تنفيذ التزامه بتسليم المبيع على أن القول بتعليق البيع بسفينة معينة على شرط وصول البضاعة فإذا لم تشحن البضاعة أصلا كما هو الحال في الدعوى اعتبر البائع مقصرا سواء أكان عدم شحنها راجعا الى فعله شخصيا أم الى فعل المتعاقد معه ، فإن هذا الذي أسس عليه الحكم قضاء لا خطأ فيه .

(طعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٣) (١)

- مفاد نص المادة ٣ من قانون التجارة البحري التي تشترط الرسمية في بيع السفينة الاختياري أنه يرفع حكمهما كل منشأة عائدة تخصص للقيام بالملاحة البحرية دون المراكب التي تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل والمنشآت العائمة التي تعمل بالمواني - تخصيص المنشأة المسالمة للقيام بسفريات في أعالي البحار ليس شرطا لاعتبار المنشأة سفينة بحرية في حكم المادة ٣ من قانون التجارة البحري - يكفي تحقق تخصيصها أو قيامها على وجه الاعتماد بالملاحة الساحلية أو الحدية .

- لم يمن قانون التجارة البحري الصادر عام ١٨٨٣ بتعريف السفينة «لا أنه يمكن تحديد معناها بالرجوع الى مجموع أحكام ذلك القانون التي يبين منها أن نطاقه يتحدد بأعمال الملاحة البحرية وأن السفينة هي الأداة الرئيسية لهذه الملاحة » وعلى ذلك اذا أطلقت عبارة السفينة في بعض نصوصه بغير قيد كما هو الحال بالمادة الثالثة منه التي تنص على أن « بيع السفينة كلها أو بعضها بيما اختياريا يلزم أن يكون بسند رسمي سواء حصل قبل السفر أو أثناءه والا كان البيع لاغيا » فإن مفاد ذلك هو إخضاع كل منشأة عائمة تقوم بالملاحة البحرية لحكم هذا النص بغض النظر عن حمولتها أو حجمها أو طريقة بنائها أو أبعادها وأيا كانت أدواتها المسيرة شراعية أو بخارية وسواء أعدت السفينة حسب صنمها لتحمل مخاطر الملاحة في أعالي البحار أو لمجرد الملاحة الساحلية أو الحدية وبغير التفتات الى «الغرض من تشغيلها بأن كانت سفينة تجارية أو سفينة لصيد أو النزهة » .

ويخرج من نطاق وصف السفينة المراكب التي تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل وفروعه وترعه أيا كانت حمولتها ولو كانت تسيير بالبخار وكذلك كافة المنشآت العائمة التي تعمل داخل البوغازات بالموانئ كالأرصعة والكبارى العائمة وسفن السحب والارشاد والكركات وقوارب القمامة والمراكب المعدة لنقل البضائع والركاب من السفن الى الأرض وبالعكس وغيرها من المنشآت العائمة الأخرى التي لا تقوم بحسب ما خصصت له بملاحة بحرية خارج الموانئ . ولا يشترط لاعتبار المنشأة سفينة بحرية في حكم النص المتقدم القيلم بسفريات في أعالي البحار . بل يكفي في هذا الخصوص تحقق تخصيصها أو قيامها على وجه الاعتناء بالملاحة الساحلية الى المدينة .

(ععن رقم ٥٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٧ س ١٠ ص ٣٠٠)

ثالثا : البيع بالمزاد العلنى للمنقول المستعمل

ماهية البيع بالمزاد العلنى :

ويقصد بالبيع العلنى كل بيع يستطيع أى شخص حضوره حتى لو
التصر المزاد على طائفة معينة من الأشخاص .

المقصود بالمنقولات المستعملة :

ويقصد بالمنقولات المستعملة جميع الأموال المنقولة التى تكون قد
انتقلت حيازتها للمستهلك بأى سبب من أسباب كسب الملكية .

شروط البيع :

يشترط لصحة البيع وعمل نحو ما توجه المادتين الأولى والثانية من
القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ و٤٧ لسنة
١٩٦٨ :

١ - أن يكون البيع اختياريا ومن ثم فلا يسرى على البيع الجبرى .

٢ - أن يرد البيع على منقولات مستعملة .

٣ - أن يتم بواسطة خبير مثنى .

٤ - فى صالة خصصت لهذا الغرض أو فى المكان الموجود به
المنقولات أصلا أو المكان الذى يصدر به ترخيص من وزير التجارة أو من
يندبه .

٥ - يجب اذا زاد التقدير الابتدائى للمنقولات المعروضة للبيع عن
ألفى جنيه - النشر عن البيع فى جريدتين يوميتين احدهما باللغة العربية
قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للبيع ، مع تحديد يوم سابق
لمحاينة هذه المنقولات .

٦ - يجب على من رسا عليه المزاو اء ءع نصف الثمن فى ءلسة المزايدة الوفاء بالباقى ءلال ءلاثة أيام من تاريخ البيع .

الءزاء على علم مراعاة الشروط السابقة :

اذا لم تراعى الشروط السابقة وقع البيع باطلا بطلانا مطلقا .

وفهم هذا البطلان من عبارة المادة الثانية التى تقول « . . . يحظر بيع المنقولات المشار إليها فى المادة بالمزايدة العلنية الا بواسطة خبير متمن ، وفى صالة خصصت لهذا الغرض « . ومن أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ لم يضع جزاء آخر على مخالفة هذا الحظر كما فعل بالنسبة لبعض الأحكام الأخرى الواردة فيه(١) .

ويرى استاذنا على جمال الدين عوض أن القول بالبطلان كجزاء لبيع المنقول بالمزاو اء العلنى بدون وساطة الخبير أو فى غير المكان المنصوص عليه فى القانون قول لا يخلو من غرابة ، خاصة وأن المخالفة هنا تقع من صاحب الصالة وهو غير مالك البضاعة وليس طرفا فى عقد البيع ، فضلا عن أن المخالفة ذاتها لا تمس عنصرا فى عقد البيع ذاته بحيث تفسده بل تتعلق بأمر خارج عنه ، صحيح أن المقصود هو حماية الجمهور المشتري وكذلك حماية مالك المنقول ، ولكن هذا البطلان المطلق يفرضه أن المشرع استهدف من النصوص المتقدمة حماية مصالح رأى اعتبارها من النظام العام(٢) .

ولكن المشرع أعفى من هذه الشروط اذا كانت قيمة المنقولات لا تتجاوز خمسين ءنيتها (م ٢) ، فلا يلزم تدخل الخبير ولا العرض فى صالة مصلة لذلك بل يصح البيع ولو قام به أى شخص فى الطريق العام .

(١) راجع المقو اء التجارىة للءكتور على جمال الدين ص ٤٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٥ .

رابعاً : البيع بالتصفية في المحلات التجارية بالمراد العتيق

حالاته :

طبقاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل فإنه يحظر على المحال التجارية بيع بضائعها بالتزايذة العلنية الا بسبب قيام حالة من الحالات الآتية :

(أ) تصفية المحل التجارى نهائيا .

(ب) ترك التجارة فى صنف أو أكثر من بين الأصناف التى يتعامل المحل فى تجارتها .

(ج) اغلاق فرع من فروع المحل الرئيسى ما لم يقع مركز المحل أو أحد فروعها الأخرى فى دائرة المديرية أو المحافظة ذاتها .

(د) نقل المحل الرئيسى من مديرية أو محافظة الى مديرية أو محافظة أخرى ويجب أن تتم التصفية فى هذه الحالات خلال أربعة أشهر على الأكثر ، وتحظر مزاولة النشاط الذى انتهى بالتصفية قبل مرور سنة على الأقل من تاريخ انتهاء المزايذة .

(هـ) حالة التصفية الموسمية على أن تتم خلال أسبوعين على الأكثر .

ولا يجوز اجراء هذه التصفية الا مرتين فى السنة ، ويجب أن تكون الأولى خلال شهر فبراير ، وأن تكون الثانية خلال شهر أغسطس . ويجوز بقرار مد هذه المواعيد .

البيع بطريق التصفية :

حددت المادة ٣٤ كيفية البيع بطريق التصفية فنصت على انه :

» يحظر على المحال التجارية أن تعلن بيع بضائعها عن طريق التصفية (أو كازيون) الا فى الحالات وبالشروط الواردة فى المادة السابقة » .

جزء مخالف أحكام هذا البيع :

ويماقب على مخالفة الأحكام الخاصة بالبيع بالمزاد العلني أو بطريق التنصية في المحال التجارية بالجزء المنصوص عليه في المادة ٤٥ من القانون. وهو الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو أحدهما. هاتين العقوبتين . وأما البيع ذاته فلا يكون باطلا إذا تم في غير الحالات أو بالمخالفة للشروط المحددة في القانون .

أحكام القضاء بشأن البيع بالمزاد العلني :

- تجوز الشفعة في البيع الذي أجراه الحارس على أموال الرعايا الألمان بالمزاد لأن هذا المزاد لم يتم وفقا لإجراءات رسمها القانون كما تتطلب ذلك المادة ٩٣٩ من القانون المدني ، إذ أن الحارس ضمن قائمة شروط البيع ضرورة موافقته على النمن الراسي به المزاد وعلى حقه في الفاء البيع بدون إبداء أسباب ، وهذه شروط تنطق بأن مل هذا البيع ولو أنه يتم بالمزاد إلا أنه لا يتفق مع ما هو منصوص عليه قانونا بشأن البيوع الجبرية ووجوب رسو المزاد فيها حتما على صاحب آخر عطاء بدون مصادقة أحد .

(طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٧ س ٧ ص ٦٠٧) .

- جرى قضاء محكمة النقض على أن بيع مصلحة الأملاك لعقاراتها بالمزاد بشرط مصادقة وزير المالية وكذلك البيع الذي كان يتم أمام المجالس الحسبية لعقارات القصر بالمزاد - هي بيوع عادية تجوز فيها الشفعة رغم حصولها بالمزاد أمام جهة الإدارة أو المجلس الحسبي المختص .

(طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٧ س ٧ ص ٦٠٧)

- تنص المادة ٦٧٤ من قانون المرافعات على أن لكل شخص ليس ممنوعا من المزايدة أن يقرر بالزيادة على الثمن بشرط ألا تقل هذه الزيادة عن عشر الثمن . وعبارة هذه المادة من المصنوم والاطلاق بحيث تشمل الدائن مباشر الإجراءات متى كان غير ممنوع من المزايدة بمقتضى مانع من الموانع المنصوص عليها في المادة ٦٦٧ من قانون المرافعات فكما يجوز له أن يزايد في جلسة البيع يجوز له أيضا التقرير بزيادة المشر ولا يعتبر هذا الدائن يائما للمشتري الذي رسا عليه المزاد حتى يمتنع عليه الترض له . وإنما هو مجرد طلب للبيع فقط . ولا يمتعه من زيادة المشر بناء على طلبه .

فى المزايدة الأولى وأنه لم يزايد فيها أو كون هذه المزايدة قد جرت بناء على طلبه لانه علاوة على أن هذا الطلب أمر يحتمه القانون لامكان اجراء المزايدة. وبغير هذا الطلب المدين أو الحائز أو أى دائن آخر أصبح طرفا فى الاجراءات. يكون البيع باطلا وفقا للمادة ٦٦٢ من قانون المرافعات ومن ثم فلا يفيد هذا الطلب قبول صاحبه رسو المزاد بالتمن الذى رسا به أو تنازله. عن حقه فى زيادة العشر على هذا التمن علاوة على هذا فان المحكمة من التصريح بهذه الزيادة وهى الوصول الى رفع ثمن العقار الى أقصى حد ممكن مراعاة لمصاحه المدين ودائنيه على السواء تقضى ان تناح هذه الزيادة لكل شخص ليس ممنوعا من المزايدة بمانع قانونى بما فى ذلك الدائن مباشرة الاجراءات وبخاصة ان له مصلحة محققة فى رفع ثمن العقار .

(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٥ س ١٩ ص ٨٤٢)

- مبررات اعادة البيع على مسئولية الراسى عليه المزاد المتخلف هو ما يخضع لسلطة محكمة الموضوع ، واذ كان الحكم انتهى الى أن الإيداع الحاصل من المشتري من الراسى عليه المزاد مبرر. لذمة الأخيرة من السمن الراسى به المزاد وفوائده ، ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول طلب اعادة البيع على مسئولية الراسى عليها المزاد ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ س ٢٠ ص ٦٣٤)

- جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات اذ نصت على أن ينظر قاضى البيوع قبل افتتاح المزايدة ويحكم على وجه السرعة فى أوجه النزاع التى يبدىها الراسى عليه المزاد فى صحة اعادة البيع على مسئوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع لا تكون قد جمعت قاضى البيوع وهو ينظر فى هذه المنازعة قاضيا للأمور المستعجلة - كما كان عليه الحال فى قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٦٩٧ - وانما أوجبت عليه الفصل فيها ولذلك يكون غير صحيح فى القانون ما قرره الطاعن من أن قاضى البيوع لا يختص بالفصل فى هذه المنازعة اذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له الا أن يأمر بوقف أو استمرار اجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٧ س ٢٠ ص ٦٣٤)

- متى كان الطاعن قد قبل دخول الزائدة على أساس قائمة شروط.. الزائدة التي تحوى النص على تحويل المظنون ضده الحق في قبول أو رفض. أى عرض دون إبداء الأسباب ، ووقع عليها بما يفيد علمه بما تضمنته ، فإنه يكون قد ارتضاه ويكون للمظنون ضده أعمالا لهذا الشرط مطلق الحرية في رفض أى عطاء ولو كان هو المطاء الأخير دون أن يطلب منه إبداء سبب مشروع لهذا الرفض ، ولا محل المرجوع فى هذه الحالة الى الأحكام العامة الواردة فى القانون المدنى والنس يستند اليها الطاعن لأنها تعتبر من القواعد المكملة فلا يابجا اليها الا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة ، ونس ثم فلا وجه لنا يستند الطاعن الى المظنون ضده الأول من تصسف قوامه أنه لم يبد سببا مشروعا يبرر رفض عطائه وما يؤسس على ذلك من أحقيته للتمويض .

(طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ص ٩٥٧)

- انه وان كان تقديم عطاء يزيد عليه المطاء السابق عليه يترتب عليه طبقا للمادة ٩٩ من القانون المدنى سقوط المطاء الأقل الا أنه لا يترتب عليه انقضاء العقد بين مقدم المطاء الأعلى وبين الداعى للزيادة لأن التقدم بالمطاء ولو كان يزيد على غيره من المطاءات ليس الا ايجابا من صاحب هذا المطاء فلا بد لانقضاء العقد من أن يصادفه قبول بارساء المزداد عليه ممن يملكه ، ولما كان هذا القبول لم يصدر من المظنون ضده وقام باخطار الطاعن برفض عطائه ، فان عقدا ما لا يكون قد انقضى بينهما .

(طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ص ٩٥٧)

- أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بالاعلان عن بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلنى وميعاد اجراء ذلك البيع وتحديد يوم للمعاينة ومكان حصول الزايدة ووجوب دفع نصف الثمن الراسى به المزداد واعادة البيع على مسئولية المشتري المخلف ، تقوم على أساس جوهرى هو أن يتم البيع بواسطة خبير مثن وفيما عمدا ذلك فان هذه النصوص لا تصدق أن تكون تبيانا لقواعد الاجراءات والمواعيد الواجب على الخبير المثن متولى البيع مراعاتها تحقيقا لسلامة اجراءات المزداد وضمنانا لحقوق ذوى الشأن فيه ولم يترتب المشرع على عدم مراعاة هذه القواعد جزاء البطلان الحتمى ، هذا الى أن المشرع قد نص فى ذلك القانون على عقوبات جنائية جزاء على مخالفة بعض أحكامه الأخرى ومنها ما أورده فى الباب الخاص بتنظيم البيع بالتقسيط لحماية السوق التجارى من الغش والهزات

التي تؤثر على الائتمان العام ، في حين أنه لم ينص بشأن قوامه بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلني على عقوبات جنائية ، مما يفاده أن هذه القواعد إنما شرعت في مجموعها لمصلحة ذى الشأن الذي يكون له أن يتمسك عند مخالفتها مخالفة جوهرية - بإبطال البيع درءا لما يصيبه من ضرر ومن ثم فهي لا تتعلق بالنظام العام ، ويزول الأثر المترتب على مخالفتها إذا نزل عنه من شرع لمصلحته سواء كان هذا النزول صراحة أو ضمنا ، وينبنى على ذلك اعتبار الاجراءات صحيحة .

(طعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٣ ص ٢٤ ص ٣٩٦)

- الحكم الصادر برسو المزاد - عدم اعتباره حكما بالمعنى المفهوم للأحكام - هو عقد بيع يتم جبرا بين مالك العقار وبين المشتري الذي تم إيقاع البيع عليه - للدائن طلب عدم نفاذ الحكم في حقه بالدعوى البوليصة .

- الحكم الصادر برسو المزاد ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات ، وإنما هو عقد يتم جبرا بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذي تم إيقاع البيع عليه ، ومن ثم فإنه يترتب على صدور حكم مرسى المزاد وتسجيله الآثار التي تترتب على عقد البيع الاختياري وتسجيله فهو لا يحسم المشتري من دعاوى الفسخ والالغاء والإبطال وبالتالي يجوز للدائن طلب عدم نفاذها في حقه بالدعوى البوليصة وفق المادتين ٢٣٨ ، ٢٣٨ من القانون المدني .

(طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣ ص ٢٧ ص ٥٤١)

- نفاذ اجرة المدين للعقار قبل الحاضرين والراسي عليه المزاد - شرطة - تصرف المدين في الثمرات أو تأجير العقار بعد صدور الحكم - عدم نفاذه قبل الأخير - حقه في تسلم العقار في تاريخ صدور الحكم لا في يوم تسجيله .

- مؤدى نصوص المواد ١/٤٠٦ ، ١/٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٧ ، ٤٤٦ من قانون المرافعات أن المدين يعتبر بحكم القانون حارسا على عقاره المهجوز إذا لم يكن مؤجرا قبل تسجيل التبنية ، وأن الشارع - درءا لمغبة أن يعمد المدين بمناسبة التنفيذ على عقاره الى الكيد للمدين فيسيء إدارته وصولا الى تقليل ثمرته وتنقبض قيمته في نظر الراغبين في الضراء ، ولما لاحظته

من أن المستأجر من المدين أو مثله قد يبادر الى اثبات تاريخ عقده قبل البيع المجهري فلا يملك من تزول اليه ملكية العقار طلب عدم نفلز العقار عملا بالمادة ٦٠٤ من القانون المدني - جعل الأصل في الاجارة متى تسرى على الدائنين الحاجزين وعلى من حكم بإيقاع البيع عايه أن تكون ثابتة التاريخ رسميا قبل تسجيل التنبيه دون تلك الحاصلة بعده ، ولكن أجاز القانون التاجر للمدين وجعله نافذا في حق الدائن ومن وقع عليه البيع متى كان من أعمال الإدارة المسنة ، الا أنه قصد بذلك أن يقيه حق المدين في التاجر بإلغيد الذي وضعه في حالة بيعه ثمرات العقار ، اذ هو مسئول عن الأجرة بوصفه حارسا بعد أن ألحقت بالعقار ذاته من يوم تسجيل التنبيه الى يوم البيع بالمزاد أما اذا تم البيع بصور حكم به ، فان ثمرات العقار تكون حق من وقع عليه البيع ولا يتعلق بها حق للدائنين لأن حقه الشخصي في تسلم العقار ينشأ من يوم صدور الحكم بإيقاع البيع لا من يوم تسجيله ، فتنقضى الحراسة التي يفترضها القانون ويرتفع عن المدين وصف الحارس ولا يكون له صفة في التصرف في ثمرات العقار أو تأجيره ، ولا يكون تصرفه أو تأجيره نافذا في حق من حكم بإيقاع البيع عليه باعتباره خلفا للدائنين أطراف خصومة التنفيذ ، ولما كان الواقع في الدعوى أن عقد الايجار الذي يستند اليه الطاعن لم يثبت تاريخه الا في تاريخ لاحق لتاريخ تسجيل نزاع الملكية فانه يكون من حق المطعون عليه الذي صدر الحكم بإيقاع البيع له ، ومن يوم صدور هذا الحكم ودون اشتراط لتسجيله الادعاء بصورية عقد الايجار الصادر ممن يمثل المدين الى الطاعن ، وأن يطلب طرد هذا الأخير من العقار الذي حكم بإيقاع بيعه عليه .

(طعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٤ من ٢٨ ص ١١٢٥)

- حكم ايقاع البيع - علم جواز استئنائه الا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ١/٤٥١ من المعلنات على سبيل الحصر .

- النص في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز استئناف حكم ايقاع البيع الا لعيب في اجراءات الزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد طلب وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن استئناف حكم ايقاع البيع لا يكون جائزا الا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في تلك المادة على سبيل الحصر - واذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة استأنفت حكم ايقاع البيع استنادا الى أربعة أسباب هي أولا - عدم

مراعاة أحكام المادة ٤١٨ من قانون المرافعات بعدم النشر عن البيع قبل جلسة المزاد بمدة لا تقل عن ١٥ يوما - ثانيا - عدم إعلانها بإيداع قائمة شروط البيع وعدم تحقيق قاضي التنفيذ لهذه الواقعة - ثالثا - بطلان حكم ايقاع البيع اذا وقع البيع على العقار جميعه فى حين أن المطلوب نزع ملكيته هو ١٤ قيراطا فقط وهى كل ما يمتلكه المدين فى المنزل - رابعا - أن مسودة الحكم الأصلية لم تودع ملف التنفيذ فى اليوم التالى لصدوره اذ كان ذلك وكانت هذه الأسباب ليست من الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٥١ من المرافعات سالفة الذكر - فان الاستئناف يكون غير جائز وتكون المحكمة بقضائها رغم ذلك بقبوله شكلا قد خالفت القانون .

(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨ س ٢٩ ص ٦١٩)

- تأجيل البيع لبطلان اخبار المدين بإيداع قائمه شروط البيع - حضوره بعد ذلك بجلسته البيع دون ان يتمسك ببطلان الاجراءات أمام قاضى البيوع الى ما قبل صدور حكم ايقاع البيع - رفض القاضى وقف البيع الى أن يقضى فى دعوى بطلان الاجراءات الأصلية التى أقامها المدين - عدم قابليته للاستئناف .

- اذ كان النائب فى الدعوى أنه بعد أن قضى فى ١٩٧٠/١١/٢٢ بتأجيل البيع تأسيسا على بطلان اخبار الطاعن - المدين - بإيداع قائمة شروط البيع حضر الطاعن بجلسته ١٩٧١/١/١٧ التى حددت للبيع بناء على طلب المطعون عاينهم ، ثم أجل البيع لجلسة ١٩٧١/٣/٧ وبها حضر الطاعن أيضا وطلب ايقاف البيع الى أن يقضى فى دعوى بطلان الاجراءات التى أقامها بصفة أصلية ، فكان يتعين عليه وهو لم يخبر بإيداع قائمة شروط البيع وحضر بالجلسات أن يبدى منازعته المتعلقة ببطلان الاجراءات أمام قاضى البيوع الى ما قبل صدور حكم ايقاع البيع ، واذ لم يبدى أى اعتراض على صحة الاجراءات وأصدر قاضى البيوع حكمه برفض طلب وقف الاجراءات فانه يكون قد أعمل سلطته الجوازية ويكون قضاؤه غير قابل للاستئناف .

(طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٧ س ٢٩ ص ٦٩٠)

خامسا : البيع بالتقسيط

شروط البيع بالتقسيط بالنسبة لمن يزاوله :

تقضى المادة ٣٦ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقانون ٣١٨ لسنة ١٩٦٠ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٨٠ في ١٨/٧/١٩٦٠ بأنه :

(يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المتقولات المادية ألا يقل رأس ماله عن ثلاثة آلاف جنيه وأن يثبت في كل وقت أن رأسماله العامل لا يقل عن هذا المبلغ) .

ويهدف هذا الحكم - كما تقول المذكرة الإيضاحية للقانون - إلى التحقق من كفاءة التاجر المالية وتوفير الاستقرار اللازم لنشاطه ، فلا يتمادى في مسحوباته بشكل يؤدي إلى اضطراب مركزه المالي وإغلاسه (١) .

ويجب ثانيا على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط أن يمسك من ناحية سجلا خاصا لفيد هذه العمليات ترقيم صفحاته ويؤشر عليه من وزارة التجارة أو ما يتبعها من مكاتب بغير مصروفات (م ١/٤١) ، وأن يمسك - من ناحية أخرى - حسابا منظما بالإيرادات والمصروفات التي تتعلق بهذه العمليات ، ويراجع سنويا بمعرفة مراقب مقيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين (م ٢/٤١) . ويكفل هذا الالتزام مراقبة جهة الإدارة على عمليات البيع بالتقسيط التي يقوم بها التاجر .

ويعاقب القانون على مخالفة هذه الالتزامات بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (م ٤٥) .

- **نظام التقسيط :** وفيما يتعلق بنظام التقسيط فإنه يجب على

(١) يراجع القانون التجارى للدكتور مراد منير فهم ص ٣٤ وما بعدها .

البائع عند تسليم المبيع أن يستوفي نقداً من المشتري ٢٠٪ على الأقل من الثمن ، كما يشترط في القسط ألا يقل عن جنيه شهرياً ولا تزيد مدة تقسيط المتبقي من الثمن على سنتين من تاريخ البيع (م ٣٧) •

ضرورة أن يحضر العقد من نسختين أصليتين وأن توضح فيه البيانات الآتية :

متما من النزاع استوجب المشرع في المادة ٣٩ أن يكون عقد البيع محرر من نسختين أصليتين وموضح فيه هذه البيانات :

(١) الاسم التجارى للبائع وعنوان متجره ورقم قيده بالسجل التجارى ،

(٢) اسم المشتري ولقبه وجنسيته ومهنته ومحل اقامته •

(٣) المواصفات التى تمن ذاتية السلعة المباعة •

(٤) مقدار الثمن ، وما أدى منه نقداً أو المؤجل •

(٥) مدة التقسيط ، ومقدار كل قسط ، وميعاده •

(٦) شروط الوفاء بالثمن •

(٧) أى بيان آخر يصدر به قرار من وزير التجارة •

ويجب أن يسلم البائع احدى نسختي العقد للمشتري ، وأن يحتفظ بالنسخة الثانية خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه •

- حظر التصرف في المبيع : ولحماية البائع من التصرف في المبيع قبل تسديد ثمنه فقد حظر القانون على المشتري القيام بأى نوع من أنواع التصرفات فى السلعة محل البيع بالتقسيط قبل الوفاء بجميع الأقساط ، أى بكامل الثمن والا تعرض للجزاء المنصوص عليه فى المادة ٤٥ سالفه الذكر (م ٤٣) •

ويشترط لتوقيع هذا الجزاء أولاً أن يحصل من المشتري تصرف فى

٢- السلمة محل البيع بالتقسيط . ويشترط ثانيا أن يقع هذا التصرف قبل
٣- لوفاء بكامل الثمن .

... الاحتفاظ بالملكية حتى استيفاء الثمن : ومن الشروط التي يتفق
عليها في البيع بالتقسيط ، وتورد عادة بالنسبة لبعض المنقولات والسلع
كالسيارات والآلات الميكانيكية والكهربائية ، احتفاظ البائع بملكية المبيع
حتى استيفاء الثمن ، أي سداد جميع الأقساط .

وطبقا للقواعد العامة فإن هذا الشرط جائز (م ١/٤٣٠ و ٢ مدني) .
وهو شرط واقف يملق عليه انتقال ملكية المبيع الى المشتري . وإذا وفيت
الأقساط جميعا ، أي تحقق الشرط ، فإن انتقال الملكية الى المشتري يعتبر
مستندا الى وقت البيع (م ٣/٤٣٠ مدني) (١) .

الباب الثاني
أصول صياغة عقد رهن المحال التجارية
الصيغة

أنه في يوم	الموافق	هجرية الموافق
ميلادية		
مكتب توثيق :	مصلحة الشهر العقاري ٠٠٠ وزارة العدل	
أمانتنا نحن:	موتق العقود بالمكتب المذكور .	
بحضور كل من :		
(١) السيد /	بطاقة (أى سند مثبت للشخصية)	
صادر من	في / /	رقم المقيم ٠٠٠٠
(٢) السيد /	بطاقة	
صادر من	في / /	رقم المقيم ٠٠٠٠
الشاهدين الحائزين للصفات والشروط المطلوبة قانونا .		

حضر

أولا السيد /	ديانة	جنسية
محل إقامة	ثابتة شخصيته بموجب	مهنة
طرف ثان - مدين رهن -		
أقر المتعاقدان على أهليتها للتصرف واتفقا على (أو طلبا اثبات) الآتي :		

تمهيد

محل الرهن :

نوع الرهن :

قرض مضمون برهن تأميني (أو ضمان

لدين معلق على شرط أو دين اجمالي ٠٠٠ الخ) .

مبلغ القرض :

وقد رغب الطرف الثانى فى الحصول على قرض
من الطرف الاول الدائن المرتهن مقابل رهن

ملحوظة :

رهن المحال التجارية يجوز أن يشتمل ما يأتى :

العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والأثاث التجارى والمهمات والآلات التى تستعمل فى استخدام المحل ولو صارت عقارا بالتخصيص والعلامات التجارية والرخص والإجازات وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية المرتبطة به •

فاذا لم يمين على وجه الدقة ما يتناوله الرهن لم يقع الا على العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية •

البات الرهن وما يجب أن يشتمل عليه العقد :

يثبت الرهن بعقد رسمى أو بعقد عرفى مقرون بالتصديق على توقيعات أو أختام المتعاقدين •

ويجب أن يشمل العقد على تصريح من المدين عن قيام امتياز البائع على الشيء المرهون أو خلوه منه وعن وجود أى حق عينى عليه بوصفه عقارا بالتخصيص ويجب كذلك أن يشتمل على اسم الشركة التى أمن عليه لديها، ضد خطر الحريق •

ويشهر عقد الرهن بقيده فى سجل يخص لهذا الترخيص بمكتبه السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع فى دائرتها المحل التجارى •

وإذا شمل الرهن فرعاً للمحل التجارى أو أاثناً أو آلات توجد فى دائرة محافظة أو مديرية أخرى وجب القيد أيضاً فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى توجد فى دائرتها هذه الأشياء •

فاذا كان الشيء المرهون هو الفرع أو الأثاث أو الآلات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أجرى القيد فى مكتبه السجل بالمحافظة أو المديرية التى

يوجد بدائرتها الشيء المرهون وأيضا يكتسب السجل التجارى بالمحافظة
أو المديرية التى يوجد بدائرتها المحل التجارى .

فإذا كان الرهن واقعا على عقار بالتخصيص وجب على الدائن أن يتبع
علاوة على ذلك الأحكام الخاصة بالرهن العقارى .

مسئولية المدين عن حفظ الاشياء المرهونة :

المدين الذى يرهن طبقا لاحكام هذا القانون مسئول عن حفظ الاشياء
المرهونة بحالة جيدة دون أن يكون له الحق فى الرجوع على الدائن بشئ من
مقابل ذلك .

وكل من يبدد أو أتلف عمدا اضرارا بالغير مهمات أو آلات أو أثرت
المحل التجارى المرهونة منه طبقا لهذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة فى
المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

فى حالة اشتغال المحل التجارى أو رهنه على علامة تجارية :

إذا اشتمل المحل التجارى أو رهنه علامة تجارية فلا يكون نقل ملكية
العلامة أو رهنها حجة على الغير الا بعد التأشير والاشهار المنصوص عليهما
فى المادة ٢٠ من قانون العلامات والبيانات التجارية . ويكون التأشير فى
سجل ادارة العلامات التجارية بناء على شهادة تفيد حصول القيد .

التغييرات والتعديلات التى تطرأ على القيد على الدائن المرتهن عند طلب
ادخال أى اضافة أو تعديل على بيانات حافظة القيد أن يقدم الى مكتب السجل
التجارى حافظة من نسختين طبقا للنموذج المسد لذلك تشتمل على البيانات
الآتية :

(١) اسم الطالب ولقبه وصناعته وعنوانه .

(٢) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .

(٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .

(٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .

(٥) البيانات المطلوب تدوينها .

ولا تدون الاضافات أو التعديلات التي تقع على أحد شروط الرهن
الا اذا تمت بمقتضى حكم حاز قوة الشيء المحكوم به أو عقد رسمى أو عرفى
مقرون بالتصديق على توقيعات أو أختام المتعاقدين .

وترفق الحافظة فى هذه الحالة بالصورة التنفيذية للحكم أو بصورة
مصدق عليها من العقد اذا كان رسميا أو أصل العقد اذا كان عرفيا .

ويتم تدوين الاضافات والتعديلات بنسخ البيانات المطلوب تدوينها
فى هامش القيد مع الإشارة الى رقم وتاريخ ايداع الحافظة ويرد مكتب
السجل التجارى احدى نسختى الحافظة بعد التأشير عليها بما يفيد اجراء
التدوين مع ذكر تاريخه .

وفى حالة تقديم حكم أو عقد يحتفظ المكتب المذكور بصورة طبق
الأصل منه .

واذا نفذت الصحيفة الخاصة بأخذ القيود فتنقل فى صحيفة أخرى
البيانات المتعلقة به مع التأشير فى الصحيفة الجديدة بما يفيد ذلك .

وتشهر البيانات المضافة أو المعدلة فى « جريدة بيع المحال التجارية
ورهنها » فى بحر شهرين من الاضافة أو التعديل ويشتمل الاشهار على
البيانات الآتية :

- (١) تاريخ ورقم ايداع الحافظة .
- (٢) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .
- (٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٥) نوع تجارة المحل وموقعه .
- (٦) تاريخ ورقم الجريدة التى أشهر فيها العقد .
- (٧) بيان التعديلات أو التفسيرات التى أدخلت .

ملحوظات اضافية :

يجب أن يوضح موطننا مختاراً للمدين الراهن وفي حالة تغييره يخطر الدائن المرتهن بذلك بخطاب موصى عليه .

كما يجب أن يقر أطراف العقد بعدم خضوعهما للحراسة أو قانون الكسب غير المشروع .

كما يجب أن ينص على مصروفات العقد وأتعابه وشهر قائمة قيد الرهن .

احكام القضاء بشأن الرهن التجارى :

- ان المادة ١١١٧ من التقنين المدنى الجديد أوردت قاعدة عامة بخصوص نفاذ رهن المنقول محلها عدم نفاذه فى حق الغير الا اذا كان الرهن ثابتاً بورقة ذات تاريخ ثابت يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة بياناً كافياً وقد ورد نصها على هذه الصورة مطابقاً لنص المادة ٤٥٩ من القانون المدنى الملقى غير أنه من جهة أخرى فان المادة ١١٢٢ من القانون الجديد قد قيدت سريان تلك القاعدة العامة بقيد هام وهو وجوب عدم تعارض أعمالها مع الأحكام المقررة فى التجارة والأحكام الخاصة ببيوتات التسليف المرخص لها فى الرهن وهو استثناء أتى بدوره مطابقاً لما كان منصوباً عليه فى عجز المادة ٥٤٩ مدنى قديم . واذا كان عقد فتح الاعتماد بسلفيات مضمونة بضائع هو من العقود التجارية بطبيعتها ويمتبر أحد أوجه النشاط الرئيسية بالنسبة للمصارف المالية وبيوتات التسليف وهو بحسب تكييفه القانونى وعقد بقرض يلجأ اليه التاجر الذى لا يكون فى حاجة قائمة للمال عند الطلب وانما يتوقع حاجته اليه مستقبلاً لسداد ثمن صفقات تجارية داخلية أو لاستيراد بضائع من الخارج وتكون البضاعة أو مستنداتها ضامنة للمبلغ المقرض فانه لا يتأتى فى مثل هذا النوع من عقود الرهن التزام بما أوجبه المادة ١١١٧ من القانون المدنى لتعذر تحديد مبلغ القرض سلفاً وبيان وصف البضاعة المرهونة فى تاريخ إبرام العقد . ذلك أن تحديده القرض انما يكون بعد قفل الحساب النهائى لتلك العملية للوقوف على مجموع ما اقترضه التاجر من أصل وفوائده وتوابع مقيدة مفرداتها فى حسابه الجارى المدين وكذلك الحال بالنسبة للبضائع المرهونة فان قيمتها تقيد أولاً بأول على أثر تمام كل عملية مستقلة ، تقيد فى حساب التاجر الجارى الدائن كما ترسل مصاريق نقلها أو تخزينها والتأمين عليها

لحسابه المدين وهكذا ومتى كان الأمر هو ذلك فإن هذا النوع من العقود يندرج ضمن الاستثناء الذى أوردته المادة ١١٢٢ من القانون المدنى الجديد وبالتالي لا يخضع لالتزام الشكل القانونى المنصوص عليه فى المادة ١١١٧ منه من حيث وجوب اثبات تاريخه وبيان مبلغ القرض ووصف البضاعة المرهونة حتى يكون الرهن نافذا فى حق الغير بالنسبة للديون التجارية .

وان المادة ٧٦ تجارى قبل تعديلها فى سنة ١٩٥٤ لم تكن تميل الى الحكم الخاص الوارد فى المادة ١١١٧ مدنى والمتعلق بنفاذ الرهن فى حق الغير والا لأصبح الاستثناء الذى أوردته المادة ١١٢٢ مدنى غير ذى موضوع أو على حد ما ورد فى المذكرة الايضاحية لتعديل تلك المادة لأصبحت الاحالة فى ذاتها حلقة مفرغة اذ قانون التجارة يحيل الى القانون المدنى الذى يحيل بدوره الى القانون الأول ولهذا فقد اتجهت غالبية فقهاء القانون وأحكام المحاكم وعلى الأخص قضاء محكمة الاستئناف المختاطة الى تفسير مدى تلك الاحالة بأنها احالة على القواعد المقررة للاثبات عامة والمنصوص عليها فى القانون المدنى من حيث جواز الاثبات بكافة الطرق فى المواد التجارية ، واذا كان حكم الاثبات فى تلك المواد منصوصا عليه فى التقنين المدنى وذلك بالرغم من ورود الاستثناء الذى كان منصوصا عليه فى عجز المادة ٥٤٩ مدنى قديم فى نص مستقل فى التقنين الجديد بالمادة ١١٢٢ منه فقد ارتأى المشرع تعديل المادة ٧٦ تجارى تعديلا تفسيريا لا انشائيا بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ ونص على جواز ثبوت رهن المنقول التجارى بالنسبة للعاقدين وللغير على السواء بكافة الطرق القانونية بما يطابق ما جرى عليه فقهاء القانون وأحكام القضاء فى خصوص تفسير المادة ٧٦ تجارى قبل التعديل .

متى كان الأمر هو ذلك وكان اثبات الرهن التجارى للمنقول جائزا بكافة الطرق فانه يكون ولا محل لتطلب التاريخ فى الورقة المثبتة له .

وحيث ان المقعد المثبت للرهن غير موجود من وكيل دائنى تفليسة

المستأنف عليه (المدين الراهن) وهو فوق ذلك مؤيد بكشوف حساب العملية الخاصة به المقدمة من البنك المستأنف (الدائن المرتهن) والمستخرجة من دفاتره التجارية وهذه الكشفو اعتبرها أيضا الوكيل بل وقبل دخول البنك فى التفليسة دائئا بالرصيد المستحق له بمقتضاها عن تلك العملية فان قيام الرهن وثبوته يكون بعيدا عن النزاع .

وحيث انه لا نزاع كذلك من جانب وكيل الدائنين فى أن البضاعة المرهونة كانت فى حيازة البنك المستأنف ومودعة فى مخازنه وقد قام الوكيل بالاشهار عن بيعها وهى فى تلك المخازن ، وحيث تم ايقاع البيع فعلا فيها فتكون واقعة حيازة البنك لتلك البضاعة بعيدة عن الجدل أيضا . أما ما طرحه وكيل الدائنين بخصوص أن تلك الحيازة لم تقع معاصرة لتاريخ عقد الرهن بل جاءت تالية على ابرامه بسنتين ، فمردود بما سبق ذكره من أن طبيعة هذا العقد لا تستوجب تقديم البضاعة المرهونة وقت التعاقد . هذا الى جانب أن الحيازة وفقا للتقنين المدنى الجديد والمعمول به فى تاريخ ابرام العقد المشار اليه لم تصبح ركنا لانعقاد الرهن بل مجرد التزام ملقى على كاهل المدين الراهن .

(محكمة استئنافية القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٦/٤/١٩٥٧)

وقلم ٤٥٨ سنة ٧٣ ق (١) .

- ان المادة ٧٦ تجارى قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ كانت تنص على انه « اذا رهن تاجر أو غيره شيئا تأمينا على عمل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة فى القانون المدنى » وكان الرأى الراجح فى ظل القانون المدنى القديم يذهب الى أن الاحالة تنصب على المادة ٢٣٤ مدنى قديم وهى التى تقضى بأنه فى عقود البيع والشراء وغيرها من العقود فى المواد التجارية يجوز اثباتها بالنسبة

للمتعاقدين وغيرهم بكافة طرق الثبوت بما فيها الاثبات بالبينة وبقرائن الأحرار وهو حكم يختلف عن نص المادة ٥٤٩ مدني قديم الخاصة بالرهن المدني والتي تشترط لكي يسرى هذا الرهن على غير المتعاقدين سنداً ثابت التاريخ . أما بعد صدور القانون المدني الجديد فإن النص الذي يقابل نص المادة ٢٣٤ مدني قديم وهو الوارد بالمادة ١١٢٢ مدني لم يتضمن هذا الحكم الواضح الذي تضمنته هذه المادة بل اقتصر على النص بأنه تسرى الأحكام المتقدمة الخاصة بالرهن الحيازي بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام القوانين التجارية وبالرجوع الى الأحكام المدنية المنوّه عنها في هذه المادة نجد المادة ١١١٧ من القانون المدني تقضي بأنه « يشترط لنفاذ رهن المنقول في حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يدون العقد في ورقة نابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة ببياناً كافياً » .

وظاهر أن المادة ١١٢٢ مدني جديد تحيل الى القانون التجاري في الوقت الذي يحيل فيه القانون التجاري الى الطرق المقررة في القانون المدني . لذلك كان من البديهي أن المادة ٧٦ تجاري لا تحيل الى المادة ١١٢٢ مدني جديد لأن مقتضى ذلك الوقوع في حلقة مفرغة من الاحالات المتبادلة دون الوصول الى حكم موضوعي ، وهنا ثار الخلاف فقها وقضاء على النص الذي يمكن أن ترجع اليه احالة المادة ٧٦ تجاري فقال البعض بأنه هو نص المادة ٤٠٠ مدني جديد التي وردت في باب اثبات الالتزام والتي تقضي بأنه « في غير المواد التجارية اذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرة جنيهات أو كان غير محدد القيمة فلا تجوز البينة في اثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك » ، وقال البعض الآخر بأن الاحالة انما تنصب على نص المادة ١١١٧ مدني جديد المتعلق باثبات وسريّة الرهن المدني بالنسبة الى الغير . وكان من جراء هذا الخلاف أن اضطرت البنوك التي تقوم بعمليات الرهن أن تستفتي ادارة الرأي بمجلس الدولة فافتت بأن الاحالة ترجع الى المادة ١١١٧ مدني جديد ، وبالتالي فإن الرهن

التجارى يجب أن يخضع فى اثباته وفى حجته بالنسبة للغير لذات القواعد التى يخضع لها الرهن المدنى . وقد تعرضت فتوى مجلس الدولة الى تقيد من جانب بعض الفقهاء باعتبارها رأيا خاطئا من الناحية القانونية ولكن البعض الآخر ناصرها وقال ان الفتوى سليمة من ناحية التطبيق القانونى للنصوص وان هذه النصوص هى التى كانت فى حاجة الى التعديل بعد أن اختلت الاحالة الواردة فى المادة ٧٦ تجارى بصور القانون المدنى الجديد .

وهذا ما حدا بالمشروع الى التدخل وتعديل هذه المادة بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ فأصبح نصها « يثبت الرهن الذى يقصد ضمنا لدين تجارى بكافة طرق الاثبات المقبولة فى المواد التجارية سواء بالنسبة للعاقدين أو للغير . . . » .

وان هذه المحكمة تدين بالرأى القائل بأن الاحالة الواردة فى المادة ٧٦ تجارى قبل تعديلها تنصب بالنسبة للقانون المدنى الجديد على المادة ١١١٧ مدنى ، أى أنه يشترط لنفاذ الرهن التجارى بالنسبة لآخر انتقال الحياة وتكوين القصد فى ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة بيانا كافيا وذلك لأسباب أهمها :

أولا : من المسلم به أن المادة ٧٦ تجارى قبل تعديلها كانت تحيل الى المادة ٢٣٤ مدنى الملغى التى كانت تنص على أن عقود البيع والشراء وغيرها من العقود فى المواد التجارية يجوز اثباتها بالنسبة الى المتعاقدين وغيرهم بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة وبقرائن الأحوال وقد ألغى هذا القانون ولم يتضمن القانون المدنى الجديد نصا يقابل هذه المادة ولكنه نص فى المادة ١١١٧ منه على أن رهن المنقول لا يسرى فى حق الغير الا بانتقال الحياة وتكوين القصد فى ورقة ثابتة التاريخ وأن يبين فى العقد المبلغ المضمون بالرهن والشئ المرهون بيانا كافيا . ثم ورد نص المادة ١١٢٢ بمریان الأحكام المتقسمة بالقدر الذى لا يتعارض فيه مع أحكام القوانين التجارية ولكن القوانين التجارية ليس فيها أحكام خاصة باثبات العقد وكل ما ورد فيها متعلقا بهذا الموضوع هو نص المادة ٧٦ التى تحيل فى أمر

اثبات الرهن التجارى الى الطرق المقررة فى القانون المدنى . فلا مفر اذن من تطبيق نص المادة ١١١٧ مدنى على الرهن التجارى فلا يكون حجة على الغير الا اذا استوفى الشروط المفصلة فى هذه المادة . ولا يقدح فى هذا النظر القول بأن القانون المدنى الجديد يعتبر فى هذا الصدد متخلفا عن القانون المدنى القديم والتقنيات الحديثة التى ترمى الى التيسير فى ابرام العقود التجارية واثباتها ، اذ أن هذا القول مردود بأن النصوص صريحة لا تحتاج الى تاويل وأن المشرع عرضة للوقوع فى الخطأ ، واذا كان قد فاته أن يضع نصا فى القانون المدنى الجديد يبين كيفية اثبات العقود التجارية ويحل محل المادة ٢٣٤ مدنى الملغى فقد فطن الى هذا السهو وبادر بتعديل المادة ٧٦ تجارى بمقتضى القانون ٦٥٥ بحيث تصبح متمشية مع نصوص القانون المدنى الملغى والتقنيات الحديثة يجعل اثبات الرهن التجارى جائزا بكافة طرق الاثبات المقبولة فى المواد التجارية سواء بالنسبة للعاقدين أو للغير .

ثانيا : انه وان كانت شروط اثبات الرهن وفقا لنص المادة ١١١٧ مدنى خروج عن القاعدة العامة المقررة لحرية الاثبات فى المواد التجارية الا أنه قد يبدو أن المشرع ربما قصده قبل التعديل الذى تم فى ديسمبر ١٩٥٤ أن يمنع الغش والتلاعب الذى قد يحصل من المدين اضرارا ببعض دائنيه ، فحتم الكتابة واثبات التاريخ وتدوين مبلغ الرهن والعين المرهونة فى العقد ولما فطن الى أن هذه الشروط كانت سببا فى تعطيل التجارة وممانعة من سرعة المعاملات التجارية أطلق حرية اثبات الرهن بكافة الطرق القانونية بتعديل المادة ٧٦ تجارى كما تقدم .

ثالثا : انه لا محل للقول بأن القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ إنما جاء مفسرا للمادة ٧٦ تجارى وليس معدلا لها ، اذ يكفى ردا على هذا الزعم الرجوع الى المذكرة الايضاحية لهذا القانون اذ تقول : بأن المادة ٧٦ تجارى كانت تحيل على المادتين ٢٣٤ و ٥٤٩ من القانون المدنى القديم والأولى تجيز اثبات العقود التجارية بكافة طرق الاثبات والثانية تحيل بشأن اثبات الرهن

التجارى الى الأصول المقررة فى التجارة . وقد خلا القانون المدنى الجديد من نص يتضمن معنى المادتين ٢٣٤ و ٥٤٩ المذكورتين ، واشترطت المادة ١١١٧ مدنى لنفاذ رهن المنقول فى حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يدون العقد فى ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة بيانا كافيا كما نصت المادة ١١٢٢ من القانون المدنى على سريان الأحكام الواردة فى القانون المدنى عن رهن المنقول بالقدر الذى لا يتعارض فيه مع أحكام القوانين التجارية والأحكام الخاصة ببيوت التسليف المرخص لها ويتبين مما تقدم أن المادة ٧٦ من القانون التجارى أحالت فى هذا الشأن الى الطرق المقررة فى القانون المدنى وأن المادة ١١٢٢ أحالت بدورها الى أحكام القوانين التجارية وبذلك نشأت حلقة مفرغة كانت نتيجتها أن تضاربت الآراء فى تحديد القواعد التى تحكم الرهن من حيث انعقاده وكيفية اثباته وأشكل الأمر على البيوت المالية التى تزاوَل هذه الرهون . وقد عرضت الآراء المختلفة على قسم الرأى بمجلس الدولة فأفتى بأن الرأى الصحيح بعد صدور القانون المدنى الجديد هو ضرورة خضوع الرهن التجارى لقواعد الرهن المدنى واضطرت البيوت المالية ازاء هذه الفتوى أن تراعى الشروط المنصوص عليها فى المادة ١١١٧ من القانون المدنى . ولما كانت مراعاة الشروط المذكورة فى هذه المادة الأخيرة فى الرهون التجارية تتعارض مع مقتضيات اليسر والسرعة فى التداول وهى من طبيعة وخصائص الرهن التجارى للمنقول فقد رأى تعديل المادة ٧٦ من القانون التجارى على الوجه المبين فى المشروع المرافق ، ويبين من هذه المذكرة الايضاحية بجلالة أن الرأى الصحيح فى هذا الصدد بعد صدور القانون المدنى الجديد ، هو ضرورة خضوع الرهن التجارى الى قواعد الرهن المدنى وشروطه المنصوص عليها فى المادة ١١١٧ مدنى ، أن المشروع وقد ثبت له صحة هذا الرأى وفطن الى أن قواعد الرهن المدنى وشروطه لا تتفق مع اليسر والسرعة التى هى من خصائص الرهن التجارى رأى تعديل المادة ٧٦ من القانون التجارى على الوجه المتقدم

ذكره (١) .

(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية ٢٧/٥/١٩٥٨
الاستئناف رقم ٧٧ و ١٣٩ سنة ٧٤ ق (١))

- متى دفع المستأنف بإعلان الاجراءات التي اتخذها المستأنف ضده
(البنك) في بيع الأسهم المرهونة اذ أنه لجأ الى قاضى الامور الوقتية وهي
الاجراءات التي تتبع في بيع الأسهم المرهونة رهنا تجاريا في حين أن العمالية
مدنية ويجب الرجوع فى نظام يبيها الى أحكام قانون المرافعات المدنية .

فان المادة ٧٦ من قانون التجارة تعرف الرهن التجارى بأنه اذا رهن
تاجر أو غيره شيئا تأمينا على عمل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن
بالنسبة للمتعاقدين وغيرهما بالطرق المقررة فى القانون المدنى فمناط الأخذ
بحكم هذا القانون أن يكون الرهن صادرا من تاجر أو غير تاجر بشرط أن
يكون تأمينا على عمل من الأعمال التجارية . فتمت ثبت أن المستأنف لم
يقدم الأسهم تأمينا لعمل تجارى فان الحساب الجارى المضمون بهذا الرهن
هو من ناحيته عمل مدنى وعلى ذلك يكون المستأنف ضمه قد أخطأ فى اتخاذ
الاجراءات التي جاءت فى قانون التجارة دون اتخاذ الاجراءات التي جاءت فى
الفصل الثالث من الباب الثانى من قانون المرافعات المدنية والتجارية . ولا
يفيد المستأنف ضده أنه اتفق مع المستأنف فى عقد فتح الحساب على اتخاذ
هذه الاجراءات لأنه من المسلم به أن اجراءات التنفيذ من قواعد النظام العام
التي لا يجوز للخصوم الاتفاق على ما يخالفها .

(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ٢٧/١/١٩٥٩
الاستئناف رقم ٣٤٥ سنة ٧٤ و ٣٠ سنة ٧٥ ق (٢))

(١) المرجع السابق ص ٢٠٥

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٦

الباب الثالث

اصول صياغة عقد السمسرة

تعريف عقد السمسرة :

تصدى القضاء لتعريف عقد السمسرة فقضى بأنه عقد يلتزم السمسار بمقتضاه بأن يرشد الطرف الآخر الى فرصة للتعاقد سواء باحضار طرف يقبل هذا التعاقد أو بالمفاوضة للتوفيق بين الطرفين وذلك مقابل تمهيد المتعاقد مع السمسار بدفع أجر (١) .

(حكم محكمة القاهرة الجزئية فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠)

وعرفت محكمة النقض السمسار بأنه وكيل يكلفه أحد العقادين التوسط لدى العاقد الآخر لاتمام صفقة بينهما بأجر يستحق له بمقتضى اتفاق صريح أو اتفاق ضمنى يستفاد من طبيعة عمله عند نجاح وساطته بإبرام عقد الصفقة على يديه ، وليس يمنع عنه هذا الأجر الذى استحقه بتمام العقد أن يفسخ العقد فيما بعد .

(نقض ١٩٤٥/١٢/٢٧ مجموعة المكتب الفنى فى ٢٥ عاما ج ١ ص ٦٨١)

هل يشترك السمسار فى إبرام العقد كوكيل :

لا يشترك السمسار فى إبرام العقد كوكيل عن أحد الطرفين ، فهو يقرب الطرفين ثم يتركهما يتعاقدان بأنفسهما أو بوكلاء عنهما ، كما قد يتولى هذا التعاقد بصفته وكلاء عن عميله وهنا لا يكون مجرد سمسار بل يصبح وكلاء ، وذلك لا يكون الا بشرط خاص فى عقد السمسرة .

(١) مشار اليه بالمرود التجارية للدكتور على جبال الدين ص ١١٠ .

تجارية العقد : ذكرت المادة الثانية من القانون التجارى فى فقرتها الرابعة أن يعتبر عملا تجاريا كل عمل متعلق بالسمسرة . ومفهوم هذه العبارة أن السمسرة تعتبر عملا تجاريا سواء أوقعت منفردة أم على سبيل المفاوضة والتكرار وسواء أصدرت من فرد عادى بصفة عرضية أم قام بها سمسار محترف ، وذلك بغض النظر عن موضوع السمسرة أى عن العمل الذى يتوسط السمسار فى إبرامه ، فسواء كان تجاريا كالنقل والتأمين أو مدنيا كبيع عقار (١) .

الاثبات عقد السمسرة :

تختلف طرق اثبات عقد السمسرة بحسب ما اذا كان العقد تجاريا أو مدنيا بالنسبة الى الطرف المطلوب الاثبات ضده ، فإذا كان الاثبات ضد السمسار فهو جائز بكافة الطرق ، أما اذا كان الاثبات ضد العميل والعقد بالنظر اليه مدنيا وجب اتباع الطرق المدنية ووجب تقديم دليل كتابى كلما زادت قيمة عقد السمسرة أى قيمة أجر السمسار على عشرين جنيها أو كانت غير مقدرة القيمة .

التزامات السمسار :

تقتصر مهمة السمسار على التقريب بين الطرفين وعليه أن يبذل فى قيامه بمهمته عناية السمسار العادى .

وعلى السمسار أن يراعى حسن النية فى تنفيذ التزامه وعلى هذا يجب على السمسار أن يخبر عميله بحالة المتعامل معه المالية .

كما تقوم مسئولية السمسار اذا علم برغبة شخص فى التعاقد مع عميله بشروط طيبة وأخفى ذلك عن عميله ثم أخذ العملية لنفسه .

(١) المرجع السابق ص ١٢٩ .

ملحوظة :

يجوز النص في عقد السمسرة على التزام السمسار بتنفيذ العقد .

التزامات العميل :

يلتزم العميل بدفع الأجر أو السمسرة ويشترط لاستحقاق ذلك :

١ - أن يوجد عقد سمسرة بين السمسار والشخص المطالب بدفع الأجر .

ملحوظة :

يجوز أن ينص في عقد السمسرة على أن يتحمل العميل نصف الأجر ويتحمل الطرف الآخر نصفه الثاني .

٢ - أن تنجح مهمة السمسار وذلك بأن يتم إبرام العقد المطلوب .

ملحوظة :

يجوز أن يتفق الطرفان على أن يستحق السمسار أجره متى نفذ العقد الذى يتوسط فى إبرامه .

٣ - أن يتم العقد نتيجة تدخل السمسار .

جواز النص فى العقد على استرداد المصروفات :

يجوز أن ينص فى عقد السمسرة على أن للسمسار أن يسترد ما بذله من نفقات خاصة فى سبيل إبرام العقد .

احكام القضاء بشأن عقد السمسرة :

- السمسار هو وكيل يكلفه أحد العاقدين التوسط لدى الصاقد الآخر لاتمام صفقة بينهما بأجر يستحق له بمقتضى اتفاق صريح أو اتفاق ضمنى يستفاد من طبيعة عمله عند نجاح وساطته بإبرام عقد الصفقة على

يديه . وليس يمنع عنه هذا الأجر الذى استحقه بتمام العقد أن يفسخ العقد فيما بعد .

(عن رقم ٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٧ مجموعة المكتب
الفنى فى خمسة ومشرين علما ص ٦٨١)

• - إذا أقيم الحكم على واقعة لا سند لها فى أوراق الدعوى تعين نقضه .
فاذا قضت المحكمة بالزام الراغب فى البيع بدفع السمسرة الى السمسار ،
وبنت حكمها على أن السمسار قام بما كلفه به المدعى عليه وقسم شخصا
قبل الشراء بالشروط الواردة فى التفويض الصادر من المدعى عليه وكان
الثابت فى أوراق الدعوى - على خلاف ذلك - أن التفويض الصادر الى
السمسار من الراغب فى الشراء قد خلا من شرطين من الشروط المنصوص
عليها فى التفويض بالبيع ، وهما دفع مجل الثمن وترك المهمات والمواشى
للبيع فان هذا الحكم يكون متعيينا نقضه لاقامته على واقعة لا سند لها فى
أوراق الدعوى .

(عن رقم ٥٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٣/١٤)

- الأصل فى أجر السمسار أنه انما يجب على من كلفه من طرفى العقد
السعى فى اتمام الصفقة ، ولا يجب على كليهما الا اذا أثبت أنها ناطا به
سويا هذا المسمى وذلك ما لم يتم اتفاق على غير ذلك . واذا فتمت كانت
الطاعة قد تمسكت بأنها لم تكلف المطعون عليه الاول بوصفها رغبة فى
البيع بالسعى لاجاد مشتر وانما كان مكلفا من قبل راغب الشراء وأنه تقسم
لها على هذا الاعتبار طالبا التصريح بمعاينة المحل المراد بيعه فأذنت له
بمقتضى التصريحين المتقدمين فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى
على الطاعة بقيمة السمسرة التى طلبها المطعون عليه الاول لم يحفل بالتحقق
من أن الطاعة كلفته السعى فى الصفقة وانما اعتبر التصريح له بمعاينة
المبيع كافيا وحده فى الاثبات وهو استخلاص غير سائغ اذ ليس من شأن
التصريح له من جانب البائع بمعاينة المبيع أن يفيد تكليفه كسمسار

بالوساطة في البيع ومن ثم يكون الحكم قاصر التسبب في هذا الخصوص
قصورا يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٣/٦/١٨)

- خولت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من المرسوم الصادر في ٣١ من
ديسمبر سنة ١٩٣٣ بالموافقة على اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ،
السمسار الذي لم يحصل على الدفع أو التسليم من عينه الحق في طلب
تصفية العملية في يوم العمل الثاني الذي يلي إرساله خطابا موصى عليه
للمميل بغير تنبيه آخر أو انذار سابق أو تعليق اعلان ، وأساس هذا الحق
أنما يرجع الى ما شرعه القانون للسمسار بوصفه وكيل بالعمولة من تحقيق
امتياز المقرر في المادة ٨٥ من القانون التجاري على البضائع المرسله أو
المسله اليه أو المودعة عنده مع التيسير على السمسار المكلف بشراء الأوراق
المالية باعفائه من الاجراءات التي تتطلبها المادة ٨٩ من قانون التجارة
وهي ضرورة الحصول على اذن من القاضي بالبيع ولما كان هذا هو أساس
حق السمسار ولم يكن أساس التنفيذ في البورصة بمعرفة السمسار هو
استعمال لحقه في فسخ عملية البورصة التي عقدها وفي فسخ عقد الوكالة
بينه وبين العميل بمجرد انتهاء المهلة التي يحددها في الخطاب الموصى عليه
الذي يرسله الى العميل طالبا فيه الوفاء وبغير حاجة الى قضاء ، وكان
للكيل بالعمولة كأي دائن مرتهن الحق في التنفيذ على مدينه يوم استحقاق
الدين أو بعده ومتابعة التنفيذ الذي يده أو عدم متابعتة كيف يشاء دون أن
يكون في ذلك مستولا عن أي ضرر يلحق بالعميل المدين نتيجة لهبوط
الأسعار بسبب مجرد التأجيل فحسب ، لما كان ذلك ، فإن الحكم اذ قضى
للسمسار بثمن الأوراق المالية محسوبا على يوم التصفية الفعلية لا يكون
قد أخطأ في القانون .

(طعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٥/١/٢٠)

- ان المادة ٣٨ من قرار وزير المالية رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ لا تخول
اللجنة المنصوص عليها فيه أكثر من اقفال المراكز المفتوحة التي تركها

السهماء المأوفى ءون المساس بهساباته وبالمزاماته نأو عملائه ، فاذا كانت له شركة فان الذى ىأول تصفىتها هو المصفى طبقا للقانون ونصوص عقءما .

(طعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢١ قى ءلسة ١٧/٢/١٩٥٥)

- اشتراط قانون البورصة أن ىكون السهماء رجلا لا ىسرى عمل المصفى الذى لا ىأع القانون من أن ىكون امرأة .

(طعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢١ قى ءلسة ١٧/٢/١٩٥٥)

- أن ما نصت عله المادة ٦٩ من قانون التجارة المءلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩ من الزام السهماء ببىان أرقام ما ىأشره لمعمله من الأوراق فى الكأشف الذى ىمءه له عقب اأمامه العملية طبقا لما أثبته فى ءفاآره مقصوء به ءماة المعمل وتزوىءه بءلبل قبل السهماء عى قىامه بالمعمله وءءىتها ، ولىس هذا الكأشف فى ذاته بءلبل عى ءصول اىءاع الأوراق من العمل لءى السهماء بعء انآءاء العملية .

(طعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢١ قى ءلسة ١٧/٢/١٩٥٥)

- اذا كان الحكم الماطون فىه قء الفى الحكم الابدائى وأأء بالءلبل المسآءم من ءفاآر السهماء اعآماءا عى ما أخلص الیه من اسآءواب المآصوم من أن المعمل لم ىطالب السهماء فى صءءء عملیه ببىع الأسهم موضوع النزع الا بالامهال مع أن وقائع الاسآءواب لا تؤءى الى ذلك وفى الوقت ذاته أأغل الآأء عن باقى القرائن التى اأآء منها الحكم الابدائى ءءاعة لقضائه باطراح ءفاآر المءكورة وعءم الأأء بما آمون بهما وهى أن السهماء لم ىضمن كأشوف المآساب التى أرسلها للمعمل بىانا عن عملیه ببىع الأسهم ولم ىبأءر باأطار المعمل بها ءبن طالبه ببىع أسهم شركة أخرى موءعة لءیه ، فانه ىأعمن نقض الحكم .

(طعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٢ قى ءلسة ٥/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٢)

- يجوز نفى ما يثبت بالدفاتر التجارية (دفاتر السمسار) لمصلحة
التمسك بها ضد خصمه بكافة طرق الاثبات .
(جعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١/٥ ص ٧ ص ٥٢)

- انه وان كانت السمسرة عملا تجاريا بطبيعته محترفا كان
السمسار أو غير محترف ومدنية كانت الصفقة التي توسط السمسار في
إبرامها أو تجارية الا أن هذا الوصف لا ينضبط ولا يتحقق الا في شأن
السمسار وحده لا يمتداه الى غيره ممن قد يتعاملون معه ذلك أن النص في
المادة الثانية من قانون التجارة على اعتبار السمسرة عملا تجاريا إنما يراد
به أعمال السمسرة أو الوساطة في ذاتها وهي من خصائص السمسار وحده
ولا شأن لعميله بها . وهو بذلك لا ينصرف الى اعتبار السمسرة عملا تجاريا
في حق السمسار وفي حق عميله سواء وبحيث يقال أن هذا الأخير اذ يطلبه
وساطة للسمسار في إبرام صفقة ما يباشر عملا تجاريا هو الآخر ، ومن ثم
فإن عقد السمسرة يعتبر عملا تجاريا من جانب واحد هو جانب السمسار
دائما وفي جميع الأحوال ولا يجرى عليه نفس الوصف بالنسبة للجانب
الأخر وإنما يختلف الوضع فيه باختلاف ما اذا كان هذا الجانب تاجرا أو غير
تاجر وتبعا لطبيعة الصفقة التي يطلب السمسار التدخل في إبرامها . ومؤدى
هذا النظر أن يرجع في الاثبات الى القواعد القانونية العامة ومن مقتضاها
أنه متى كان التعاقد بين تاجرين ولأعمال تجارية اتبعت في اثباته وسائل
الاثبات التجارية وان كان بين تاجر وغير تاجر أو بين تاجرين ولكن الأعمال
لا تتصل بالتجارة أو مدنية بطبيعتها اتبعت في اثباته وسائل الاثبات
التجارية بالنسبة للتاجر الذي يعتبر العمل مدنيا من ناحيته واذا كان ذلك
وكانت الصفقة التي يقول الطاعن أنه توسط في إبرامها وهي شراء أرض
ومباني فندق - مدنية بطبيعتها ولا يفر من طبيعتها هذه كون للشركة
المطعون عليها تباشر نشاطها التجارى فيه فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد
خالف القانون اذ انتهى في نتيجته الى رفض طلب اثبات عقد السمسرة بينه

الطاعن والشركة المطعون عليها بالبينة ما دامت قيمته تجاوز النصاب الجائز
اثباته بشهادة الشهود .

(طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٣٥)

- المشرع - وهو على بينة من أحكام المرسوم بقانون الصادر فى ١٢
مايو سنة ١٩٤٠ - عند اضداره المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ لم
يقرر تعطيل البورصة وانما قرر فقط نقل استحقاق شهور معينة الى شهور
تالية وسكت عن عقود البضاعة الحاضرة تحت القطع . ومؤدى ذلك أنه اذ
عطل البورصة فى سنة ١٩٤٠ وانطدمت وسيلة تحديد أسعار البضاعة
الحاضرة تحت القطع وضع لها حكما خاصا يحكم أسعار بيها ولكنه اذ أصدر
المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ قصر النقل على استحقاقات معينة
وسكت عن تحديد سعر البضاعة الحاضرة تحت القطع نازكا اياها لأحكام
القواعد التجارية التى تخضعه لسعر القطع الذى يجرى به التعامل الفعلى
فى أول يوم من أيام التعامل على الاستحقاق التالى . ومتى كان ذلك وكان
حكم المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ مخلفا عن حكم المرسوم بقانون
الصادر فى سنة ١٩٤٠ وعن حكم المرسوم بقانون ٢٩٦ سنة ١٩٥٢ الذى
جاء على غراره والذى صدر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ فإنه يتمتع القياس
بين التشريع الأول والتشريعين الآخرين ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه
صحيحا عندما رفض هذا القياس .

(طعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١/٢٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٢)

- مؤدى المادتين ٢٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ،
٣٤ من اللائحة الداخلية للبورصة أنه يتعين على كل من تقرر لجنة البورصة
قبوله الاشتغال بالسمسرة أن يودع تأمينا قدره ألف جنيه باعتباره رصيدا
تسدد منه مطلوبات اللجنة وأعضائها والفرامات المالية وفروق الأسعار .
فاذا كانت نقابة سمسرة الأوراق المالية بالقاهرة فى سبيل تحقيق غرض
من الأغراض التى كوتت من أجلها قد رفعت رسم الانضمام الى ألف جنيه
كمى يتعادل مع التأمين المشروط باللائحة واعتبرته تأمينا وتولت عن

السمارة تقديم ضمان مشترك الى لجنة البورصة فقبلته اللجنة وكان قبولها اياه منطويا على اعتباره رصيذا لما أعد التأمين لمواجهته ، فان المبلغ المدفوع من السمسار الى النقابة يكون هو التأمين المشروط سداد له لاستشفائه بمهنته - لا يغير من ذلك أن السماسرة قد وفوا بالتأمينات الى هيئة خاصة هي نقابتهم ، او أن قانون النقابة قد وصف خطأ المبلغ الذي يدفعه كل سمسار بأنه حصة في رأس المال - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على أن المبلغ المدفوع من السمسار للنقابة هو قيمة التأمين الذي أوجبه المادة ٢٥ من اللائحة العامة للبورصات فانه لا يكون مخالفا للقانون .

(طعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/٣/٩ من ١٢ ص ٢٠٣)

- اذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه في حالة عدم اتمام التعاقد بين الطرفين الذي وسط السمسار والطرف الذي أحضره السمسار بسبب خطأ الطرفين لا يكون للسمسار الا حق الرجوع على من وسطه بالتمويض ، ثم عاد الحكم وألزم الطاعن بالتمويض على الرغم من تسليمه بأنه لم يوسط المطعون ضده (السمسار) في شراء « العمارة » وأن التعاقد بشأنها لم يتم فإن الحكم يكون مشوباً بالتناقض .

(طعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٩ من ١٨ ص ٣٣٤)

- اذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بعدم حصول ضرر للمطعون عليه بسبب التأخير في تسجيل عقد البيع ، وكان الحكم قد اعتمد في قضاؤه بتخفيض السمسرة على ما قرره من أنه لحقت المطعون عليه أضرار نتيجة التأخير في تسجيل عقد البيع دون أن يبين العناصر التي استقى منها هذا التحصيل ودون أن يبحث المستندات المقدمة للمحكمة لبيان مقدار صافي ريع العقار لتحديد نسبة هذا الصافي للفوائد التي يدفعها المطعون عليه عن المبالغ المقرضة له وبيان المبالغ التي أوفاعها المشتري للمطعون عليه قبل تسجيل العقد وما اذا كان يجوز خصم مقابل ريع هذه المبالغ من قيمة الفوائد سائلة الذكر ثم تأثر ذلك كله على توافر

ركن الضرر مما يجزئ هذه المحكمة عن أداء واجب الرقابة على توافر حسنة الركن ، فإن الحكم للمطون فيه يكون قد جاء قاصرا عن بيان الأسباب التي استند إليها فيما قرره من حصول ضرر للمطون عليه أو لا يحصل الرد الكافي على ما تستدك به الطاعن من عدم حصول ضرر .

(طعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ من ١٨ ص ١٣٧٩)

- الأصل أنه يكفي لاستحقاق السمسار كامل أجره مجرد إبرام الصفقة ٠٠٠٠ واتمام العقد الابتدائي ، إلا أنه إذا حصل الحكم أنه قد اشترط في التفويض وجوب تسجيل عقد البيع في ميعاد معين لاستحقاق السمسرة وأن الطاعن (السمسار) لا يستحق كامل أجره إذا تم التسجيل بعد الوقت المتفق عليه ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ من ١٨ ص ١٣٧٩)

- عدم استحقاق السمسار لأجره إذا لم تتم الصفقة على يديه .
لا يحول دون حقه في الرجوع بالتفويض على من وسطه إذا تسبب بخلطه في عدم إبرام الصفقة .

(طعن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ من ١٨ ص ١٦٤٩)

- لا يستحق السمسار أجره إلا عند نجاح وساطته بإبرام الصفقة فعلا ٠٠٠٠ على يديه ، ولا يكفي لاستحقاقه هذا الأجر مجرد افادته كل من الطرفين بقبول الآخر . فإذا كان الحكم المطون فيه قد انتهى إلى أن الصفقة لم تتم بين المطون عليه والبايع في الفترة التي حددها المطون عليه في تفويضه بالشراء للطاعنين (السمسار) ورتب الحكم على ذلك عدم استحقاقهما للأجر المتفق عليه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ من ١٨ ص ١٦٤٩)

- متى تمت الصفقة نتيجة لسعي السمسار ووساطته فإنه لا يحول دون استحقاقه للأجر ، أن يفسخ العقد الخاص بالصفقة أو يبطل فيما يفسد

يسبب كان السمسار يجهله وقت العقد أو طرأ بعد اتمامه .

(طعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٨ من ١٩ ص ١٧٣)

- لا ترتب المادة ١٢ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ البطلان إلا على عدم تقديم البيان عن الاتفاقات المنصوص عليها في المادة ١١ ولا يدخل في هذه الاتفاقات الاتفاق على دفع السمسرة .

(طعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٨ من ١٩ ص ١٧٣)

- توقيع المشتري على فاتورة شراء الأسهم غير لازم لصحتها كما ان عدم توقيع السمسار بشخصه على الفاتورة الصادرة منه لا يؤثر على القرينة المستفادة من تحريرها .

(طعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٢٢٠)

- نص المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤١ والمادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ يدل على أن المشرع خرج عن الأصل ، وهو اشتراط ركن الاحتراف لموضوع أعمال السمسرة واشغال العمولة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، فأخضع بالمادة ٣٢ مكررة سائلة الذكر للضريبة جبالخ السمسرة والعمولة ولو كان الممول الذي دفعت له لا يمتن السمسرة أو الاشتغال بالعمولة وإنما يقوم بها بصفة عارضة لا تتصل مباشرة بمهنته ، ولا محل لقصر أعمال السمسرة والعمولة المشار إليها على محيط التجارة ، كما قد يستفاد من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ الذي أضاف المادة ٣٢ مكررة ، ذلك أن نص هذه المادة ورد عاما دون أي قيد .

(طعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٧١ من ٢٢ ص ٩٢٦)

- النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على سريان حرية الأرباح

التجارية والصناعية على « السمسرة وسمسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة » وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها ، يدل على أن المشرع أخضع للضريبة على الأرباح التجارية ، الأرباح الناتجة من الوساطة دون نظر إلى الاسم الذى يطلق عليها أو الشكل الذى يتم به دفع العمولة للوسيط ، إنما يشترط لذلك أن تكون هذه الوساطة خاصة بالشراء والبيع ، وأن يكون الوسيط مستقلا عن غيره فى أداء عمله ، وهى الخصيصة التى تميزه عن الوسيط الذى عنته المادة ٦٧٦ من القانون المدنى والذى يعمل لحساب رب العمل ويكون تابعا له وخاضعا لرقابته ، ويعتبر الوسيط فى هذه الحالة أجرا ، يخضع لضريبة المرتبات والأجور .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٩ ص ٢٣ ص ١٤٧)

- السمسار وكيل مكلف بالتوسط لاتمام صفقة باجر يستحق له بمقتضى اتفاق صريح أو ضمنى عند إبرام الصفقة .

- السمسار هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وكيل يكلفه أحد الماقدين التوسط لدى الماقد الآخر لاتمام صفقة بينهما باجر يستحق له بمقتضى اتفاق صريح أو اتفاق ضمنى يستفاد من طبيعة عمله عند نجاح وساطته بإبرام عقد الصفقة على يديه .

(طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٧ ص ٣٦ ص ١٢٤)

- تقدير اجر السمسار فى حالة عدم الاتفاق - عناصره - اهمية العمل وما يقتضيه من جهد وما جرى عليه العرف .

- السمسار وكيل فى عقد الصفقات ، وطبقا للقواعد المتبعة فى عقد الوكالة ، يتولى قاضى الموضوع تقدير اجر الوكيل فى حالة عدم الاتفاق . مستمينا فى ذلك باهمية العمل وما يقتضيه من جهد يبذله الوكيل وبما جرى

عليه العرف في هذه الحالة . ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قدرت للمطعون عليه الأول أجرا عن وساطته بنسبة ٢٤٪ من قيمة الصفقة وأبانت في حكمها أن هذا التقدير يتفق مع ما يذله من مجهود وأهمية الصفقة التي تمت ببيع الفيلا الى السفارة السوفيتية ، كما انه يتفق مع العرف في هذا الشأن لما كان ذلك فان الحكم يكون قد التزم صحيح القانون .

(طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٧ من ٢٦ ص ١٢٤)

- طلب السمسار احالة الدعوى للتحقيق لاثبات وساطته في عقد البيع ولايات العرف فيها يتعلق بأجر السمسرة - اغلال الحكم الرد على هذا الطلب - قصور .

- اذ يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين قدما أمام محكمة الاستئناف في فترة حيز الدعوى للحكم مذكرة سلمت صورتها لوكيل المطعون عليه الأول تمسكا فيها بطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات أن بيع الفيلا تم بواسطتها ولايات العرف فيما يتعلق بأجر السمسرة ، ثم أعيدت الدعوى للمرافعة وتداولت عدة جلسات حضر فيها المطعون عليهما حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فقد أصبحت هذه المذكرة ورقة من أوراق الدعوى ، ويكون ما ورد بها من دفاع مطروحا على المحكمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه واقتصر على الاحالة الى أسباب الحكم الابتدائي الذى لم يتعرض للدفاع المذكور بل انه قرر أن الطاعنين لم يطلبوا اثبات دعواهما بأى طريق من طرق الاثبات ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مميبا بالقصور .

(طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ من ٢٨ ص ٣١٨)

- رفض الحكم القضاء بأجرة السمسرة استناده الى مجرد أن البيع تم بشئ يقل عن الثمن الوارد بالتفويض الصادر من البائع للسمسار

من الغشاق الحكم بحث دور السمسار في اتمام الصفقة وسبب عقدها بثمن
اقل - وما اذا كان البائع قد تنازل عن التمسك بالثمن الأعلى - لقصور .

- اذ يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه
استند في قضائه برفض الدعوى - بطلب مقابل السمسرة - بالنسبة
للمطعون عليها الثانية - البائنة - الى مخالفة شروط التفويض لأن البيع
تم بثمن قدره ٣٠٠٠٠ ج على خلاف التفويض الصادر من المطعون عليها
المذكورة الى الطاعن الثاني - السمسار - الذي تضمن شرطا مقتضاه ان يكون
البيع بثمن قدره ٣٥٠٠٠ ج ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده لم يمن
ببحث دور الطاعن الثاني في اتمام هذه الصفقة بناء على هذا التفويض بالبيع
والسبب الذي دعا الى عقدها بثمن يقل عن الثمن الوارد بالتفويض المذكور ،
وهل كان ذلك نتيجة تنازل المطعون عليها الثانية عن التمسك بشرط البيع
بثمن التفويض ، لما كان ذلك فان الحكم يكون ميبيا بالقصور .

(طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ص ٢٨ ص ٣١٨)

الباب الرابع

احصول صيانة عقد الوكالة بالمعمولة

تعريف الوكالة :

عرفت المادة ٨١ من القانون التجارى الوكيل بالمعمولة بقولها :
« الوكيل بالمعمولة هو الذى يعمل عملا باسم نفسه او باسم شركة بأمر الموكل
على ذمته فى مقابلة أجرة أو عمولة » وقالت المادة ٨٢ « وهو الملزوم دون
غيره لموكله ولمن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من
غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر » . وأضافت المادة ٨٣ : « وانما
إذا عقد الوكيل بالمعمولة عقدا باسم موكله بناء على إذن منه بذلك فللكل
من الموكل والمفود معه اقامة الطلب على الآخر وتراعى فيما للموكل المذكور
من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للتوكيل فقط » .

خصائص عقد الوكالة بالمعمولة :

(١) أن الوكيل بالمعمولة يتعاهد باسمه الشخصى :

ويترتب على أن الوكيل بالمعمولة يتعاهد باسمه الشخصى أنه يجب أن تتوافر
فيه الأهلية الكاملة لمباشرة الأعمال التجارية ، فى حين أن الوكيل العادى
تكفى فيه أهلية التمييز لأنه لا يسأل عن العقد الذى يبرمه . وترتب عليه
أيضا « أن الوكيل بالمعمولة اذ يتحمل كل نتائج العقد عن الموكل قرر له
المشرع ضمانات خاصة لا يتمتع بها الوكيل العادى » .

(٢) الوكالة بالمعمولة عقد تجارى :

وعلى هذا نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢ تجارى على أنه يعتبر عملا
تجاريا كل مقابلة أو عمل متعلق بالوكالة بالمعمولة ، ومن ثم لا تعتبر الوكالة

وكالة بالعمولة الا اذا وقعت من تاجر يحترفها^(١) ، وقد نظم القانون التجارى
الوكالة بالعمولة فى باب العقود التجارية .

- ورغم أن الوكالة بالعمولة باعتبارها عقدا تجاريا هى ضرب من
ضروب الوكالة ، وتخضع للقواعد العامة فى عقد الوكالة ، فإن الوكالة
التجارية لا تخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ مدنى التى نصت على
أنه اذا اتفق على أجر الوكالة كان هذا الأجر خاضعا لتقدير القاضى الا اذا دفع
طوعا بعد تنفيذ الوكالة . ووفقا لهذا الحكم يجوز للقاضى تعديل الأجر
المتفق عليه فى الوكالة العادية ، ولا ينطبق ذلك على الوكالة التجارية لانه
لا يلائم مقتضياتها ، اذ هى ليست تبرعية فى الأصل كالوكالة العادية ،
ويراعى الوكيل فى تحديد أجره أو عمولته فى الوكالة التجارية مقدار
ما يتعرض له من مسالة فى مواجهة من تماقد مهم لمصلحة موكله ، وهو
محترف القيام بهذه الوكالة ويشكل أجره مصدرا هاما من مصادر دخله .

- **اثبات العقد :** الوكالة بالعمولة عقد رضائى ، تجارى بالنسبة
للوكيل . لذلك يثبت ضده بكافة الطرق التى تثبت بها العقود التجارية ،
فيجوز اثباته بالبينة كما تثبت صفة الوكيل بالقرائن .

واجبات الوكيل فى عقد الوكالة :

هناك التزامات تقع على عاتق الوكيل بالعمولة والموكل :

(١) التزامات الوكيل بالعمولة .

يلتزم الوكيل بالعمولة بتنفيذ الوكالة والقيام بالعملية التى كلف بها
وعلى هذا ينص فى عقد الوكالة على ذلك .

وهذه التعليمات قد ينص على انها الزامية للوكيل كما اذا حدد سعر
البيع أو الشراء فعليه أن يلتزم بها فى العقد فلا يجوز أن يخالف هذا

(١) راجع القانون التجارى للدكتور ثروت عبد الرحيم ص ١١٥١ .

السعر . اما اذا نص في العقد على ان هذه البيانات للارشاد فيكون الموكل حرة التقدير .

كما يذكر في العقد التزام الوكيل بالعمولة بتنفيذ العملية المكلف بها بنفسه ولا يجوز له أن يتيب عنه غيره الا اذا نص في العقد على أن له هذا الحق .

الالتزام بتقديم الحساب :

يذكر في العقد انه اذا أتم الوكيل بالعمولة تنفيذ الوكالة فعليه ان يقدم كشف حساب مؤيد بالمستندات يتضمن المبالغ التي أنفقها أو حصلها .

ضمانات الموكل ضد الوكيل بالعمولة :

١ - تضامن الوكلاء : طبقا للمادة ١/٧٠٧ يكون الوكلاء المتعددون متضامنين في حالتين : اذا كانت الوكالة غير قابلة للانقسام ، وفي حالة وجود خطأ مشترك بين الوكلاء . ويضيف البعض حالة ثالثة بقوله كذلك ان الوكلاء بالعمولة في عمل واحد متضامنون دائما استنادا الى قاعدة افتراض التضامن في المسائل التجارية .

٢ - اذا كان الوكيل موكلا بالبيع وأفلس بعد أن سلمه الموكل البضاعة جاز للموكل استردادها منه قبل أن تخرج من حيازته ، فاذا كانت قد بيعت فإن له أن يقبض الثمن مباشرة من الغير الذي اشتراها (م ٣٨١ تجارى) ، واذا كان موكلا بالشراء واشترى البضاعة وأفلس قبل أن يسلمها للموكل جاز لهذا الأخير أن يستردها من تفليسة الوكيل اذا أثبت ملكيته لها واستطاع أن يمينها بذاتها (م ٣٧٩ و ٣٨٠ تجارى) (١) .

(١) راجع المقود التجارية للدكتور على جمال الدين المرجع السابق ص ١٤٢

حقوق الوكيل بالعمولة :

(١) لا الزام على الموكل بتنفيذ الوكالة : وعلى هذا اذا رغب الوكيل
فى أن يكون الموكل ملزما بتنفيذ الوكالة أن ينص فى العقد على هذا
الشرط صراحة .

(٢) العمولة : ولا تستحق الا اذا نجح الوكيل فى ابرام العقد
المطلوب .

(٣) المصروفات :

يلتزم الموكل بأن يرد للوكيل ما أنفقه من مصروفات يقتضيها العرف
وطبيعة العمل .

ضمانات الوكيل بالعمولة :

(١) حبس البضاعة : وعلى هذا نصت المادتين ٨٤ ، ٨٦ من القانون
التجارى .

(٢) الامتياز :

وعلى هذا نصت المادة ٨٥ تجارى .

وتنقضى المادة ٨٧ على أن هذا الامتياز مقدم على جميع الامتيازات
الأخرى .

احكام القضاء بشأن الوكالة :

- الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع فى انعقادها وانقضاءها
وسائر احكامها للقواعد العامة المتعلقة بعقد الوكالة فى القانون المدنى فيما
عدا ما يتضمنه قانون التجارة من احكام خاصة بها . واذ لم ينظم قانون
التجارة طرق انقضاء عقد الوكالة بالعمولة فانه ينقضى بنفس الاسباب التى
ينقضى بها عقد الوكالة المدنية وبالتالى فانه يجوز للوكيل بالعمولة أن
يتنحى عن الوكالة فى أى وقت قبل اتمام العمل الموكل اليه وينهى العقد

بارادته المنفردة طبقا للمحدود المرسومة بالقانون المدني . ولما كان مؤدى ما تقضى به المادتان ٧١٥ و ٧١٦ من القانون المدني - على ما ورد بمجموعة الأعمال التحضيرية - أن الوكالة عقد غير لازم ، فإنه يجوز للموكل عزل الوكيل قبل انتهاء الوكالة ، كما أن للوكيل أن يتنحى عنها قبل اتمام العمل الموكل اليه ، فإذا كانت الوكالة بأجر صح التنحي ولكن يلزم الوكيل بتמיض الموكل عن الضرر الذى قد يلحقه اذا كان التنحي بغير عذر مقبول أو فى وقت غير مناسب .

(طعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٨ سى ١٧ ص ٥٠٩)

- تمييز الوكالة التجارية عن أعمال السمسرة .

- تختلف الوكالة التجارية عن أعمال السمسرة ، وتميز كل منهما عن الأخرى ، اذ يقتصر عمل السمسار على التقريب بين شخصين لاتمام الصفقة ، دون أن يكون له شأن فيما يتم التعاقد عليه ، فهو لا يمثل أحد المتعاقدين ، ولا يوقع على العقد بوصفه طرفا فيه ، أما الوكيل بالعمولة فى الوكالة التجارية فإنه يتعاقد مع الغير باسمه دون اسم موكله الذى قد يجهله المتعاقد الآخر ، وإن كان على الوكيل بالعمولة أن ينقل الى ذمة موكله كل الحقوق وما ترتب على العقد من التزامات ، واذا كان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٩ يوليه سنة ١٩٦١ قد حظر بمادته الأولى مزاولة أعمال الوكالة التجارية الا للشركات الحكومية أو التابعة للمؤسسات العامة، فإن هذا الحظر يكون قاصرا على أعمال الوكالة بالعمولة دون أعمال السمسرة .

(طعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٧ سى ٢٤ ص ٨٧٧)

- اذ كانت أهلية التصرف القانونى محل الوكالة يجب أن تتوافر فى الموكل فإنه لا يجب توفرها فى الوكيل ، لأن أثر هذا التصرف لا ينصرف اليه بل ينصرف الى الموكل فيجوز توكيل التاجر فى تصرف لا أهلية له

فيه ، اذ يكفي أن يكون الوكيل مميزا ما دام يعمل باسم موكل لا باسمه الشخصي .

() نقض ١٧/١/١٩٨١ - الطعن ٤٩٧ لسنة ٥٠ ق)

- المقرر بنص المادة ١٦ من قانون ايجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ - المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - انه (اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود الايجار كتابة ويلزم المؤجر عند تأجير أى مبنى أو وحيدة منه أن يثبت فى عقد الايجار ٠٠ ويجوز للمستأجر عند المخالفة اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات) لما كان ذلك وكانت اهلية التصرف القانونى محل الوكالة يجب أن تتوفر فى الموكل دون الوكيل لأن اثر هذا التصرف لا ينصرف اليه بل ينصرف الى الموكل ، مما يجوز معه توكيل القاصر فى تصرف لا اهلية له فيه ، اذ يكفي أن يكون الوكيل مميزا ما دام يعمل باسم موكله لا باسمه الشخصي . واذ تسك الطاعن (المستأجر) بأن المطعون عليها الأولى (المؤجرة) قد وافقت على تأجير عين النزاع له وانها طلبت من ابنها المطعون عليه الثانى التوقيع نيابة عنها على عقد الايجار فى مجلس العقد ، وطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات صحة دفاعه ، واذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب بمقولة أن المستأنف (الطاعن) لم يقل انها (المطعون عليها الأولى) شاركت فى التأجير أو حضرت مجلس العقد أو خطبت بشأنه أصلا ، فانه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وحجب نفسه بالتالى عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن كان من شأنه لو صح تغيير وجه الراى بما يستوجب نقضه .

() نقض ١٧/١/١٩٨١ - الطعن ٤٩٧ لسنة ٥٠ ق)

- اذا تناقد الوكيل باسمه الشخصى دون أن يفصح عن صفته وخلت نصوص العقد مما يفيد وجود وكالة صريحة أو ضمنية فإن آثار العقد تنصرف اليه وليس الى الأصيل الا اذا كان من المفروض حتما فى ذهن من

تعاقد مع الوكيل انه يعلم بوجود الوكالة أو كان قد اتفق في العقد على حق هذا الوكيل الذي يتعامل باسمه الشخص في اختيار الغير بدلا عنه في موعد محدد واستعمل هذا الحق في هذا الميعاد ، وكان من المقرر أيضا في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير ما يقدم اليها في الدعوى من الأدلة وترجيح ما تظن الى ترجيحه منها واستخلاص ما ترى انه واقعة الدعوى دون رقابة عليها لمحكمة النقض في ذلك مادام استخلاصها سائفا وله أصله الثابت بالأوراق وكان الثابت في الدعوى أن المرحوم - مورت المظنون ضد هن الثلاث الأوليات - وقد تعاقد باسمه كمشتري في عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٢/١ الذي خلت نصوصه من أية اشارة الى وكالة صريحة أو ضمنية أو حق المشتري في اختيار الغير بدلا منه وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣٠ حرر لـ - وهو أحد المتدخلين - عقد ايجار عن ٢ ف من أطيان النزاع وفي ١٩٦١/٩/١٤ وقع حجزا تحفظيا على زراعة فدانين شائعة في ستة أفدنة يزرعها المستأجر المذكور بالاشتراك مع ابن عمه الطاعن ثم حصل على أمر الأداء رقم ٣٢٢٨ لسنة ١٩٦١ كفر الشيخ ضده بمبلغ ٣١ ج قيمة الايجار المستحق عن سنة ١٩٦١ وان الحجز التحفظي وأمر الأداء كانا تالين لتحقيقات الشكوى الادارية سالفة الذكر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد استدل مما تقدم ومن تأشيرة البائع على ذات عقد البيع بما يفيد استلامه باقى الثمن - دون تحرير عقد جديد باسم الطاعن وابن عمه - على أن المرحوم هو المشتري الحقيقي وكان هذا الاستخلاص سائفا وكافيا لحمل قضائه وله أصله الثابت بالأوراق فان هذا النمي يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٥ - الطعن ٣٦٧ لسنة ٤٧ ق)

- ان تحريم تعاقد الشخص مع نفسه انما يقوم على قرينة قانونية هي أن الشخص اذا وكل عنه غيره في التعاقد فهو لا يقصد التوسع في هذه الوكالة الى حد أن يبيع للوكيل أن يتعاقد مع نفسه لما في ذلك من تعارض في المصالح ، لأنه لو قصد ذلك لتعاقد معه مباشرة دون حاجة الى توكيل .

• فإذا ما تعاقد الوكيل مع نفسه بالرغم من ذلك كان مجاوزا حدود الوكالة ويكون شأنه شأن كل وكيل جاوز حدود وكالته فلا يكون عمله نافذا في حق الموكل الا اذا اجازة • والقرينة القانونية المذكورة قابلة لاثبات العكس فيجوز للاصيل أن ينقضها وأن يرخص مقدما للوكيل في التعاقد مع نفسه ، وفي هذه الحالة يعمل الوكيل في حدود وكالته اذا تعاقد مع نفسه ويكون عمله نافذا في حق الاصيل •

(نقض ١٩٨١/٤/٢ - الطعن ٤٧٦ لسنة ٤٨ ق)

- ان البيع مع حق التقرير بالشراء عن الغير وان لم يرد به نص في التقنين المدني الا أنه من الجائز التعامل به ، ويجب لاعمال آثار هذا النوع من البيع أن يذكر شرط اختيار الغير في العقد بأن يحتفظ المشتري عند ابرام العقد بحقه في التقرير بالشراء عن الغير ويتفق مع البائع على مئة يعلن المشتري خلالها اسم من اشترى له الصفقة فاذا افسح المشتري الظاهر عن المشتري المستتر في الميعاد المتفق عليه اعتبر البيع صادرا من البائع الى هذا المشتري المستتر مباشرة وانصرفت اليه آثاره دون حاجة الى بيع جديد له من المشتري الظاهر •

(نقض ١٩٨١/٤/١٥ - الطعن ١١٠ لسنة ٤٧ ق)

- النص في المادة ٥/١٣ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعاق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في جمهورية مصر العربية تسلم صور الاعلانات الى هذا الفرع أو الوكيل يدل على أن مقر وكيل الشركة الأجنبية التي تبشر نشاطا في مصر يعتبر موطنها لهذه الشركة تسلم اليها الاعلانات فيه ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون الاعلان موجها من غير الوكيل ، أما اذا كان الاعلان موجها من الوكيل الى الشركة الأجنبية الموكلة فانه يتمتع اعلانها في موطنها الاصل احتراماً لقاعدة المواجهة بين الخصوم التي تعد من أهم تطبيقات مبدأ احترام حقوق الدفاع وما تقتضيه من ضرورة اعلام الخصم بما يتخذ ضده من أعمال اجرائية وفقاً للشكل الذي يقرره

القانون تمكينا له من الدفاع عن مصالحه ، لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة وهي وكالة عن الشركة المطعون ضدها الأولى في مصر قد اختصت هذه الأخيرة في الدعوى الماثلة وأعلنتها بصحيفة الدعوى في مقرها هي - أى مقر الطاعنة - باعتباره موطننا قانونيا للشركة المطعون ضدها الأولى - فإن الاعلان يكون باطلا واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون - قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٢ - الطعن ١٥٨ لسنة ٤٨ ق)

- لئن كان الأصل طبقا للمادة ١/٧-٣ من القانون المدني أن الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة الا أن اقرار أو اجازة الموكل أو ورثته من بعده للتصرف أو العمل المجاوز لحدود الوكالة يقيد الموكل والغير من وقت حصول التعاقد لا من وقت الاقرار أو الاجازة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الصدد قوله « أن عقد البيع تضمن حصته من الاطيان التى يمكنها مورث المورث بمقتضى عقود مسجلة كما تضمن حصته فى عقارات كائنة بمركز ميت غمر وقد صادقت المستأنفة (الطاعنة) على المقعد عن نفسها وبصفتها كما صادقت عليه والدة المورث واستبعدت الاطيان المبيعة من محضر حصر التركة الذى وقعت عليه المستأنفة هذا فضلا عن أن محكمة الأحوال الشخصية اعتمدت البيع وصرحت للوصى بالتوقيع على عقد البيع نيابة عن القصر وذلك بالقرار الصادر فى القضية رقم ٩٣ سنة ١٩٧٤ أحوال شخصية ميت غمر بتاريخ ١٩٧٤/٧/٨ وقد وقع الوصى على اقرار بما يتضمن مصادقته على البيع وبذلك يكون جميع الورثة قد وافقوا على البيع وأجازوه بكافة ما تضمنه من اطيان مبيعة وئس مقبوض » . فان ما قرره الحكم فى هذا الشأن من اجازة الورثة جميعا بما فيهم القاصرين للبيع موضوع النزاع يتفق وصحيح القانون ولا ينال من ذلك القول بأن محكمة الأحوال الشخصية المختصة لم يكن لديها علم يتجاوز الوكيلين حدود الوكالة فيما يتعلق بحصة المورث فى العقار الكائن بميت غمر حادام قرارها لم يُلغ أو يمدل عنه فيظل واجب الاحترام ومنتجا لآثاره

بالنسبة لاجازة العقد في حق القاصرين ومن ثم يكون النمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٥ - الطعن ٨٦٧ لسنة ٤٧ ق)

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها قانونا وكانت هي المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تتأثر بما يطرا على شخصية هذا الممثل من تغيير . لما كان ذلك وكان النائب بالتوكيل الذي بموجبه باشر المحامي رفع الطعن بالنقض انه صادر من المستشار القانوني للشركة الطاعنة استنادا الى التوكيل الصادر له من رئيس مجلس ادارة الشركة آنذاك متفهما تفويضه في تمثيل الشركة امام القضاء والاذن له في توكيل المحامين في الطعن بالنقض وكان هذا التوكيل قد صدر صحيحا ممن يمثل الشركة قانونا وقت صدوره ، فان تغيير رئيس مجلس الادارة في مرحلة لاحقة لصدور التوكيل لا ينال من شخصية الشركة ، ولا يؤثر على استمرار الوكالة الصادرة منها ومن ثم لا يوجب اصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الادارة الجديد .
للتقرير بالطعن .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٦ - الطعن ٢٧ لسنة ٥١ ق)

- انه لما كان البين أن نيابة الطاعن عن الأشخاص المشار اليهم في المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٦ هي نيابة قانونية حدد القانون نطاقها وبين سلطة النائب فيها ، فانه لا يجوز والحال هذه التحدى بانطباق أحكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني ومنها المادة ٧١٧ توصلا للقول باستمرار مهمة الطاعن بصفته الى حين تسلم واستلام من رفضت عنه الحراسة لأمواله متى كان المشرع لم ينص على ذلك ويكون النمي على الحكم المطعون فيه بهذه الأوجه لا أساس له .

(نقض ١٩٨٢/١/٢١ - الطعن ٩٣٠ لسنة ٣٤ ق)

- مؤدى نصوص المواد ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ من قانون المرافعات ان من حق

٢- المحسم أن ينيب وكيلًا عنه في الحضور أمام المحكمة - وهذا يصدق على ممثل الشخص الاعتباري - من المقرر أن الوكالة بالخصومة تخول للوكيل سلطة القيام بالأعمال اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها والدفاع فيها إلا أنها لا تجيز له الصلح بغير تفويض خاص يذكر بلفظه في التوكيل . والاقرار يعتبر عملاً من أعمال التصرف فيشترط فيه أهلية التصرف والوكيل لا يجوز له الاقرار عن موكله إلا إذا كان مفوضاً في ذلك بنص خاص في التوكيل اذ لا يدخل الاقرار في نطاق الوكالة العامة . فإذا جاوز الوكيل نطاقها إلى الاقرار فإن أثره لا ينصرف إلى الوكيل لأنه لا يكون في هذه الحالة نائباً عنه ولا صفة له في اتخاذ هذا التصرف باسمه .

(نقيض ١٩٨٢/٢/٢١ - الطعن ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق)

- الأصل في قواعد الوكالة ان الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن يتثبت من قيام الوكالة ومن حدودها ، وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل اثبات وكالته فإن قصر فعله تقصيره ، وإن جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصل ، ويستوى في ذلك ان يكون الوكيل حسن النية أو سيئها قصد الاضرار بالموكل أو بغيره .

(نقيض ١٩٨٢/٣/٨ - الطعن ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق)

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان عبء اثبات الوكالة يقع على من يدعيها ، فإذا احتج الغير على الموكل بالوكالة ليرجع عليه بأثر التصرف القانوني الذي عقده مع الوكيل كان على الغير أن يثبت الوكالة ومداه ، وأن الوكيل قد تصرف في نطاقها حتى يستطيع الزام الموكل بهذا التصرف ، والوكيل لا تكون له صفة الوكالة عن الموكل اذا عمل باسم هذا الأخير . وجاوز حدود الوكالة .

(نقيض ١٩٨٢/٣/٨ - الطعن ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق)

- لما كانت العلاقة بين الوكيل المسخر والموكل ينظمها عقد الوكالة ، الذي أبرماه فيلتزم الوكيل المسخر بتنفيذ الوكالة في حدودها المرسومة .

صما مؤداه أن تسجيل البيع الصادر للوكيل المسخر بنقل الملكية مباشرة من الغير الى الموكل المستتر فى العلاقة بين الوكيل والموكل ، وكان الاستناد الى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية لا يمنع من الاستناد الى سبب آخر لاكتسابها ، لما كان ذلك وكان يجوز فى الاستثناء مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله تغيير سببه والاضافة اليه وفقا لحكم المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، وكان النابت من صحيفة الاستئناف المقدمة صورتها الرسمية من الطاعنين ومن الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة لجلسة ١٩/٢/١٩٧٧ أن الطاعنين أسسا طلب الحكم بتثبيت ملكية الطاعنة الأولى لأطيان التداعى على تملكها اياها بالتقادم المكسب وبموجب العقد المسجل الصادر للمطعون عليها من مصلحة الأملاك لانصراف اثره الى الطاعن الثانى كمشتري وان المطعون عليها مسخرة عنه فيه ثم انتقالها فيه الى الطاعنة الأولى بموجب اقرار تغيير أوضاع ملكية الأسرة وفقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وأن الطاعن الثانى لجأ الى الشراء بطريق التسخير تقاديا لتعليمات المصلحة البائنة بعدم البيع لكبار الملاك ، وركنا على اثبات ذلك الى القرار المنسوب الى المطعون عليها المؤرخ ١٩٧٣/١/٥ والى سداد الأقساط ثمن الصفقة دون المطعون عليها الى المصلحة البائنة ، وطلبا احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات حقيقة التعاقد الصادر للمطعون عليها باعتبار الدلتين سالفتي البيان مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينة ، اضافة الى وجود مانع أدبى بين الطاعن والمطعون عليها يحيز اللجوء للبينة فى اثبات ما كان يجب اثباته بالكتابة ، فان الحكم للمطعون فيها اذ اجتراً فى الرد على هذا الدفاع وطلب اثبات عقد الوكالة المستتر بالقول بعدم توفر موجب الاحالة الى التحقيق لأن الطاعن الثانى لم يبد مبررا للتخفى وراء اسم المطعون عليها فى الشراء لأنه فى ذلك التاريخ لم يكن قد صدر قانون اصلاح الزراعى وكان بإمكانه الشراء باسمه أو فى القليل باسم زوجته وانه لا توجد فى أوراق الدعوى ما يفرضها وأن ما يثيره الطاعنان من أن المطعون عايتها قد أقرت صراحة بإمكانية الطاعن الثانى لأطيان فانه مع

أفتراض صحة ذلك فإن فيه ما يتعارض مع ادعاء الطاعنة الأولى بملكية بالتقادم ، على الرغم من أن الطاعن الثاني لم يدع اللجوء الى عقد التسخير للافلات من قانون اصلاح الزراعى وبرر اللجوء اليه بتعليمات مصلحة الاملاك آنذاك ، وقدم من الأدلة والقرائن عليه ما قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى ولا يوجد ثمة تعارض بين ادعاء الطاعنة الأولى اكتساب الملكية بالتقادم وبين اكتسابها لها نتيجة لتغيير أوضاع ملكية الأسرة بيتها وبين الطاعن الثاني وفقا للقانون بعد أن اكتسب هو الملكية بموجب عقد البيع المسجل الذى سخرت فيه المظنون عليها يكون ممييا بالقصور والفساد فى الاستدلال بها يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٦/٨ - الطعن ١٤٢٣ لسنة ١٩٤٨ ق ١)

الباب الخامس

صيغ عقود الشركات

نموذج رقم ١

العقد الابتدائي والنظام الاساسي للشركة المساهمة التي تنشأ طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ عقد الشركة الابتدائي

انه في يوم / / ١٩

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية -
المنوان .

٢ -

٣ -

مادة ١ - اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة
مصرية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام القوانين
المعمول بها ووفقا لاحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
ولاتحتة التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو :

(يطلق عليها الفرض التي قامت من أجل تحقيقه) .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو :

.

.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوُل أعمال شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تنسج فى الهيئات السالفة أو تنشئها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هى سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١) .

وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (٢) .

موزع على سهم قيمة كل سهم منها
أسهم نقدية أسهم تقابل حصصاً عينية .

(مادة ٥٥٥)

إذا دخلت فى رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية :

الحصة العينية التى دخلت فى تكوين رأس المال عبارة عن :

مقدمة من بالشروط الآتية :

وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها عقود المعارضة الآتى بيانها وبيان شروطها .

(١) يجوز شطب هذه الفترة إذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به.

(٢) يراضى أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى حتى ولو كان جزء منه مدفوعاً بمسألة أجنبية .

وكانت هذه الحصة فى تلك الفترة تفل الربح الآتى بيانه
وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتى بيانها
ومن المتفق عليه التغير فى استيفاء الحصة المذكورة نقدا بالشروط
الآتية :

وقررت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقق من التقدير
الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورين تقريرهم الذى قدروا فيه
الخصص على الوجه الآتى بيانه نقدا ووافق عليه المؤسسون
بجلسة

مادة ٧ - اكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد فى رأس المال
بأسهم عددها قيمتها على النحو التالى :

وطرحت باقى الأسهم ومقدارها سهما وقيمتها
بتساريخ وتم الاكتتاب لدى بنك والمرخص له بتلقى
الاكتتابات .

(تشطب اذا لم يكن هناك اكتتاب عام) .

الأسهم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	العملة التى تم بها الوفاء
١ -			
٢ -			
٣ -			

اكتتاب عام/أو مساهمون آخرون

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين

- وقد دفع المکتتبون ربع کامل القيمة الاسمية وقدره
- فی بنك المسجل لدى البنك المركزي المصري
- وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل التجاري

(مادة ٥٥٥)

(تشطب فی حالة عدم وجود حصص تأسيس)

حصص التأسيس قد تقرر منحها الى مقابل التنازل
للشركة عن الالتزام الممنوح له من الحكومة فی شأن أو مقابل
الحقوق المعنوية الآتی ببيانها :

وقد خصص للحصص المذكورة نسبة من الأرباح بعد
حجز الاحتياطي القانوني ووفاء على الأقل بصفء ربع
لرأس المال . وعقد حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص
أى نصيب فی فائض التصفية .

وللجمعية العامة بعد مضي سنة من تاريخ تأسيس الشركة الحق فی
القائما مقابل التعويض العادل والذي يتم تقديره على أساس

مادة ٨ - يتمهه الموقعون على هذا بالسعى فی الحصول على موافقة

اللجنة المنصوص عليها فی المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة
وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه
على انشاء الشركة والقيام بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها . وفي
هذا السبيل وكلوا عنهم فی القيام بالنشر والقيد
بالسجل التجاري واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة
وادخال التعديلات التي تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو
على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق الى مجلس ادارة الشركة .

مادة ٩ - تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تم اتفاقها بسبب تأسيس الشركة. وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

مادة ١٠ - حرر هذا العقد بمدينة : بجمهورية مصر العربية سنة ١٤ هجرية الموافق سنة ١٩ ميلادية من نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقي النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

التوقيعات

الاسم الثلاثي	الجنسية	الاقامة	التوقيع
١ -			
٢ -			
٣ -			
٤ -			
٥ -			
٦ -			
٧ -			

النظام الاساسى للشركة

الباب الاول

فى تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقا لأحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوضعية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الاساسى التالى شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد :

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو : شركة مساهمة
جتمعة بالجنسية المصرية .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو :
ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ويجوز لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحدودة لهذه الشركة هى سنة ١٩
تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

الباب الثانى

فى رأس مال الشركة

- مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٠٠٠ جنيه^(١) .
- وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٠٠٠٠ جنيهها موزع على ٠٠٠
- سهما قيمة كل سهم^(٢) ٠٠٠٠ جنيهها منها ٠٠٠٠ أسهم نقدية و ٠٠٠
- أسهم مقابل حصص عينية .
- مادة ٧ - جميع أسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب فى رأس المال
- على النحو التالى :

الاسم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	العملة التى تم بها الوفاء
١ -			
٢ -			
٣ -			
٤ -			
٤ - اكتتاب عام			

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين .

(١) يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به مع مراعاة أحكام المادة ٦ من اللائحة التنفيذية .

(٢) لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه .

وقد دفع المکتتبون (ربح) (١) القيمة الاسمية بالكامل للسهم عند الاکتتاب (٢) .

مادة ٨ - تستخرج الأسهم أو الشهادات المثلة للأسهم من دفتر ذی قسائم وتمطی أرقاما مسلسلة ویوقع علیها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .

ویجب أن یتضمن السهم علی الأخص اسم الشركة وتاریخ قیدها بالسجل التجاری ورقمه وقيمة رأس المال بنوعیه وعدد الأسهم الموزع علیها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاریخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية .

ویكون للأسهم كویونات ذات أرقام مسلسلة ومشمطة أيضا علی رقم السهم .

مادة ٩ - یجب أن یتم الوفاء بباقی قيمة كل سهم خلال . . . سنوات (٣) علی الأكثر من تاریخ تأسيس الشركة وذلك فی المواعید وبالطريقة التي یصینھا مجلس الإدارة علی أن یعلن عن تلك المواعید قبل حلولها بخمسة عشر یوما علی الأقل وتقیید المبالغ المدفوعة علی شهادات الأسهم ، وكل سهم لم یؤشر علیه تأشیرا صحیحیا بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء یبطل حتما تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقی قيمة السهم یتأخر أدائه عن المیعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع ٠.٠٠٪ سنویا من یوم استحقاقه بالاضافة الى التمیوضات المترتبة علی ذلك .

(١) أو أكثر بحسب المخلوع .

(٢) اذا كانت الشركة من شركات الاکتتاب المسام تضاف عبارة « واکتتب المؤسسون وحدهم ٠٠٠ بما لا یقل عن نصف رأس المال المصدر أو ما یساوی (١٠٪) من رأس المال المرخص به » .

(٣) یحدد عدد السنوات بما لا یجاز العشرة .

ويحق لمجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته بلا حاجة الى تنبيه أو اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

(أ) اعذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

(ب) الاعلان في إحدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركات عن أرقام الأسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها .

(ج) اخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد الجريدة أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على ذلك ، وشهادات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية تُلغى حتما على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على الشهادات القديمة .

ويخصم مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز . ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها في الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق و ضمانات أخرى في نفس الوقت أو في وقت آخر .

مادة ١٠ - تنتقل ملكية الأسهم باثبات التصرف كتابة في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات أهليتهما بالطرق القانونية(١) .

(١) في حالة إيراد نصوص في النظام تنصين فيودا على تداول الأسهم فإنه يصح مراعاة أحكام المواد من ١٣٦ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية .

وبالرغم من حصول التنازل واثباته فى سجل الشركة يظل المكتتبون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد قيمة الأسهم وفى جميع الأحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ اثبات التنازل فى السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لقيود الأسهم الاسمية فى سجل نقل الملكية وبالنسبة لأيلولة الأسهم الى الغير بالارث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية فى السجل المشار اليه ، وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفى جميع الأحوال يؤشر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

مادة ١١ - لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات .

مادة ١٢ - تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

مادة ١٣ - كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٤ - لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أنه يطالبوا بوضع الاختام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أنه يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت فى ادارة الشركة ويجب عليهم فى استعمال حقوقهم التمويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٥ - كل سهم يخول الحق فى حصة صادقة لحصة غيره من

للأسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية (١) .

مادة ١٦ - تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيدا اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٧ - مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس اقيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (٢) .

مادة ١٨ - في حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية ، يكون للمساهمين القدامى حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم التي يمتلكها (٣) ، (٤) وذلك بشرط مراعاة ما يكون للأسهم المتسازة من حقوق أولوية خاصة بها (٥) .

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - في حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال

(١) مع مراعاة حقوق الأسهم المتسازة .

(٢) بالنسبة للأسهم المتسازة وحصص الأرباح وحصص التأسيس فإنه يكون للمؤسسين النص عليها في النظام في حالة تقريرها وذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية مع الإحاطة بأنه لا يجوز زيادة رأس المال بأسهم متسازة إلا إذا كان النظام يرضى بذلك ابتداء .

(٣) يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الأسبقية في الاكتتاب فقط ، أو تشمل بالإضافة لذلك الإعفاء من علاوة الإصدار أو جزء منها .

(٤) يجوز للجسمة المعلقة غير المادية بناء على تقرير مراقبي الحسابات ، أن تطرح في أسهم الزيادة - كلها أو بعضها - للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين

«القدامى» .

(٥) تشطب هذه الفقرة إذا لم يتضمن النظام بإنشاء أسهم متسازة .

طبقاً لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية ، مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوماً من فتح باب الاكتتاب .

مادة ١٩ - في حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير المادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الأسهم التي يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق (١) .

الباب الثالث

في السندات

مادة ٢٠ - مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية للجمعية العامة أن تقرر اصدار سندات من أي نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .

(١) يجوز للجمعية العامة في المادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات أن تخرج نوع أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

الباب الرابع في إدارة الشركة

الفصل الأول مجلس إدارة الشركة

مادة ٢١ - يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من
عضوا (أو من عضوا على الأقل و عضو على الأكثر) تعينهم
الجمعية العامة (١) (٢) ويشترط في كل منهم أن يكون مالكا لعدد
من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن (٣) .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس
إدارة من عضو هم :

الاسم	الهنسية	السن
-------	---------	------

مادة ٢٢ - يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات
غير أن مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة

(١) يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة ، ويجوز النص على ضم عضوين
على الأكثر لا يتوافر فيهم تصاب ملكيته أسهم الشركة .

(٢) إذا قرر النظام اشتراك العاملين في عضوية مجلس الإدارة تضاف الفقرة الآتية :
« يكون من بينهم (.....) عضوا من يعملون في الشركة يختارهم الصاملون
بالشركة من يتوافر فيهم شروط العضوية »
- أما إذا قرر النظام إنشاء أسهم العمل مملوكة لجميع العاملين بالشركة تضاف العبارة
الآتية :

« يكون من بينهم (.....) عضوا من يعملون في الشركة يختارهم الجمعيات
الخاصة بالمعاملين من أصحاب أسهم العمل على النحر المحدد باللائحة التنفيذية »
(٣) يقرط ألا تقل قيمتها الاسمية عن خمسة آلاف جنيه .

• • • • • سنوات (١) •

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي في مجلس الإدارة في استبدال من
يمثله في المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية •

مادة ٢٣ - لمجلس الإدارة - إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل
العضو الأصل - أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة ويجب
عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن • • • • • عضوا •

• ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في
الحال إلى أن يتم أول اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقرر تعيينهم أو تعيين
آخرين بدلا عنهم •

مادة ٢٤ - يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب
الرئيس ويحل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس
العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا •

مادة ٢٥ - يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا
أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافاته كما يكون له أن يؤلف من بين
أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض اختصاصاته أو يمهّد بمراقبة سير العمل
بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس •

مادة ٢٦ - يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز الشركة كلما
دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث
أعضائه ، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة • • • • • مرات على الأقل خلال
السنة المالية الواحدة •

وجوز أيضا أن يعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون

جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع قهراً
مصر .

مادة ٢٧ - لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه عند الضرورة فهم
المجلس أحد زملائه وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ويجب أن
يكون النائب عن العضو المصري مصرياً ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس
الإدارة عن أكثر من عضو واحد وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد أصوات
النائبين على ثلث عدد أصوات الحاضرين .

مادة ٢٨ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره
عضواً (ثلاثة على الأقل) .

مادة ٢٩ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية
عضواً (يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات) .

مادة ٣٠ - مع مراعاة أحكام المواد من ٩٦ إلى ١٠١ من قانون شركات
المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة
المشار إليه وأحكام لائحته التنفيذية لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة
الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة (١) للجمعية العامة وبدون
تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات ووضع اللوائح المتعلقة
بالتشؤون الإدارية والمالية وشئون العاملين ومعاملتهم المالية ، كما يضع
المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات
والمسئوليات .

مادة ٣١ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء والغير .

مادة ٣٢ - يملك حق التوقيع (٢) عن الشركة على أفراد كل من .

(١) يجوز النص على اختصاص الجمعية العامة بموضوعات معينة إذا رُوي إخراجها من
اختصاص مجلس الإدارة .
(٢) يجوز أن يضمن النظام تنظيمًا آخر لحق التوقيع .

رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وكل عضو آخر يتنوبه
المجلس لهذا الغرض .

ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن
يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

مادة ٣٣ - لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بدهام
موظائفهم ضمن حدود وکالتهم بأية مسئولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .

مادة ٣٤ - تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص
عليها في المادة (٥٧) من النظام ومن بدل الحضور الذي تحدد الجمعية العامة
بقيته كل سنة .

الفصل الثاني

اللجنة الإدارية المعاونة (١)

مادة ٣٥ - يشكل مجلس إدارة الشركة لجنة إدارية مصادرة من
العاملين .

وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة
برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة وكذلك كل
ما يتعلق بشئون العاملين وبرامج وخطط وقواعد تحديد الأجور والمرتبات
فضلا عن الموضوعات التي تحال إليها من مجلس الإدارة أو عضو مجلس
الإدارة المنتخب . وترفع اللجنة توصيتها ونتائج دراستها إلى مجلس
الإدارة .

(١) إذا لم يتضمن النظام طريقة من طرق اشتراك العاملين في مجلس الإدارة المنصوص
عليها في المادتين ٢٥١ ، ٢٥٢ من اللائحة التنفيذية فمن أن يتضمن النظام النص في المسألة
على هذا الفصل .

ويحضر رئيس اللجنة اجتماعات مجلس الادارة ويكون له صوت محدود
في المداولات •

مادة ٣٦ - تعين اللجنة من بين اعضائها رئيسا وفي حالة غيابه
تعين العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا •

ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الادارة المنتخب أو من يفوض
من أعضاء مجلس الادارة ، وعدد من المديرين المسئولين بالشركة يختارهم
مجلس الادارة دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات •

مادة ٣٧ - يتولى مجلس الادارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء
اللجنة الادارية المعاونة ومدة المضيوية وطريقة التجديد ونظام عماها ومكافاة
أعضائها وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحا
الا اذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات
الحاضرين فاذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم
بمقامه •

مادة ٣٨ - تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة
يمرض على مجلس الادارة توضح فيه الموضوعات التي احيلت اليه وما أوصت
به في شأنها واقتراحاتها التي ترى عرضها على المجلس والتي يؤدي الأخذ
بها الى تحقيق مصلحة الشركة •

الباب الخامس في الجمعية العامة

مادة ٣٩ - تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها الا في المدينة التي بها مركز الشركة .

مادة ٤٠ - لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصل أو الانابة .

ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهماً ولا يكون لأى مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلاً أو نائباً عن الغير أو بالصفتين مما عدد من الأصوات يجاوز () من عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين (١) .

ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول (٢) .

وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع اذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس

(١) يجوز النص على تحديد الحد الأقصى لعدد الأصوات المقررة ، أو الحد الأدنى له بعمله الوكيل من أسهم .

(٢) حدد النسبة بواسطة الجمعية التأسيسية للشركة .

الادارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الادارة او نائيه او أحد الأعضاء المنتدبين للادارة ، وذلك اذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية .

مادة ٤١ - يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يشتبوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى انفضاض الجمعية العامة .

مادة ٤٢ - تتمتع الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الادارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة الشهور (على الأكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

ولمجلس الادارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى مجلس الادارة أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من المساهمين يمثل ٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم الا بعد انفضاض الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الادارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الادارة عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة ، أو بعد التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

كما يتكون للجهة الادارية المختصة أن تدعو الجمعية العامة اذا نقص
عند أعضاء مجلس الادارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده .
أو امتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون
مصاريف الدعوة على نفقة الشركة .

مادة ٤٣ - تنفقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الأخص
فيما يأتي :

- (أ) انتخاب أعضاء مجلس الادارة وعزلهم .
- (ب) مراقبة أعمال مجلس الادارة والنظر في اخلائه من المسئولية .
- (ج) المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- (د) المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة .
- (هـ) الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس
الادارة .

- (و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .
- (ز) كل ما يرى مجلس الادارة أو الجهة الادارية المختصة أو المساهمين
الذين يملكون ٥٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

مادة ٤٤ - على مجلس الادارة أن يعد عن كل سنة مالية - في موعده
يسمح بمقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من
تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن
نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة
ذاتها ، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي حددتها اللائحة
التنفيذية للقانون .

يجب على مجلس الادارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر
وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع
الجمعية العامة بعشرين يوماً على الأقل .

يجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى(١) إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

مادة ٤٥ - يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الاخطار الأول .

يجوز(٢) الاكتفاء بإرسال اخطار الدعوة إلى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الاخطار للمساهمين باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر أو يخطر به المساهمين على النحو الوارد بالمادتين ٤٥ و٤٦ إلى الإدارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق المال وممثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر أو الإرسال إلى المساهمين .

مادة ٤٦ - لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون على الأقل(٣) . فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني(٤) .

(١) جوازية .

(٢) يقتصر فقط على الشركات التي لم تدرج أسهمها للاكتتاب العام .

(٣) ربع رأس المال على الأقل وبشرط ألا يجاوز نصف رأس المال .

(٤) جوازية .

ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا أيا كان عدد الأسهم المثلة فيه .
وتتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم المثلة فى
الاجتماع (١) .

مادة ٤٧ - تخصص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة
مع مراعاة ما يأتى :

(أ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر
من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التى
يستمدها بصفته شريكا .

(ب) يجوز اضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض
الشركة الأصل ولا يجوز تغيير الغرض الأصل الا لأسباب توافق عليها اللجنة
النصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر فى اطالة أمد الشركة
أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الحسارة التى يترتب عليها
حل الشركة اجباريا أو ادماج الشركة .

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس
الادارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة
أو استمرارها .

مادة ٤٨ - مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى
على الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة ،
وعلى المجلس توجيه الدعوة إذا طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون

(١) الا اذا اشترط النظام أغلبية خاصة فى اصدار القرارات .

١٥٪ من رأس المال على الأقل لأسباب جدية ويشترط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المتتمة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا إلى الجهة الإدارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال (على الأقل) ، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال (على الأقل) .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الأصلي أو ادماجها ، فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع .

مادة ٤٩ - لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية والمادة ٥٣ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفيين ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

مادة ٥٠ - تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص

يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعى الأصوات .
ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق فى مناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال ، واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبى الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل فى مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال .

ويجب مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى المساهم ان الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت فى الجمعية العامة (١) ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسئولية عليهم ، أو اذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الأصوات الحاضرة فى الاجتماع على الأقل .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك فى التصويت على قرارات الجمعية العامة فى شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسئوليتهم عن الإدارة .

مادة ٥٩ - يحضر محضر اجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك إثبات حضور ممثلى الجهات الادارية أو الممثل القانونى لجماعة حملة السندات كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية

(١) يعين النظام طريقة التصويت عاذا لم يمينها فانها تتم بالطريقة التى يقترحها رئيس الاجتماع ونوافق عليها الجمعية .

العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون اثباته في المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا الأصوات ومراقب الحسابات .

ويجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية المختصة خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقادها .

مادة ٥٢ - مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار يصدر لصالح فئة مينة من المساهمين أو للاضرار بهم ، أو جلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة الا المساهمون الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيّبوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تنوب عنهم في طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في احدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس

في مراقب الحسابات

مادة ٥٣ - مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوعية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد/ المقيم في مراقبا أول الشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

ويكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً بنى
حدود ٠٠٠٪ بشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين (١) ، (٢) .

٢ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٠٠٠٠
٥٪ على الأقل) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم وللعاملين .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة
فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

٣ - ويخصص بعد ما تقدم ٠٠٠٠ (عشرة في المائة على الأكثر) من
الباقى لمكافحة مجلس الإدارة .

٤ - ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين
(في الحدود والنسب المقررة في هذا النظام) كحصة إضافية في الأرباح
أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة أو يكون به
احتياطي غير عادي أو مال استهلاك غير عادي .

مادة ٥٧ - يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على
اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

مادة ٥٨ - تدفع الأرباح الى المساهمين في المكان والمواعيد التي
يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تتجاوز شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة
بالتوزيع .

(١) لا يجوز أن تقل النسبة عن ١٠٪ من الأرباح .

(٢) كما يجوز للنظام أن يقرر للعاملين نسبة أكبر من ١٠٪ وفي هذه الحالة يجب
نصيب العاملين في الزيادة على ١٠٪ في حساب خامس يستثمر لصالح العاملين ، يجوز توزيع
مبالغ منه على العاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن إرادة الشركة
أو استخدامه في مشروعات لمخيمات العاملين .

الباب التاسع في المنازعات

مادة ٥٩ - لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة .

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية .

مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر أعضائه الا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

الباب التاسع في حل الشركة وتصفيتها

مادة ٦١ - في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء آجالها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٦٢ - مع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

تعين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ويكون المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

ولا ينتهى عمل المصفي بوفاة الشركاء أو اشهار افلاسهم أو اعسارهم أو بالحجر عليهم ولو كان مصفيا من قبلهم .

وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين .

اما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر أحكام ختامية

مادة ٦٣ - تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

مادة ٦٤ - تسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

مادة ٦٥ - يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون .

نموذج رقم (٢)

للعقد الابتدائي والنظام الأساسي
لشركة التوصية بالأسهم التي تنشأ طبقاً لأحكام
القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

عقد الشركة الابتدائي

أنه في يوم

فيما بين الموقعين أدناه :

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - البات الشخصية -
العنوان .

(بيان صفة الشريك متضمن - موصى)

٢ -

٣ -

مادة ١ - اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة توصية
بالأسهم بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القوانين
المعمول بها ووفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة وعنوانها هو :

(ضرورة أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركة
التضامنين دون غيرهم) .

مادة ٣ - غرض الشركة هو :

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمال شبيهة بأعمالها أو التى قد تعملونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج .

كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ويجوز أن يكون لها فروع أو مكاتب أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هى : سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه .

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١) .

وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (٢) .

موزع على سهم وحصة قيمة كل منها أسهم نقدية و أسهم تقابل حصصا عينية وتمثل حصة الشركاء المتضامنين حصة بمبلغ

(١) يجوز شطب هذه الفقرة اذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به .

(٢) يراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى حتى ولو كان جزء منه مذكورا بسلة أجنبية .

مادة ٥٠٠ - اذا دخلت في رأس المال حصة عينية تضاعف المادة

التالية :

الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن
مقدمة من وبالشروط الآتية

.

.

وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها عقود
المفاوضة الآتي بيانها وبيان شروطها .

.

وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تغل الربع الآتي بيانه
وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتي بيانها :

ومن المتفق عليه التخيير في استيفاء الحصة المذكورة نقدا بالشروط
الآتية :

وقررت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقق من التقدير
الصحيح لهذه الحصص وقدر الخبراء المذكورين تقريرهم الذي قدروا فيه
الحصص على الوجه الآتي بيانه نقدا ووافق عليه المؤسسون
عليه بجلسة

مادة ٧ - اكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأس مال
الشركة بأسمهم وحصص عددها قيمتها
على النحو التالي :

وطرحت باقى الأسهم ومقدارها سهما وقيمتها
لاكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتصريح رقم
بتاريخ وتم الاكتتاب لدى بنك المرخص له بتلقي
الاكتتابات .

(تشطب اذا لم يكن هناك اكتاب علم) .

الاسم والجنسية	عدد الاسهم او الحصص	القيمة الاسمية	العمله التي تم بها الوفاء
الشركاء المتضامنون			
١ -			
٢ -			
الشركاء الموصون			
٣ -			

وتبلغ نسبة مشاركة الجانب المصرى :

- وقد دفع المکتتبون ربع كامل القيمة الاسمية وقدره
- فى بنك المسجل لدى البنك المركزى المصرى .
- وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيده الشركة بالسجل التجارى .

مادة ٨ - يتعهد الموقعون على هذا العقد بالسعى فى الحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على انشاء الشركة والقيام بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها . وفى هذا السبيل وكلوا عنهم فى القيام بالنشر والقيود بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وادخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق والأوراق الى مجلس ادارة الشركة .

مادة ٩ - تلتزم الشركة باداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف

التي تم انفاؤها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

مادة ١٠ - حرر هذا المقتد بمدينة بجمهورية مصر العربية في سنة ١٤ هجرية الموافق سنة ١٩ ميلادية من نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقي النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

التوقيعات

الاسم الثلاثي والصفة	الجنسية	الالامة	التوقيع
١ - متضامن			
٢ - موسى			
٣ -			
٤ -			
٥ -			
٦ -			
٧ -			

النظام الأساسي للشركة

الباب الأول

في تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقا لأحكام القوانين الممول بها في جمهورية مصر العربية ووفقا لأحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي التالى شركة توصية بالأسهم بالشروط المقررة فيما يمد :

مادة ٢ - اسم هذه الشركة وعنوانها هو شركة توصية بالأسهم^(١) .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة (٢) .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها عل تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هى سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

(١) يجب أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المضافين دون تمييز .

(٢) لا يجوز أن تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الاختار أو تلتقى للودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير .

الباب الثاني في ذلك تختل الشركة

مادة ٦ - جدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ
جنيها (١) .

وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ جنيها موزع على
. سهما حصة قيمة كل منها (٢) جنيها
منها أسهم نقدية وحصة أو أسهم حصة
بمبلغ .

مادة ٧ - جميع حصص وأسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب في
رأس المال على النحو التالي :

الاسم والجنسية	عدد الأسهم أو الحصص	القيمة الاسمية	العملة التي تم الوفاء بها
----------------	------------------------	----------------	------------------------------

الشركاء المتضامنين :

الشركاء الموصون :

١ -

٢ -

٣ -

٤ - اكتتاب عام

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين :

(١) يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون في تحديد رأس المال المرخص به .

(٢) لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه .

• وقد دفع المكتتبون (ربيع) (١) القيمة الاسمية للسهم بالكامل عنه
الإكتتاب (٢) الحصة .

مادة ٨ - تستخرج الأسهم أو الشهادات المثلة للأسهم من دفتر
ذى قسائم وتطلى أرقاما متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس
المراقبة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص اسم الشركة وتاريخ قيدها
بالسجل التجارى ورقمه وقيمة رأس المال بنوعيه وعدد الأسهم الموزع
عابها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع
الجمعية العامة العادية .

ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام متسلسلة ومشتتة أيضا على رقم
السهم .

و يسرى على الحصة ما يسرى على السهم .

مادة ٩ - يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم وحصة خلال
. (٣) سنوات على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى
المواعيد والطريقة التى يمينها مجلس المراقبة على أن يعلن عن تلك المواعيد
قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل وتفيد المبالغ المدفوعة على شهادات
الأسهم ، وكل سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة
الأداء يبطل حتماً تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أدائه عن

(١) أو أكثر بحسب الشروع .

(٢) اذا كانت الشركة من شركات الإكتتاب العام تضاف عبارة : واكتتب المؤسسون
وحكم به بما لا يقل عن نصف رأس المال المصدر أو ما يساوى ١٠٪ من رأس
المال المرغى به .

(٣) يحدد عدد السنوات بما لا يجاوز عشرة .

المعاد المخد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع ٠.٠٠٠٪ سنويا من يوم استحقاقه بالإضافة الى التويضات المترتبة على ذلك ، ويحق لمجلس المراقبة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته بلا حاجة الى تنبيه أو اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

(أ) اعداد المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

(ب) الاعلان في احدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركات عن أرقام الأسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها .

(ج) اخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد الجريدة أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على ذلك ، وشهادات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية تُلغى حتما على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على الشهادات القديمة .

ويخصم مدير الشركة من ثمن البيع ما يكون مطاوبا للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بانفرق عند حصول عجز .

ولا يؤثر التجاه الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها في الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمانات أخرى في نفس الوقت أو في أى وقت آخر .

مادة ١٠ - تنتقل ملكية الأسهم باثبات التصرف كناية في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه ي مراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع

الطرفين بآبائات أهليتهما بالطرق القانونية (١) .

وبالرغم من حصول التنازل واثباته فى سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولون بالتضامن فيما بينهم وتنتج من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد قيمة الأسهم وفى جميع الأحوال يقتضى التضامن بالتضامن سكتين من تاريخ اثبات التنازل فى السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس المراقبة على الشهادات المثبتة لقيود الأسهم فى سجل نقل الملكية وبالنسبة لأيلولة الأسهم الى الغير بالارث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية فى السجل المشار اليه وإذا كان نقل ملكية ألورقة المالية تنفيذاً لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفى جميع الأحوال يؤشر على السبب بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

مادة ١١ - لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الأسهم لالتزامات متساوية .

أما الشركاء المتضامنون أصحاب الحصص فيسألون عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة .

مادة ١٢ - يترتب حتما على ملكية السهم أو الحصص قبول نظام الشركة والارآت جمعيتها العامة .

مادة ١٣ - كل سهم غير قابل للتجزئة مع مراعاة أحكام قانون شركات

(١) فى حالة إيراد نصوص فى النظام تنص على تداول الأسهم فإنه يضمن مراعاة أحكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية .

المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

مادة ١٤ - لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع الاختتام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استكمال حقوقهم التمويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٥ - كل سهم أو حصة يخول الحق في نصيب معادل لنصيب غيره من الأسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

مادة ١٦ - تدفع الأرباح المستحقة عن الأسهم والحصص لآخر مالك لها مفيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٧ - مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه . يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (١) .

مادة ١٨ - في حالة زيادة رأس المال بأسهم يتم الاكتتاب فيها نقداً يكون للمساهمين القدامى وأصحاب الحصص حق الأولوية في الاكتتاب فمرد

(١) بالنسبة للأسهم الممتازة وحصص الأرباح وحصص التأسيس فإنه يكون للدؤسين النص عليها في النظام في حالة تفريرها وذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية مع الإحاطة بأنه لا يجوز زيادة المال بأسهم ممتازة إلا إذا كان النظام يرضى بذلك اجتماعاً .

أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم أو الحصص التي يمتلكها (١) ، (٢) ،
وذلك بشرط مراعاة ما يكون للأسهم المتنازعة من حقوق أولوية خاصة
بها (٣) .

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - في حالة تقرير
حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال طبقاً
لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية مع منح المساهمين القدامى مهلة
للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوماً من فتح باب الاكتتاب .

مادة ١٩ - في حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير
العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين
القدامى كل بحسب قيمة الأسهم التي يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى
جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق (٤) .

(١) يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الأسبعية في
الاكتتاب فقط ، أو تشمل بالإضافة لذلك الإعفاء من علاوة الإصدار أو جزء منها .

(٢) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير مراقب الحسابات ، أن تطرح أسهم
الزيادة - كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

(٣) تشطب هذه الفقرة إذا لم يتضمن النظام بإنشاء أسهم متنازعة .

(٤) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات أن تطرح
أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

الباب الثالث في السندات

مادة ٢٠ - مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ إلى ٥٤ من قانون شركات
المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة
المشار إليها ، ولانته التنفيذة للجمعية العامة أن تقرر إصدار سندات من
أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى
قابليتها للتحويل إلى أسهم *

الباب الرابع في ادارة الشركة

الفصل الاول - المدير او المديرون

مادة ٢١ - يتولى ادارة الشركة السيد/
القيم (١) بصفته الشريك المتقيد ، ومسئوليته
مسئولية غير محدودة عن التزامات الشركة (٢) .

للمدير (والمديرين) في سبيل الادارة اوسع السلطات التي
تستلزمها ادارة الشركة ، وتمثيل الشركة امام القضاء او الغير والتوقيع
عنها مجتمعين او منفردين والتصرف والتعاقد في كل ما يتعلق بأمر الشركة
..... وذلك كله فيما عدا ما احتفظ به النظام للجمعية العامة او لمجلس
المراقبة (٣) وهو مسئول امام الغير وامام باقى الشركاء ، وليس للشركاء
الموصين أى تدخل فى الادارة ومسئوليتهم محصورة فى حدود قيمة أسهمهم
المدفوعة فى رأس مال الشركة .

وللمدير الاستعانة بمن يرون من الفنيين والاداريين وتفويضهم فى
بعض اختصاصاتهم على أن يكون المدير مسئولاً شخصياً عن أعمال هؤلاء
المعاونين .

(١) اذا كانت الادارة لأكثر من مدير نعمل الصياغة على هذا النحو : ويراعى تحديده
سلطاتهم مجتمعين أو منفردين . وفقاً لما ينطق عليه .

(٢) يشترط فى كل الأحوال فى المدير الوحيد أو المديرين المتعددين أن يكونوا من بين
الشركاء المتقائمين .

(٣) يجوز اخراج بعض الاختصاصات من سلطات المدير الى مجلس المراقبة او للجمعية
العامة ، ويستحسن تفصيل اختصاصات المدير .

مادة ٢٢ - تحدد مكافأة الشريك المبرر (أو الشركاء المديرين)
بمبدأ ٠٠٠٠٠ سنويا أو بنسبة ٠٠٠٪ من الأرباح الصافية على النحو
المنصوص عليه في المادة (٥١) من هذا النظام .

ويجوز للجمعية العامة تقرير بدلات انتقال واستقبال بما
لا يجاوز ()

مادة ٢٣ - لا يجوز للمدير أن يعمل فى أى عمل تجارى يتعارض مع
نشاط هذه الشركة ، كما لا يجوز له مباشرة أى عمل يترتب عليه
الاختصاص مما تتطلبه ادارة الشركة من وقت وجهد .

مادة ٢٤ - لا يترتب على وفاة المدير أو تخليه عن الادارة باختياره او
بغير اختياره لاي سبب من الاسباب ان تعتبر الشركة منحلة بل تستمر
قائمة وللمجلس المراقبة أن يعين مديرا مؤقتا للشركة يتولى أعمال الادارة
المعجلة الى أن تنعقد الجمعية العامة لاختيار مدير للشركة ، ويجب على المدير
المؤقت دعوة الجمعية العامة للانعقاد خلال شهر من تعيينه .

ولا يكون المدير المؤقت مسئولاً الا عن تنفيذ وکالته فقط .

واذا كانت الادارة لاكثر من مدير وتوفى أحدهما أو تخلى عن الادارة
يستمر المدير الآخر فى تولى الادارة بمفرده الى حين انعقاد الجمعية العامة
وتعين مديرا بدلا من انتهت ادارته .

الفصل الثاني - مجلس المراقبة

مادة ٢٥ - يكون للشركة مجلس مراقبة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل (أو من ٠٠٠٠ عضو على الأقل و ٠٠٠٠ عضو على الأكثر) تعينهم الجمعية العامة (١) ٠٠٠٠٠ من المناهمين غير المديرين .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون اول مجلس للمراقبة من ٠٠٠٠٠٠٠ عضوا هم :

الاسم	الجنسية	السن
-------	---------	------

مادة ٣٦ - يعين أعضاء مجلس المراقبة لمدة ثلاث سنوات .

غير أن مجلس المراقبة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة ٠٠٠٠ سنوات (٢) .

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي في مجلس الإدارة في استبداله من يمثله في المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .
وللجمعية العامة عزل المجلس كله أو بعضه اذا كانت هناك أسباب لذلك .

مادة ٣٧ - لمجلس المراقبة - اذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأصلي - أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة ويجب عليه اجراء هذا التعيين اذا نقص عدد أعضائه عن ٠٠٠٠٠٠ عضوا .
يشارك الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في

(١) يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة .

(٢) لا يجوز أن تزيد المدد على خمس سنوات .

الحال الى أن ينقصد أول اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقر تعيينهم أو تعين آخرين بدلا منهم .

ويكمل العضو الذى يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه .

مادة ٢٨ - يمين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس يحل محله أثناء غيابه وفى حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

كنا يمين المجلس سكرتيرا له من الأعتناء أو غيرهم .

مادة ٢٩ - يعقد مجلس المراقبة جلساته فى مراكز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضاء مجلس المراقبة ، ويجب أن يجتمع مجلس المراقبة ٠٠٠٠٠ مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة .

ويجوز أيضا أن ينقصد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون ثلاثة أرباع أعضائه حاضرين أو ممثلين فى الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع فى مصر .

مادة ٣٠ - تحدد مكافأة وبدلات حضور مجلس المراقبة ٠٠٠٠٠٠

(أو تحدد الجمعية العامة المكافأة والبدلات المستحقة لرئيس وأعضاء مجلس المراقبة) .

مادة ٣١ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عضوا (ثلاثة على الأقل) وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عضوا (يجوز التصويت على نصاب معين فى بعض الموضوعات) واذا كانت القرارات بالأغلبية المطلقة يرجع صوت الرئيس فى حالة التساوى .

وتثبت مداوات المجلس بقراراته فى محاضر تدون فى سجل خاص

مرقومة صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ، ويصدق رئيس المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

مادة ٣٢ - يقوم مجلس المراقبة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة ويتولى الاشراف الدائم على أعمال المديرين ومراجعة نشاطات الشركة واستثماراتها وتقديم الاقتراحات لادارة الشركة بما يراه لتنمية أعمال الشركة وتطويرها ، وللمجلس أن يطلب الى المديرين تقديم حساب عن ادارتهم وله أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها ويجب على المديرين أن يوفرؤا له من حقوق الاطلاع على مستندات الشركة وأوراقها ما هو مقرر لمراقبي الحسابات .

ولمجلس المراقبة أن يعنى الرأى فى المسائل التى يعرضها عليه مديرو الشركة وله أن يأذن باجراء التصرفات التى يتطلب هذا النظام اذنه فيها(١) .

ويقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية فى اجتماعها السنوى لنظر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تقريراً بملاحظاته على ادارة الشركة .

ويجوز لمجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع .

(١) يجوز النص على الاختصاصات الأخرى لمجلس المراقبة أو التى يتعين اذنه فيها قبل اجرائها من قبل المديرين .

الباب الخامس

في الجمعية العامة

مادة ٣٣ - تمثل الجمعية العامة بجميع المساهمين وأصحاب المقتضيات ولا يجوز انعقادها الا في ٠٠٠٠٠ (المدينة التي بها مركز الشركة) .
مادة ٣٤ - لكل شريك الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصاله أو النيابة ولا يجوز للشريك أن ينوب أحد المديرين في حضور الجمعية العامة (١) .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهما .

ويجب حضور المدير ومراقب الحسابات جلسة الجمعية العامة كما يجب أن يكون مجلس المراقبة ممثلا فيها بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته .

ويرأس الجمعية العامة رئيس مجلس المراقبة .

مادة ٣٥ - على المساهمين من الشركاء الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك ٠٠٠٠٠٠ قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاماة على الأقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشره الدعوة لاجتماع الى انقضاء الجمعية العامة .

(١) يجوز النص على تحديد الحد الأقصى لعدد الأصوات المقرر . أو الحد الأقصى لما يحمله الوكيل من أسهم .

(ج) المادة ٣٦ - تمهيداً للجمعية العامة العادية للفترة كل سنة بدعوة من المدير في الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة الشهور (على الأكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

وللمدير أو مجلس المراقبة أن يقرروا دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى المدير (أو المديرين) أن يدعوا الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذ طلب اليه ذلك لمراقب الحسابات ، او عدد من الشركاء يمثل ٥ ٪ من رأس مال الشركة على الأقل . بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المتعمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الادارية المختصة أن يدعوا الجمعية العامة للانعقاد في الاحوال التي يراها فيها المدير عن الدعوة - على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقيق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

مادة ٣٧ - تتمتع الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الاخص فيما يأتي :

(أ) تعيين أعضاء مجلس المراقبة وعزلهم وكذلك تعيين المديرين وعزلهم .

(ب) مراقبة أعمال المدير أو المديرين .

(ج) المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

(د) المصادقة على تقرير الادارة عن نشاط الشركة ونظر تقرير مجلس المراقبة .

(د) الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات المديرين ومجلس المراقبة .

(و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .

(ز) كل ما يرى المدير أو مجلس المراقبة أو الجهة الإدارية المختصة أو الشركاء الذين يملكون ٥٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

مادة ٣٨ - على المدير أن يعد عن كل سنة مالية - في موعد يسمح بمقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي حددتها اللائحة التنفيذية للقانون .

ويجب على المدير (أو المديرين) أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بمشرين يوماً على الأقل .

ويجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى(١) الى كل شريك بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بمشرين يوماً على الأقل .

مادة ٣٩ - يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الاخطار الأول .

ويجوز(٢) الاكتفاء بإرسال اخطار الدعوة الى الشركاء على عناوينهم

(١) جوازية

(٢) يقتصر فقط على الشركات التي لم تخرج اسمها للاكتتاب العام .



الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الإخطارات الى الشركاء
باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر أو يخطر به الشركاء على النحو الوارد في
المادتين ٣٩ ، ٤٠ الى الادارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق المال
وممثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر أو
الارسال الى الشركاء .

مادة ٤٠ - لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره
شركاء يمثلون من رأس المال على الأقل (١) . فاذا
لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى
اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الأول اذا حدد فيها موعد الاجتماع
الثاني (٢) .

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كانت نسبة رأس المال الممثلة فيه .
وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة (٣) لعدد الأصوات
المقررة للمصص والأسمم الممثلة في الاجتماع .

ولا يجوز للجمعية العامة أن تبأشر أو تقر الأعمال المتعلقة بصله
الشركة بالفير ، أو أى عمل من أعمال الادارة الخارجية للشركة .

مادة ٤١ - تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع
مراعاة ما يأتي :

(١) ربع رأس المال على الأقل وبطرف الا يجوز نصف رأس المال .

(٢) جوازية .

(٣) الا اذا اشترط النظم العلية خاصة في إصدار القرارات .

١٤١ -

(أ) لا يجوز زيادة التسهيلات المقررة ويقع بإطلاق كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق الشريك الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكا .

(ب) يجوز إضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي ولا يجوز تغيير الغرض الأصلي إلا لأسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الحسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجباريا أو ادماج الشركة .

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .

وفي جميع الأحوال لا يجوز للجمعية العامة غير العادية تصديق نظام الشركة إلا بموافقة الشريك أو الشركاء المديرين (١) .

مادة ٤٢ - مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة المدير أو مجلس المراقبة ، وعلى المدير توجيه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من الشركاء يمثلون (١٠ ٪) من رأس المال على الأقل لأسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون من المساهمون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة . ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يقم المدير بدعوة

(١) هذه الفقرة يجوز الاطلاق على كل من الشركاء والمديرين .

والجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره شركاء يمثلون نصف رأس المال (على الأقل) ، فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره عدد من الشركاء يمثل ربع رأس المال (على الأقل) .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي رأس المال المحصل في الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال او خفضه او حل الشركة قبل الميعاد او تغيير الغرض الاصل او ادماج الشركة في أخرى . فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال المحصل في الاجتماع .

مادة ٤٣ - لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية والمادة ٤٧ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع الشركاء الموصين والمتضامنين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى المدير تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

مادة ٤٤ - تسجل أسماء الحاضرين من الشركاء في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقبي الحسابات وجميع الأصوات .

ويكون لكل شريك جدير اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال ، واستجواب المديرين ومراقبي الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مراكز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال .

ويجيب المدبرون على أسئلة الشركاء واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى الشركاء أن الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة « » (١) ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب مجلس المراقبة أو بعزله أو بعزل المديرين أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك المدير أو عدد من الشركاء يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل .

ولا يجوز للأعضاء المديرين الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو أي أمر يتعلق بمسئوليتهم .

مادة ٤٥ - يحضر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك اثبات حضور ممثل الجهات الادارية أو الممثل القانوني لجماعة حملة السندات كما يتضمن ملخصا وافيا لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلبه الشركاء اثباته في المحضر .

(١) بين النظام طريقة التصويت فإذا لم يبينها فانها تتم بالطريقة التي يقررها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة
فى سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر
وجامعا الأصوات ومراقب الحسابات .

ويجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية
المختصة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

مادة ٤٦ - مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يقع بإطلا كل
قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار لصالح فئة معينة من الشركاء أو للاضرار
بهم أو لطلب نفع خاص للمديرين أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان فى هذه الحالة الا الشركاء الذين اعترضوا
على القرار فى محضر الجلسة أو الذين تغيّبوا عن الحضور بسبب مقبول ،
ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تنوب عنهم فى طلب البطلان اذا تقدموا
بأسباب جديدة .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى
جميع الشركاء وعلى المديرين نشر ملخص الحكم بالبطلان فى احدى الصحف
اليومية وفى صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا
يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس في مراقب الحسابات

مادة ٤٧ - مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون لشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوفر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تميته الجمعية العامة وتقدر أتعابه .

واستثناء مما تقدم عن المؤسسون السيد /
القيم مراقبا أول الشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجتموع الشركاء ولكل شريك أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع

صفة الشركة - الجرد - الحساب المحتاسي المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

مادة ٤٨ - تبتدىء السنة المالية للشركة من
وتنتهى فى من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل
المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة حتى
من السنة التالية .

مادة ٤٩ - على المدير أن يعد كل سنة مالية فى موعد يسمح بمقعد
الجمعية العامة للشركة خلال (ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها)
ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتامين على جميع البيانات
الواردة فى قانون شركات المساهمة وشركات النوصية بالأسهم والشركات
ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

وعلى المدير أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية
وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذانها .

مادة ٥٠ - توزع أرباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع
المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلى :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى % من الأرباح لتكوين الاحتياطي
القانونى (٥ % على الأقل) ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطى
قدرا يوازى % من رأس مال الشركة المدفوع (٢٠ % على الأقل) . ومتى
نقص الاحتياطى العوده الى الاقتطاع .

• (١).....

ويكون للمعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً في حدود ٠٠٠٠ ٪ بشرط ألا يزيد على مجموع الأجر السنوي للمعاملين بالشركة (٢) ، (٣) •

٢ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٠٠٠٠ (٥ ٪ على الأقل) للشركاء عن المدفوع من قيمة أسهمهم وحصصهم والعاملين • على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية •

٣ - ويخصص بعد ما تقدم ٠٠٠٠٠ (عشرة في المائة على الأكثر) من الباقي كمكافأة للمديرين •

٤ - ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء والعاملين (في الحدود والنسب المقررة في هذا النظام) كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح المديرين إلى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادي أو مال استهلاك غير عادي •

مادة ٥١ - يستعمل المال الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح المدير فيما يكون بمصالح الشركة •

مادة ٥٢ - تدفع الأرباح إلى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تتجاوز شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع •

(١) يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظمي لمراجعة الأقران التي يحددها النظام •
(٢) لا يجوز أن تقل النسبة عن ١٠ ٪ من الأرباح •
(٣) كما يجوز للنظام أن يقرر للمعاملين نسبة أكبر من ١٠ ٪ وفي هذه الحالة يجب نصيب المعاملين في الزيادة على الـ ١٠ ٪ في حساب خاص يستمر لصالح المعاملين ويجوز توزيع مبالغ منه على المعاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح بتتبع خارج عن إرادة الشركة أو استخدامه في مشروعات لمعاملات المعاملين •

الباب الثامن في التبرعات

مادة ٥٣ - لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية الصامة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد المديرين بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهامهم وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عُرض على الجمعية العامة بتقرير من المديرين أو مراقب الحسابات فتسقط الدعوى مع تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على هذا التقرير .

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب الى المديرين يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٥٤ - مع عدم الإخلال بحقوق الشركاء المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمصلحة المشتركة للشركة ضد المديرين أو مجلس المراقبة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه الا باسم مجموع الشركاء وبحقننى قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد إثارة نزاع من هذا القبيل يخطر بذلك مجلس المراقبة والمديرين قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

الباب التاسع في حل الشركة وتصفيتها

مادة ٥٥ - في حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل
انقضاء أجلها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٥٦ - مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحة
التنفيذية .

تمين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ، ويكون تعيين
المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة
التصفية كما تمين المصفي وتحدد أتعابه .

ولا ينتهي عمل المصفي بوفاة الشركاء أو اشهار افلاسهم أو اعسارهم
أو بالحجر عليهم ولو كان معينا من قبلهم .

وتنتهي وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين .

اما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم
اخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر **احكام ختامية**

مادة ٥٧ - تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

مادة ٥٨ - تسرى احكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليها ولائحته التنفيذية طيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

مادة ٥٩ - يودع هذا النظام وينشر طبقا لقانون .

نصوص ذات رقم (٢)

لعقد تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة
طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

عقد تأسيس
شركة ذات مسئولية محدودة

انه في يوم

وفيما بين الموقعين أدناه .

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - الابات الشخصية -
محل الإقامة (او مركز الإدارة اذا كان الشريك شخصا معنويا) .

٢ -

٣ - (١)

ولقد اتفقوا فيما بينهم على تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة وفقا
لأحكام القوانين الثلاثة ، وأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وأحكام هذا العقد ، ويقر الموقعون أنهم
واعوا القواعد المقررة في القوانين المذكورة في تأسيس هذه الشركة .

(١) ٢ يمثل عدد الشركاء من الذكور ولا يزيد عددهم عن خمسين .

الباب الأول

اسم الشركة - مقرها - مقارها - مركزها العام

مادة ١ - عنوان الشركة أو اسمها (شركة ذات مسئولية محدودة) (١) .

مادة ٢ - غرض الشركة هو (٢) :

مادة ٣ - مدة الشركة هي (٣) تبدأ من تاريخ قيامها في السجل التجارى ويجوز اطالة المدة بالشروط المبينة في هذا المقعد وبموافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة الرئيسى وموطنها القانونى بمدينة (٤) بجمهورية مصر العربية .

ويجوز لمديرى الشركة أن يقرروا نقل المركز الرئيسى الى اية جهة أخرى فى نفس المدينة كما يجوز لهم أن يقرروا انشاء فروع أو وكالات للشركة فى مصر أو فى الخارج .

وإذا نقل المركز الرئيسى فى مصر أو فى الخارج .

وإذا نقل المركز الرئيسى الى مدينة أخرى فيلزم أن يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة .

(١) للشركة أن تتخذ اسما خاصا . ويجوز أن يكون اسمها مستقما من غرضها . ويجوز أن يضاف عنوانها اسم شريك أو أكثر (بيان الزامى) .
(٢) لا يجوز أن تتولى الشركة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تفتى الوثائق أو استصدار الاموال لحساب الغير بوجه عام (بيان الزامى) .
(٣) . (٤) بيانات الزامية -

الباب الثاني

رأس المال - الحصص

مادة ٥ - حدد رأس مال الشركة (١) بمبلغ موزع الى حصة قيمة كل منها حصة نقدية قيمتها و حصة عينية قيمتها .

وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على (٢) الوجه الآتي :

اسم صاحب الحصة وجنسيته	عدد الحصص العينية	عدد الحصص النقدية	القيمة النسبة المشاركة
---------------------------	----------------------	----------------------	------------------------------

النج . . .

المجموع

ويقرر الشركاء أن الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدرها

وفيما يلي بيان الحصص العينية المقدمة من الشركاء (٣) :

١ - قدم السيد	ما يأتي
٢ - قدم السيد	ما يأتي

وتؤول ملكية هذه الحصص للشركة من تاريخ التوقيع على العقد كما

(١) لا يقل عن خمسين ألف جنيه مصري ومقسمة الى حصص متساوية لا تقل كل منها عن ١٠٠ جنيها مصريا . (بيان الزامي) .

(٢) لا يزيد عددهم على خمسين شريكا ولا يكون كبل منهم مسئولا الا بقدر حصته . (بيان الزامي) .

(٣) يجب بيان نوع كل حصة عينية وقيمتها والتمن الذي ارتضاه باقي الشركاء لها ومقدار حصة الشريك في رأس المال مقابل ما قبضه من حصة عينية .

تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بها الى الشركة كما اتفق المؤسسون على تقدر الحصة الميئنة المقدمة من السيد / بمبلغ

مادة ٦ - تخول الحصص حقوقا متساوية في الحصول على الأرباح وفي اقتسام موجودات الشركة عند التصفية ولا يلتزم الشركاء الا في حدود قيمة حصصهم .

والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصة تنبمها في أيدي كل من تؤول اليه ملكيتها ، ويترتب حتما على ملكية الحصة قبول أحكام هذا العقد وقرارات الجمعية العامة .

مادة ٧ - يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار حصص جديدة أو بتحويل رأس المال الاحتياطي الحر الى حصص وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية وطبقا للأحكام المنصوص عليها في كل من القانون ولائحته التنفيذية .

وفي حالة اصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق أفضائية الاكتتاب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص . ويستعمل هذا الحق وفقا للأوضاع والشروط التي يمينها المديرون بموافقة مجلس المراقبة ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٨ - للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال لأي سبب وعلى أن لا يقل الحد الأدنى لرأس المال المحدد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويكون التخفيض بالكيفية التي تراها الجمعية سواء عن طريق انقاص عدد الحصص أو استرداد وتخفيض بعضها أو تخفيض القيمة الاسمية على أن لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن مائة جنيها .

مادة ٩ - الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء أو بينهم وبين الغير ، ويجب أن يثبت هذا الانتقال أو التصرف بالسجل المعد لذلك .

ويجب على من يعتزم بين حصته للغير أن يقوم بإخطار إدارة الشركة بذلك بخطاب موصى عليه يتضمن اسم ولقب المتنازل اليه ومهنته ومحل إقامته وعدد الحصص المتنازل عنها ، وتقوم الإدارة بدورها بإخطار الشركاء في خلال الثلاثة أيام التالية ، وللشركاء خلال شهر من الإخطار الأول استرداد الحصص بالشروط نفسها والا سقط هذا الحق ، وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصص المبيعة بينهم بنسبة حصص كل منهم في رأس المال .

مادة ١٠ - يعد مركز الشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يأتي :

- ١ - أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال إقامتهم ومهنتهم .
 - ٢ - عدد الحصص التي يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه .
 - ٣ - حالات التنازل عن الحصص وانتقال ملكيتها مع بيان تاريخ وتوقيع المتنازل اليه في حالة التصرف بين الأحياء وتوقيع المدير ومن آلت اليه الحصص في حالة الانتقال بطريق الميراث . ولا يكون للتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة الى الشركة أو الى الغير الا من تاريخ قيده في هذا السجل .
- ويجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في أوقات العمل اليومي للشركة .

وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة في هذا السجل ومن كل تغيير يطرأ عليها الى الإدارة العامة للشركات .

الباب الثالث ادارة الشركة

مادة ١١ - يتولى ادارة الشركة السيد/ (١) .

المقيم في بإعتباره المدير الوحيد . وتنتهى وتليفت في
..... او يباشر الادارة لمدة غير محدودة .

او يتولى ادارة الشركة مديرون تعينهم الجمعية العامة من بين الشركاء
او من غيرهم واستثناء مما تقدم عين الشركة هيئة الادارة الاولى من :

١ - السيد/ المقيم في

٢ - السيد/ المقيم في

الخ ...

وتنتهى وظيفة المديرين في او يباشرون وظيفتهم لمدة
غير محدودة .

مادة ١٢ - يمثل المدير أو المديرون الشركة في علاقاتها مع الغير
ولهم « منفردين أو مجتمعين : » (٢) في هذا الصدد اوسع السلطات
للتعامل باسمها واجراء كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن غرض الشركة
وعلى الاخص تعيين ووقف وعزل وكلاء ومستخذي الشركة وتحديد مرتباتهم
وأجورهم ومكافآتهم وقبض ودفع كافة المبالغ وتوقيع وتحويل وبيع وتسييد
كافة المستندات الاذنية التجارية وإبرام جميع العقود والمشارطات والصفقات

(١) بيانات الزامية .

(٢) يختار أحد الحكمن .

- الاختصاصات المشار اليها على سبيل التمثيل ويجوز استغناء بعضها للجمعية العامة .

التي تتعلق بمعاملات الشركة بالنقد أو بالأجل ، ولهم شراء جميع المواد والمهمات والبضائع والمنقولات والاقتراض بطريق الاعتمادات ... الخ .

أما القروض غير المفتوح بها اعتمادات بالبنوك والمشتريات والمبادلات ، وبيع المحلات التجارية والعقارات والرهون وكذلك الاشتراك في المؤسسات الأخرى فلا يجوز إجراؤها إلا بعد موافقة الجمعية العامة بأغلبية الشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال (أو بناء على قرار اجماعى من الشركاء) (١) . ولا يكون التصرف ملزماً للشركة إلا اذا وقع المدير أو غيره من العاملين حشفوظاً بالصفة التي يتعامل بها .

مادة ١٣ - المدير قابل للإعزل فى أى وقت بقرار مسبب يصدر بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال ، أو بقرار اجماعى من الشركاء ، وله أن يستقيل فى نهاية السنة المالية على أن يقدم الاستقالة الى رئيس مجلس الرقابة أو باقى المديرين أو الجمعية العامة قبل ذلك بشهر على الأقل .

مادة ١٤ - فى حالة انتهاء وظيفة أحد المديرين يجب على المديرين الباقين خلال شهر أن يدعوا الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر فى الأمر وتعيين مدير جديد .

مادة ١٥ - للمديرين فى علاقتهم مع بعضهم وتدير ذى صفة داخلية أن يؤلفوا مجلس إدارة يتولى بنفسه تعيين رئيسه وسكرتيره .

ويجتمع مجلس الادارة بناء على طلب الرئيس أو عضوين آخرين من أعضائه كلما دعت مصلحة الشركة الى ذلك . ويعقد الاجتماع فى مركز الشرطة أو فى أى مكان آخر يصينه خطاب الدعوة .

(١) . يراجع الهامش السابق .

ولأ يكون انعقاده صحيحاً الا بحضور نصف أعضاء مجلس الإدارة على الأقل .

وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات المديرين الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً وتثبت القرارات المذكورة في محاضر تدون في سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها المديرين الذين اشتركوا في إصدار هذه القرارات . ويصدق رئيس المجلس على صورتها أو مستخرجاتها هذه المحاضر .

ويتداول مجلس الإدارة في جميع المسائل المروضة عليه والتي تتعلق بإدارة شئون الشركة . ويجب على المجلس أن يبت بصفة خاصة في كل عملية أو تعاقد يترتب عليه تمهد من الشركة أو مصروف تزيد قيمته على () .

ويجب على المديرين أن يقوموا بتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة وأن يتبعوا تعليماته وإرشاداته والا عزلوا من وظيفتهم والزمو بتعويضات للشركة .

مادة ١٦ - للمديرين الحق في مبلغ سنوي إجمالي قدره ٠٠٠٠ جنيه بصفة مكافأة تدفع كل « شهر أو ثلاثة شهور مثلاً » وتقيد بحساب المصروفات العامة وذلك علاوة على حقهم في استرداد مصروفات التمثيل وبدل السفر والانتقال .

ولهم أيضاً حق الحصول على حصة الأرباح على الوجه المبين في المادة ٣٨ من هذا العقد .

ويتم توزيع هذه المبالغ بين المديرين طبقاً لما يتفق عليه فيما بينهم .

مادة ١٧ - يجب أن تحمل الإعلانات ونسخ العقود وجميع الأوراق والطبوعات الأخرى التي تصدر من الشركة اسم الشركة وأن تسمى أو تلحقها عبارة « شركة ذات مسئولية محدودة » مكتوبة بأحرف واضحة ومقروءة مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال إذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية »

مادة ١٨ - تكون تبليغات الشركة المشار إليها في هذا المقتضى سواء كانت بين الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات مؤمى عليها »

الباب الرابع مجلس الرقابة^(١)

مادة ١٩ - يكون للشركة مجلس رقابة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل أو من عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العامة من بين الشركاء وتقدر أتعابهم .

ويستثنى مما تقدم عين المؤسسون أول مجلس رقابة من
عضوا هم :

١ - السيد/ القيم في
.....

٢ - السيد/ القيم في
.....

الخ
.....

مادة ٢٠ - مدة العضوية لمجلس الرقابة هي سنوات
و ثلاثة مثلا .

غير أن مجلس الرقابة المين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله
مدة سنة .

وفي نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعه وبعد ذلك يتجدد لك
الأعضاء « مثلا » في كل سنة عند انعقاد الجمعية العامة : ويصحب الثلثان
الأولان بطريق الاقتراع ثم يتجدد الأعضاء بعد ذلك بحسب الأقدمية في
الترتيب ، فإذا كان عدد أعضاء المجلس غير قابل للتقسمة على ثلاثة اندمج

(١) يلقى هذا الباب إذا لم يزد الشركاء على عشرة وتلقى كذلك كسل لمساهمة تتعلق
بمجلس الرقابة .



العدد. الباقى فيمن يتناولهم آخر تجديد • ويجوز دائما إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم •

مادة ٢١ - يشترط أن يكون عضو مجلس الرقابة مالكا لعدد من حصص الشركة قدره • • • • • حصة على الأقل تخصص لضمان الأخطاء التي قد يرتكبها خلال عضويته وتكون هذه الحصص غير قابلة للتداول خلال المدة المذكورة (١) •

مادة ٢٢ - لمجلس الرقابة أن يعين أعضاء في مراكز الأعضاء التي تخلو خلال السنة بسبب الاستقالة أو الوفاة أو لأي سبب آخر • ويجب اجراء ذلك خلال الشهر التالي للخلو إذا نقص عدد الأعضاء عن ثلاثة •

ويباشر الأعضاء المعينون على هذا الوجه العمل في الحال إلى أن ينقصد أو اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقر تعيينهم أو أن تعين آخرين بدلا منهم •
ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه •

مادة ٢٣ - يعين مجلس الرقابة من بين أعضائه رئيسا وأميناً للسفر وعند غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئيس مؤقتا •

ويمقد مجلس الرقابة اجتماعاته في مركز الشركة أو في أي مكان آخر يحدده خطاب الدعوة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو عضوين من أعضائه مثلا ويجوز دعوته إلى انعقاد غير عادي بناء على طلب إدارة الشركة •

ويكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور نصف عيده أعضائه على الأقلية وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكونه صوت الرئيس مرجحا •

وتكتب مداولات المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص
مرقومة صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ويصدق رئيس المجلس
على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

مادة ٢٤ - يقوم مجلس الرقابة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع إدارة
الشركة . وعليه يخص الدفتر والحسابات والخزينة ومحفظة الأوراق المالية
بوقيم الشركة .

ويقدم كل سنة الى الجمعية العامة تقريرا بنتيجة أعماله يبين فيه
المخالفات والأخطاء التي قد يجدها في قوائم الجرد كما يبين الأسباب التي
قد تحول دون اجراء توزيع حصص الأرباح التي تقترحها إدارة الشركة .

مادة ٢٥ - لأعضاء مجلس الرقابة الحق في أن يتقاضوا مبلغ ٠٠٠٠
جنيه نصفه بدل حضور أو مكافأة . يجرى توزيعه بينهم حسب ما يترأى
لهم .

الباب الخامس

الجمعية العامة

مادة ٢٦ - تمثل الجمعية العامة جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها الا في ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ (المدينة التي يقع بها مركز الشركة) .

مادة ٢٧ - لكل شريك حصة حضور الجمعية العامة مهما كان عدد الحصص التي يمتلكها سواء كان ذلك بطريق الإصالة أو بطريق إنابة شريك آخر لتمثيله في الجمعية ولكل شريك عدد من الأصوات يقدر بعدد ما يملكه أو يشمله من حصص دون تجديد .

مادة ٢٨ - يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الرقابة أو المدير بحسب الأحوال أو من ينوب عنهما وعند غيابه يرأسها أحد زملائه يختاره المجلس ويعين الرئيس أميناً للسمر ومراجعا لفرز الأصوات على أن تقرر الجمعية العامة تعيينهما .

مادة ٢٩ - توجه الدعوة لحضور الجمعيات العامة بموجب خطابات موصى عليها ترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويجب أن تشمل خطابات الدعوة على بيان جدول الأعمال ومكان الاجتماع وزمانه .

مادة ٣٠ - لا يجوز للجمعية العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في خطاب الدعوة وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة طبقا لمعد الشركة ملزمة لجميع الشركاء بما فيهم الغائبين والمخالفين في الرأي وعديسي الأهلية .

مادة ٣٩ = تَتَعَقَّدُ الْجُمُعَةُ الْعَامَةُ كُلُّ سَنَةٍ بِنَاءٍ عَلَى دَعْوَةٍ مِنْ إِدَارَةِ الشَّرْكَةِ خِلَالِ السَّيِّدَةِ أَشْهُرِ التَّالِيَةِ لِنَهَايَةِ السَّنَةِ الْمَالِيَةِ لِلشَّرْكَةِ .

وَتَجْتَمِعُ عَلَى الْأَخْصَرِ لِسَمَاعِ تَقْرِيرِ الْمُدِيرِ مِنْ مَحْضُفِ الشَّرْكَةِ وَمَرْكَزِهَا الْمَالِي وَتَقْرِيرِ مَجْلِسِ الرِّقَابَةِ وَالْمُصَدِّقِ عَنِ الْفُرُوقِ عَنِ التَّيْوَانِيَّةِ وَمُصْطَلَبِ الْأَرْيَاحِ وَالْحَسَائِرِ وَتَعْدِيدِ حَصَصِ الْأَرْيَاحِ الَّتِي تُوزَعُ عَلَى الشَّرَكَاءِ وَتُعَيَّنُ الْمُدِيرِينَ أَوْ أَعْضَاءَ مَجْلِسِ الرِّقَابَةِ وَتَعْدِيدِ مَكَافَاتِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ فِي اخْتِصَاصِ الْجُمُعَةِ غَيْرِ الْعَادِيَةِ .

وَلَا تُكُونُ قَرَارَاتُ الْجُمُعَةِ الْعَامَةِ الْعَادِيَةِ صَحِيحَةً إِلَّا إِذَا صُدِرَتْ بِأَغْلَبِيَةِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي تُمَثِّلُ رَأْسَ الْمَالِ عَلَى الْأَقْلَى (١) . وَفِي حَالَةِ عَدَمِ تَوْفُرِ النِّصَابِ لَصَحَّةِ الْاجْتِمَاعِ الْأَوَّلِ تَمَيَّنَ عَقْدُ الْجُمُعَةِ الْعَامَةِ ثَانِيَةً خِلَالِ الثَّلَاثِينَ يَوْمًا التَّالِيَةً . وَيُعْتَبَرُ اجْتِمَاعُهَا الثَّانِي صَحِيحًا مَهْمَا كَانَ عَدَدُ الْحَصَصِ الْمُثَابَةِ لَهُ .

وَتُصَدَّرُ الْقَرَارَاتُ بِأَغْلَبِيَةِ الْأَصْوَاتِ عَلَى الْأَقْلَى (٢) وَفِي حَالَةِ التَّسَاوَى يَرْجِعُ الْمُنَاقِبُ الْمُنْزَعُ إِلَى الرَّئِيسِ .

وَيُجَوِّزُ أَنْ تُتَضَمَّنَ الدَّعْوَةُ إِلَى الْاجْتِمَاعِ الْأَوَّلِ مَوْعِدَ الْاجْتِمَاعِ الثَّانِي فِي حَالَةِ عَدَمِ تَكَامُلِ النِّصَابِ (٣) .

مادة ٣٢ = لِلْجُمُعَةِ الْعَامَةِ غَيْرِ الْعَادِيَةِ أَنْ تُعَدِّلَ عَقْدَ الشَّرْكَةِ عَسَى مَا تَمْلُقُ مِنْهَا بِزِيَادَةِ التَّزَامَاتِ الشَّرَكَاءِ مَا لَمْ تُكُنْ مُوَافَقَتُهُمْ أَجْمَاعِيَةً .

وَلَا تُكُونُ قَرَارَاتُ الْجُمُعَةِ صَحِيحَةً إِلَّا إِذَا صُدِرَتْ بِمُوَافَقَةِ الْأَقْلَبِيَةِ الْمُصَدِّقَةِ لِلشَّرَكَاءِ لثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ رَأْسِ الْمَالِ (عَلَى الْأَقْلَى) .

(١) . (٢) . يُمْكِنُ زِيَادَةُ نِصَابِ الْحُضُورِ وَالْمُصَوِّتِ .

(٣) . حُكْمُ هَذِهِ الْفُرْقَةِ ائْتِيَاهِي .

على أنه إذا كان القرار يتعلق بمنزل أحد المديرين فإن الأغلبية تحسب بعد استبعاد الحصص التي يمثلها المدير المقترح عزله وإذا كان القرار يتعلق بالمساس بحقوق فئة من أصحاب الحصص فإنه يشترط في هذه الحالة حضور الأغلبية العددية لأصحاب تلك الحصص الذين يمثلون ثلاثة أرباع قيمتها .

مادة ٣٣ - يجوز للمديرين دعوة الجمعية العامة للانعقاد غير عادي كلما دعت ضرورة إلى ذلك ويجوز لمجلس الرقابة أن يتولى توجيه الدعوة إذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موسى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .

ويجوز أن تدعى الجمعية العامة ببناء على طلب شريك أو أكثر يمثل أكثر من ٥٪ من رأس المال إذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موسى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .

ويوضع جدول الأعمال بمعرفة « الجهة التي وجهت الدعوة للانعقاد » المديرين أو مجلس الرقابة أو الشركاء حسب الأحوال .

مادة ٣٤ - لكل شريك أثناء انعقاد الجمعية العامة حق مناقشة المسائل الواردة في جدول الأعمال ويكون المديرين ملزمون بالإجابة على أسئلة الشركاء بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر .

فإذا رأى أحد الشركاء أن الرد على سؤاله غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

مادة ٣٥ - وتدون مداوات الجمعية العامة وقراراتها في محاضر تقيده في سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها رئيس الجمعية وأمين السر وفارز الأصوات ومراقب الحسابات ويصدق رئيس الجمعية على صسور أو مستخرجات هذه المحاضر .

الباب السادس

سنة الشركة - المرد - الحساب المختص

المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

مادة ٣٦ - السنة المالية للشركة اثني عشر شهرا ميلادية تبدأ من أول ١/١/٠٠٠٠ وتنتهي في آخر ٠٠/٠٠/٠٠ على أن السنة الأولى تقتصر المدة التي تنقضي من تاريخ تأسيس الشركة النهائي حتى ٠٠٠٠٠

وتتخذ أول جمعية عامة عقب هذه السنة .

مادة ٣٧ - على مديري الشركة أن يعدوا عن كل سنة مالية فور موعد يسمح بمقد الجمعية العامة خلال ٦ أشهر على الأكثر ، من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وقائمة المرد وحساب الأرباح والخسائر تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

وتودع الميزانية بعد انقضاء ١٥ يوما من تاريخ اعدادها مكتب السجل التجاري ولكل ذي شأن أن يطلب الاطلاع عليها لديه .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوما التي تسبق انعقاد الجمعية العامة أن يطلع بنفسه أو بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء ، من غيرهم على هذه الأوراق وكذلك على تقرير مجلس الرقابة .

مادة ٣٨ - توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف الأخرى كما يأتي :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ (٥ %) على الأقل من الأرباح لتكوين احتياطي ويقتطع علينا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ثلثاً بوازي

» على الأقل) من رأس المال ومتى قل الاحتياطي عن ذلك تعين المودة الى الاقتطاع .

٢ - يقتطع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥ ٪) من رأس المال على الأقل على الشركاء بحسب قيمة حصصهم على أنه اذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

٣ - يخصص بعد ما تقدم ١٠ ٪ من الأرباح المتبقية (على الأكثر) ، ككافاة المديرين (١) .

٤ - تخصص نسبة من الأرباح بناء على اقتراح مجلس الإدارة واعتداد الجمعية العامة بتوزيع على العاملين (٢) .

٥ - يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء كحصة اضافية في الأرباح أو يرحل (٣) بشاء على اقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة أو يكون به غير عادي أو مال للاستهلاك غير عادي .

اما الخسائر - ان وجدت فيتحملاها الشركاء بنسبة حصصهم دون أن يلزم أحدهم بأكثر من قيمة حصصه .

(١) في حالة الشركات التي يبلغ رأسمالها الحد الأدنى لشركات المساهمة الخليفة يصاغ الهند ٣٢ على البحر المال :

- يقتطع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥ ٪ على الأقل على الشركاء والعاملين بحيث لا يقل نصيب العاملين من ١٠ ٪ من الأرباح الموزعة وبشرط ألا يزيد على عشرين المجرور السنوية للعاملين بالشركة ، على أنه اذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

(٢) تطبيقه في حالة وجود نصيب وجوب توزيع على العاملين من الأرباح .

(٣) يرحل بعد تعديل القيمة التي يحصل التوزيع عليها بالشروط المقررة قانوناً وذلك في حالة وجود توزيع وجوب من الأرباح عليهم .

٤٠ -

مادة ٣٩ - يستعمل الاحتياطي يقرر من مجلس الادارة فيما يعود على الشركة بالنفع .

مادة ٤٠ - تدفع حصص الأرباح الى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها المتديرون .

ويجوز للمديرين بموافقة مجلس الرقابة أن يقوموا بتوزيع ضلع من أصل حصص الأرباح السنة الجازية اذا كانت الأرباح المخصصة بألسارية تسمح بذلك .

في مراقبة الحسابات

مادة ٤١ - يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المقررة بقانون مزولة مهنة المحاسبة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه واستثناء مما تقدم غير المؤسسون السيد / المقيم في مراقبا أول للشركة ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع

التسازعات

مادة ٤٢ - لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة ضد المديرين أو ضد أحدهم إلا باسم مجموع الشركاء ويقتضون قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد رفع نزاع من هذا القبيل أن يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المديرين إدراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

وإذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح فلا يجوز لأي شريك إعادة طرحه باسمه الشخصي أما إذا قبل تعيين الجمعية العامة لمباشرة الدعوى مندوباً أو أكثر ويجب أن توجه إليهم جميع الاعلانات الرسمية .

الباب الثامن

حل الشركة - تصفيتها

مادة ٤٣ - عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تبين الجمعية بناء على طلب المديرين طريقة التصفية وتعين مصف أو عدة مصفين وتحدد سلطاتهم . وتنتهي سلطة المديرين بتعيين المصفين أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عهدة المصفين .

الباب التاسع احكام ختامية

مادة ٤٤ - تسرى احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا العقد .

مادة ٤٥ - قيد هذا العقد في السجل التجارى وينشر طبقا للقانون وقد فوض الشركاء السيد / فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن . والمصروفات والنفقات والاجور والتكاليف التى تم انفاقها فى سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العامة .

صينغ الدعاوي التجارية

صيغة ائثار على يد محضر

النص القانوني :

يجرى نص المادة ٩ من قانون المرافعات على النحو التالي :
يجب ان تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان .
- ٢ - اسم الطالب ولقبه ومهنته او وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته او وظيفته وموطنه كذلك ان كان يعمل لغيره .
- ٣ - اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها .
- ٤ - اسم المعلن اليه ولقبه ومهنته او وظيفته وموطنه فان لم يكن موطنه معلوما وقت الاعلان فاخر موطن كان له .
- ٥ - اسم وصلة من سلمت اليه صورة الورقة وتوقيعه على الاصل بالاستلام .
- ٦ - توقيع المحضر على كل من الاصل والصورة .

الصيغة

انه في يوم

بناء على طلب ومهنته وجنسيته
ومقيم ومحلته المختار مكتب الأستاذ
المحامي بشارع بجهة

= ٣٠٤ =

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت
في التاريخ المذكور أعلاه الى محل اقامة ومهنته وجنسيته
. ومقيم مخاطبا مع .

وانذرته بالآتي :

يلدرك موضوع الانذار والتكليف الذي يرغب المنذر من المنذر اليه
بموجبه .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه حيث اقامة المنذر
اليه ، وسلمته صورة من هذا الانذار ، للملم بما جاء به وسريان مفعوله في
حقه .

ولاجل السلم . . .

ملاحظات واحكام :

- الاصل في اوراق المحضرين أنها متى تم اعلانها قانونا لا تنتج
اثرها الا بالنسبة لذات الشخص الذي وجهت اليه وبالصلة الصحيحة المحددة
في ورقة الاعلان ولا ينسحب هذا الأثر الى غيره من الأشخاص أيا كانت
علاقاتهم به . لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها الثانية لم يشملها أصلا
قرار الوصاية الصادر في ١٩٥٧/١٢/٤ لوالدتها المطعون ضدها السابعة
- المقدمة صورته الرسمية - لهلغها بين الرشد قبل صدوره اذ هي من
مواليد ١٩٣٦/١٠/٣١ ، فمن ثم يكون توجيه اجراءات التنفيذ المقارى في
سنة ١٩٦١ الى والدتها المطعون ضدها السابعة يزعم أنها وصية عليها غير
ذى أثر قانوني بالنسبة لها ينقض النظر عن المساكنة او صلة القرى
بينهما .

(نقي ١٧/١/١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الاول ص ١٩٧)

- اعلان صحف المعاوى والاستئناف • وجوب اشتغال الأصل
والصورة على اسم وتوقيع المحضر • خلو الصورة دون الأصل منه • للمعلن
اليه التمسك ببطان الاعلان •

(نقض ١٩٨٣/٦/٥ طعن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ قضائية)

- بطلان الصحيفة الناشئة عن اغفال توقيع المحضر على صورة الاعلان
متعلق بالنظام العام • علة ذلك • عدم سقوطه بحضور المثلن اليه أو بعدم
تمسكه به ولا بالنزول عنه •

(نقض ١٩٨٣/٦/٥ طعن رقم ٣٢ لسنة ٥٠ قضائية)

- عدم بيان اسم الشركة المعلنه كاملا وعدم بيان موطن طالب الاعلان
احتواء ورقة الاعلان على بيانات من شأنها عدم التجهيل بهما • لا بطلان •

(نقض ١٩٨٣/٣/٧ طعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٩ قضائية)

صيغة اعلان موجه

لأحدى الشركات التجارية

«النفص القانونى :

يجرى نص المادة ٣/١٣ مرافعات على النحو التالى :

٣ - ما يتعلق بالشركات التجارية يسلم فى مركز اداة الشركة
لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير أو لمن يقوم
مقامهم فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو فى
موطنه .

الصيغة

انه فى يوم
بناء على طلب ومهنته وجنسيته
ومقيم ومحلله المختار مكتب الأستاذ المحامى
بشارع بجهة
أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت فى
التاريخ المذكور أعلاه الى محل اقامة بصفته رئيس مجلس
الادارة بشركة بمركزها الكائن مخاطباً مع .

واعلنته بالآتى

يذكر موضوع الدعوى المراد اقامتها

ملاحظات واحكام

- وجوب تسليم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية فى

مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لأحد هؤلاء لشخصه أو فى موطنه .
نص المادة ١٤ مرافعات فقرة أخيرة لا ينطبق الا فى حالة الامتناع عن تسلم الصورة أو الامتناع عن التوقيع على أصل الاعلان بالاستلام .

(نقض ١٥/٢/١٩٦٢ المكتب الفنى سنة ١٣ ص ٢٨٨)

صيغة الإعلان
موجهة الى شركة اجنبية
لها فرع او وكيل
في جمهورية مصر العربية

النص القانوني :

يجرى نص المادة ١٣/٥ من لوائح على النحو التالي :

٥ - ما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع او وكيل في
الجمهورية العربية المتحدة يسلم الى هذا الفرع او الوكيل .

الصيغة

..... انه في يوم

..... بناء على طلب

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في
التاريخ المذكور اعلاه الى محل اقامة بصفته مدير فرع شركة
(او وكيل شركة) الكائن مركزها بمقر الوكيل
او الفرع بشارع بجدة مخاطبا مع .

واعلنته بالآتي

(يذكر موضوع النوى)

ملاحظات واحكام :

- جواز اعلان الشركات الأجنبية لمصر فرعها او وكيلها في مصر :
لا يقصد به حرمان صاحب القبان من اصل حقه في اجراء الاعلان في مركز
الشركة الرئيسي بالخارج .
(نفاذ ١٠/١٢/١٩٧٠ من ٢١ ص ١٢١٦)

- تسليم صورة الاعلان الى من يقوم مقام رئيس مجلس الادارة او
المدير في مركز ادارة الشركة التجارية • توجيه خطاب مسجل للمعلن اليه
غير لازم (م ١٣ مرافعات) •
(نقض ١٦/١١/١٩٨٢ طعن رقم ٢٠٤١ لسنة ٥٠ ق) (١)

(١) منشور بملحق المرافعات للمستشار عز الدين الدناصورى والاستاذ حامد عكاز •
ص ٥٤

**صيفة اعلان موجه الى أحد بحارة
السفن التجارية او العاملين بها**

النص القانوني :

يجرى نص المادة ٨/١٣ من قانون المرافعات على النحو التالي :
- ما يتعلق ببحارة السفن التجارية او العاملين فيها يسلم
للربان .

الصيفة

انه في يوم
بناء على طلب
أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في
التاريخ المذكور أعلاه الى ميناء حيث ترسو السفينة
التجارية وأعلنت ممثلا في شخص
وأعلنته بالآتي :

ربان السفينة

ممثلا في شخص ربان السفينة .
مخاطبا مع
.....

(تذكر الصيفة)

ملاحظات واحكام :

- اكتساب أحد المحصوم صفة من الصفات المبينة بالفقرات السادسة
والسابعة والثامنة من المادة ١٣ مرافعات . وجوب علم المعلن علما يقينية
بهذه الصفة وقت الاعلان والا وجب اتباع القواعد الأصلية فيه .
(نقض ١٩٨٣/١٢/٤ طعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٠ ق لم ينشر بعد)

الصيغة الخاصة بالشركات
صيغة دعوى لعدم استيفاء
اجراءات تكوين الشركة

* النص القانوني :

يجرى نص المادتين ٥٠٧ مدنى و٥١ من القانون التجارى على النحو
التالى :

المادة ٥٠٧ مدنى :

(١) يجب ان يكون عقد الشركة مكتوبا والا كان باطلا . وكذلك
يكون باطلا كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون ان تستوفى الشكل
الذى الفرغ فيه ذلك العقد .

(٢) غير ان هذا البطلان لا يجوز ان يحتج به الشركاء قبل الغير .
ولا يكون له اثر فيما بين الشركاء أنفسهم . الا من وقت ان يطلب الشريك
الحكم بالبطلان .

مادة ٥١ تجارى - يجب استيفاء هذه الاجراءات فى مدة خمسة عشر
يوما من تاريخ وضع الامضاء على المساوطة والا كانت الشركة لاثية .

الصيغة

انه فى يوم

بناء على طلب ومهنته وجنسيته ومقيم

. ومحلله المختار مكتب الامتاذ المحامى بشارع

بجبهة

انا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت فى التاريخ

المذكور أعلاه الى محل اقامة كل من :

- ١ - ومهنته وجنسيته ومقيم
- ٢ - ومهنته وجنسيته ومقيم
- ٣ - ومهنته وجنسيته ومقيم
- ٤ - ومهنته وجنسيته ومقيم

واعلنتهم بالآتي :

بتاريخ تعاقد الطالب مع المعلن اليهم على تكوين شركة .

(يذكر نوع الشركة)

ورغم انقضاء أكثر من خمسة عشر يوما على وضع الامضاء على المشاركة ولم تستوف اجراءات الشركة .

واذ كان نص المادة ٥١ من قانون التجارة يوجب استيفاء اجراءات الشركة في مدة خمسة عشر يوما والا كانت لاغية .

الأمر الذي سعى من أجله للحكم له بطلباته .

نتائج

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كلا من المعلن لهم بصورة من هذا وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بـ الدائرة التجارية بجلستها التي ستعقد علنا يوم ابتداء من الساعة الثامنة صباحا لسماعهم الحكم بالفاء عقد الشركة سالف الذكر المحرر بتاريخ مع كل ما يترتب على ذلك قانونا وتعيين هصف يكون له الحقوق المقررة قانونا .

ملاحظات واحكام :

- لما كان القانون المدني قد اوجب فى المادة ٥٠٧ منه أن يكون عقد الشركة مكتوباً والا كان باطلا وأصبح بذلك عقد الشركة عقدا شكليا ، فإنه لا يقبل فى اثباته بين طرفيه غير الكتابة ولا يجوز لهما الاتفاق على اثباته بغير هذا الطريق .

(نقض جلسة ١٧/١/١٩٦٦ من ١٧ مج فنى مدنى ص ١٨٢)

- استمرار الورثة فى استغلال نشاط مورثهم قيام شركة واقع فيما بينهم .

(نقض جلسة ٢٢/١٢/١٩٧١ من ٢٢ مج فنى مدنى ص ١٠٧٩)

صيغة دعوى عزل شركة منتدب للإدارة

النص القانوني :

يجرى نص المادتين ٥١٦ مدنى ، ٣٤ تجارى على النحو التالى :

مادة ٥١٦ - (١) للشريك المنتدب للإدارة بنص خاص فى عقد الشركة أن يقوم ، بالرغم من معارضة سائر الشركاء ، بأعمال الإدارة وبالتصرفات التى تدخل فى غرض الشركة ، متى كانت أعماله وتصرفاته خالية من الفس ، ولا يجوز عزل هذا الشريك من الإدارة دون مسوغ ، ما دامت الشركة باقية .

(٢) وإذا كان انتداب الشريك للإدارة لاحقاً لعقد الشركة جاز الرجوع فيه كما يجوز فى التوكيل العادى .

(٣) أما المديرون من غير الشركاء فهم دائماً قابلون للعزل .

مادة ٣٤ تجارى تناط إدارة هذه الشركة بوكلاء الى أجل معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وباجرة أو لا يجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به فى نظام الشركة أو وجد شرط يقضى بعلم عزلهم .

الصيغة

انه فى يوم

بناء على طلب :

١ - ومهنته وجنسيته ومقيم

٢ - ومهنته وجنسيته ومقيم

٣ - ومهنته وجنسيته ومقيم

ومحلهم المختار مكتب الأستاذ المحامي بشارع
بجدة

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ
المذكور أعلاه الى محل إقامة ومهنته وجنسيته
ومقيم مخاطبا مع .

وأعلنته بالآتي :

تكونت شركة بين الطالبين والمعلن اليه وتضمن عقد تكوينها النص
على انتخاب المعلن اليه بالادارة .

واذ تجاوز المعلن اليه حدود السلطات المخولة له وافتر بالشركة اضرارا
جسيمة . (تذكر نماذج من التصرفات التي يتضرر منها الشركاء) .

وحيث ان استمرار بقاء المعلن له في الادارة يعرض مصالح الشركة
للضياع ويحق للطالبين طلب عزله من الادارة عملا بالمادتين ٥١٦ من القانون
المدنى و٣٤ من قانون التجارة .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن له بصورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بـ الدائرة
التجارية بجلستها التي ستعقد علنا يوم ابتداء من الساعة الثامنة
صباحا لسماعه الحكم بعزله من ادارة شركة المبينة
بصندر هذه المريضة . مع الزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم
مشمول بالنفاذ المجل .

ولأجل

ملاحظات وأحكام :

تضمنت الأعمال التفضيرية للمادة ٥١٦ من القانون المدني ما يأتي :

تناول المادة حق الشركاء في ادارة الشركة في الحدود المبينة في العقد ، أو في حالة سكوت العقد طبقا للقواعد التي يقررها المشرع ، وتعرض لحالة ما اذا كانت الادارة متروكة لمدير هو أحد الشركاء أو شخص غير شريك . ويحدد النص طريقة تعيين المدير ، وكيفية عزله ، وسلطاته .

أما عن طريقة تعيين المدير ، فهو إما أن يعين بنص خاص في عقد الشركة وإما أن يتم تعيينه باتفاق لاحق للعقد ، والشرط اللازم في الحالتين هو رضا جميع الشركاء ، لأن التعيين بالنسبة للمدير المعين بالعقد هو جزء من الاتفاق ويجب رضا جميع الشركاء به . وكذلك بالنسبة للمدير المعين باتفاق لاحق ، لابد من اجماع الشركاء عليه لأن الاتفاق الجديد يتضمن خروجاً على العقد الأول .

وفيما يتعلق بعزل المدير . يميز النص بين الشريك المدير المعين بحقه الشركة والمدير من غير الشركاء المعين بالعقد كذلك ، والمدير العادي المعين باتفاق لاحق أما الشريك الذي يعين مديراً بالعقد فلا يجوز عزله إلا لسبب مشروع يبرر فسخ الاتفاق على التعيين كالاختلال بالتزامات ، أو أعمال الخيانة ، أو عدم القدرة على العمل ، لأن الاتفاق على تعيين المدير هو جزء من عقد الشركة يأخذ حكمه من حيث الالتزام ، فإن كان المدير المعين من غير الشركاء جاز عزله دائماً لأن علاقة هذا المدير بالشركاء لم تخرج عن كونها وكالة يجوز الرجوع فيها طبقاً للقواعد العامة ، ولذلك تقرر الفقرة الثالثة جواز عزل المديرين من غير الشركاء دائماً ، وهو نفس الحكم الوارد بالمادة ٥٣٢/٤٣٦ من التقنين الحالي . وعلى هذا النحو يضع المشروع حداً للنزاع القائم في الفقه والقضاء . أما المدير العادي المعين باتفاق لاحق ، فهو وكيل عادي يجوز عزله بمحض الإرادة طبقاً للقواعد العامة ويحدد عقد الشركة

عادة من له الحق فى عزل المدير ، فاذا سكوت المقعد وجب بالنسبة للمدير الشريك المعين بالمقعد ان يقرر القاضي بناء على طلب واحد او اكثر من الشركاء ، وجود سبب شرعى يبرر عزله . أما المدير من غير الشركاء المعين بالمقعد وكذلك المدير العادى ، فيجوز عزلهما بمجرد ارادة الشركاء دون حاجة لتدخل القضاء ، انما يلزم اجماع الشركاء ، او على الاقل موافقة الذين قاموا بالتعيين ، على انه اذا كان هناك مبرر شرعى للمزل . جاز لاحد الشركاء وحده ان يرفع دعوى قضائية بطلب المزل ، ولا يترتب على عزل المدير انحلال الشركة ، والا التزم الشركاء بالاحتفاظ بمدير خائن او غير كفء تفاديا لانحلال شركة ناجحة . ثم ان الامر لا يتعدى مجرد انتهاء الوكالة الممنوحة للمدير ، فيكون للشركاء اذن اما ادارة الشركة جماعة طبقا للقواعد العامة او تعيين مدير جديد .

أما فيما يتعلق بسلطات المدير ، اذا كان المقعد لم يحددها تحديدا كافيا ، او لم تحدد فى الاتفاق اللاحق الذى تم به التعيين ، فانه يجب منطقيا ان تعتبر الشركاء قد منحوا المدير السلطات اللازمة للوصول الى الغرض المقصود ، وتحقيق غاية الشركة ، ولذلك يقرر النص انه يعوز للشريك « بالرغم من معارضة سائر الشركاء ان يقوم بأعمال الإدارة » . وبناء على ذلك يكون للمدير حتما كل سلطات الإدارة التى يتطلبها نشاط الشركة ، لكن كما تقرر لمادة ٤٣٩/٥٣٦ من التقنين الحالى ، ليس للمديرين ان يفعلوا شيئا مخالفا للغرض المقصود من الشركة على انه كبدا عام لا يستطيع المدير ، بدون رضا الشركاء ، وعدم وجود شرط خاص فى العقد ، ان يعقد صلحا او تحكيميا ، او يتنازل عن ضمان ، او رهن للشركة ، او يبرئ مدينا من الدين ، او يقبل رفع الرهن قبل الوفاء بالدين المضمون ، او يفترض باسم الشركة ، او يرهن عقاراتها ، او يبيع فيما عدا حالات البيع الداخلة فى غرض الشركة (١) .

(١) مجموعة الأمثلة التوضيحية ، ص ٢٢٧ وما بعدها .

أحكام القضاء :

- اذا كان عقد الشركة قد تضمن شرطا مقتضاه أن ليس لأحد المديرين إلزام الشركة بتوقيمه منفردا وهو شرط جائز قانونا ويسرى في حق الغير ممن يتعاملون مع الشركة متى تم نشره وفقا للمادة ٤٩ من قانون التجارة فإنه يكون خطأ ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الشرط المشار اليه لا يحتاج به الغير على الاطلاق سواء نشر أو لم ينشر .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣/٥/١٩٥٤)

- اعتبار توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه على تعهد من تعهدات الشركة دون بيان عنوان الشركة مجرد قرينة على تعلقه لحسابه الخاص يجوز اثبات عكسها بكافة طرق الاثبات .

- توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه على تعهد من التعهدات دون بيان عنوان الشركة لا يترتب عليه بمجرد إعفاء الشركة من الالتزام وانما يقوم قرينة على أن الشريك المدير يتعامل في هذه الحالة لحسابه الخاص وهي قرينة على أن الشريك المدير يتعامل في هذه الحالة لحسابه الخاص ، وهي قرينة تقبل اثبات العكس بكافة طرق الاثبات بما فيها القرائن .

(طعن رقم ٩١ لسنة ٢٢ ق جلسة ٧/٧/١٩٥٥)

- لما كان عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذى يمثل الشركة أمام القضاء فى جميع الدعاوى التى ترفع منها أو عاينها وكان مجلس الإدارة قد اختار لجنة ثلاثية من أعضائه لتتولى إدارة الأعمال وتمارس سلطات العضو المنتدب حتى يبت نهائيا فى شغل هذا المركز فإن هذه السلطات تنتقل الى اللجنة الثلاثية التى حلت محل العضو المنتدب . واذا لم ينص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز انفراد أى من أعضاء هذه اللجنة بالإدارة فإن لكل عضو من أعضائها أن يقوم وحده بأى عمل من أعمال الإدارة المختلفة التى عهد بها مجلس الإدارة الى اللجنة ويدخل فيها توكيل المحامين والاتفاق على

الأتساب على أن لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه
والا كان هذا الاتفاق ملزماً للشركة لصدوره ممن يمثلها قانونا عملاً بالمادة
١٠٥ من القانون المدني .

(طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ س ١٧ ص ٩١٦)

- لا تتأثر الخصومة بما يطرا على شخصية ممثل الشركة من تغيير .

- الشركة ذات شخصية مستقلة عن شخصية مديرها باعتبارها
الاصيلة في الدعوى المقصودة بذاتها بالخصومة دون ممثلها فلا تتأثر بما
يطرا على شخصية هذا الممثل من تغيير .

(طعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ س ٢٠ ص ١٠٦٣)

- القيود الواردة بالمادة ٢٤ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة
بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ - سريانها على ما يتقاضاه أعضاء مجلس الادارة
بصفتهم هذه دون مديري الشركة - عضو مجلس الادارة الذي يجمع بين
هذه الصلة وعمل المدير - خضوعه للقيود سالفة الذكر بصفته الأولى دون
الآخر .

- مفاد نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - معدلة
بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٤٢ منه ، وعلى ضوء ما أوردته
المذكرة الايضاحية لهذا القانون من أن « القيد الوارد بالمادة ٢٤ الخاص
بمقدار الراتب المقطوع يقتصر على ما يتناوله عضو مجلس الادارة بصفته
هذه فان كلف بعمل آخر في الشركة كما لو عين مديراً لها كان من حقه أن
يؤجر على هذا العمل دون أن يحتسب الأجر ضمن الراتب المقطوع » ، أن
المشرع أورد قيوداً في المادة ٢٤ خص بها أعضاء مجلس الادارة بصفتهم
هذه دون المديرين الأجراء الذين يختص مجلس الادارة بتعيينهم والذين
تقوم علاقاتهم بالشركة على أساس من عقد العمل ، وان من كان يجمع من
أعضاء المجلس بين صفته هذه وبين عمل المدير - وذلك قبل حظر الجمع

بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ما أورده المادة ٤٢ سائلة البيان هنا وسيلة لتمكين جماعة المشاهدين من مباشرة حقوقهم في الاعتراف على تقدير اجور ومكافآت أعضاء مجلس الادارة بصفتهم هذه ومراقبة موافقتهم لنظام الشركة وما يقرره القانون بشأنها ، كما أن الفقرة (ج) من تلك المادة صريحة في أنها تعنى المبالغ التي لا يملك المجلس حق تقريرها وإنما مجرد اقتراحها ولا تنصرف الى الاجور التي يحصل عليها المدبرون لقاء عملهم هذا ، واذا كانت المكافآت محل النزاع إنما تقرر صرفها للمطعون ضده وعلى ما هو ثابت من قرارات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه - مقابل قيامه بعمله مديراً للشركة سواء ابان فترة جمعه بين هذا العمل وعضوية مجلس الادارة او في الفترة التالية والتي تفرغ فيها لعمله الاول ، فإنه لم يكن ثمة موجب لتضمين الكشف التفصيلي المنوه عنه بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بيانا لها .

(طعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧)

- الخصومة لا تتأثر بما يطرا على شخصية ممثل الشركة من تغيير .

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكانت هي المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تتأثر بما يطرا على شخصية هذا الممثل من تغيير .

(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ص ٣٠١)

- مدير شركة التوصية بالاسهم - وكيل عنها وليس عاملاً لديها - علم جواز قيام الشركة المساهمة بالترخيص لعضو في مجلس ادارتها بادارة شركة توصية بالاسهم - علة ذلك .

- لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه - بجواز جممع المطعون عليه بين ادارة شركة التوصية بالاسهم وعضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة - الا أن الشركة المساهمة اذنت له بأن يقوم الى جانب عمله بها

بتصفية التزاماته لشركة التوصية بالأسهم ووافقت المؤسسة التي ذنبها
الشركة الأولى على هذا القرار ، وذلك عملا بما نصت عليه المادة ٣٠ من
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨
من أنه لا يجوز لمضو مجلس ادارة شركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة
بأي عمل فني أو اداري بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى الا
بترخيص من رئيس الجمهورية وله أصبح هذا الترخيص طبقا للمادة ٢٩ من
قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ من اختصاص مجلس ادارة
المؤسسة بالنسبة للشركات المساهمة التي تعرف عليها ، كما استند الحكم
الى أن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة
بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تجيز لرئيس مجلس ادارة الشركة
في المادة ٥٢/ب أن يأذن العامل أن يؤدي أعمالا بأجر أو بدون أجر في غير
أوقات العمل الرسمية ، وكان لا محل لاستناد الحكم الى ما تقدم ، ذلك أن
المادة ٥٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ السالف ذكره اذ تنص على أن
« يعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم الى شريك متضامن أو أكثر ويعين
عقد تأسيس الشركة ونظامها أسماء من يعهد اليهم بالإدارة وسلطانهم فيها »
وكان مفاد هذا النص هو أن مدير شركة التوصية بالأسهم ليس أجنبيا عن
الشركة إنما هو أحد الشركاء المتضامنين فيها ويجب ذكر اسمه في عقد
تأسيس الشركة ونظامها وأنه وكيل عنها وليس عاملا لديها ، ومن ثم فإن
الترخيص والأذن سالف الذكر إنما ينصرفان الى التصريح بالقيام بأعمال
فنية أو ادارية لدى شركة مساهمة أخرى أو بالعمل لدى رب عمل آخر
لا الى اتيام بإدارة شركة توصية بالأسهم .

(طعن رقم ٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١ من ٢٧ ص ١٢٥٥)

- استقلال شخصية الشركة الاعتبارية عن شخصية مثلها القانوني
- ورود الاسم المميز للشركة الطاعة في صحة الطعن - كفاية ذلك لصحة
الاعلان - لا حاجة لايضاح اسم مثلها القانوني .

د اذا كان الواضح من مسجدة الطعن أنه أقيم من الشركة الطاعة

وكان لهذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثلها ، وكانت هي الأصل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثلها ، فان ذكر اسم الشركة الطاعنة المميز لها في صحيفة الطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كافيا لصحة الطعن في هذا الخصوص ، ويكون الدفع بعدم قبوله الطعن لرفعه من غير ذي صفة لعدم إضاح اسم الممثل القانوني للشركة .
متعين الرفض .

(طعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩ ص ٢٧ ص ١٦٩٨).

- لما كان النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربي الأفريقي (المطمون ضده الثاني) على أن « يرخص فيه تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام هذا القانون والنظام المرافق بينه كل من ٠٠٠٠٠ وفي المادة الثانية منه على أن اسم هذه الشركة البنك العربي الأفريقي شركة مساهمة مصرية وغرضها ٠٠٠٠ » وفي الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه على أن « فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون وفقر النظام الأساسي المرافق لا تسرى على هذه الشركة أحكام التأميم ولا القوانين المنظمة لشركات المساهمة والبنوك ٠٠٠ مفاده أن ذلك البنك بمنأى عن القوانين المنظمة لشركات المساهمة - على الرغم من كونه شركة مساهمة مصرية - ويخضع للأحكام الواردة في قانون انشائه والنظام الأساسي المرافق لهذا القانون ، واذ كانت المادة ٢٦ من هذا النظام تنص على أن « لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة للجمعية العامة ٠٠٠ » وتنص المادة ٢٩ منه على أن « لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأى التزام شخصي فيما يتعلق بتمهيدات البنك بسبب قيامهم ب مهام وظائفهم ضمن حدود و كالتهم » كما تنص المادة ٥٩ من ذات النظام على أنه « عند انتهاء مدة الشركة ، او في حالة حلها قبل الأجل المحدد ، تبين الجمعية العامة بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر وتحدد سلطتهم وتنتهى وكالة المجلس بتعيين المصفيين ٠٠٠ » مما يؤداه أنه

أعضاء مجلس إدارة البنك المطعون ضده الثانى بصفتهم هذه يعتبرون وكلاء عنه وليسوا من العاملين به الذين استثنتهم المادة الخامسة من قانون انشاءه فى فقرتها الثانية من الخوض للقوانين والقرارات المنظمة لشئون التوظيف والمرتبات والمكافآت فى المؤسسات العامة والشركات المساهمة ، ولا يغير من ذلك ما ورد بنظام البنك المذكور من اختصاصات للجمعية العامة للمساهمين أو من حق هؤلاء الاخيرة فى مناقشة تقرير مجلس الإدارة الميزانية وحساب الارباح والخسائر اذ ليس من شأن ذلك توفر عنصر التبعية اللازم لقيام علاقة العمل بين أعضاء مجلس الإدارة والبنك المطعون ضده الثانى . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن عين المطعون ضده الأول عضوا ممثلا له فى مجلس إدارة البنك المطعون ضده الثانى اعتبارا من ١٣/١٢/١٩٦٩ الذى كان فيه المطعون ضده الأول من العاملين الخاضعين لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين فى القطاع العام لكونه رئيسا لمجلس إدارة بنك بورسعيد ، وكانت المادة ٣٦ من هذا النظام تنص على أن « فيما عدا المكافآت التشجيعية المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من هذا النظام يسرى على العاملين الخاضعين له أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ » فان المطعون ضده الأول يخضع لأحكام هذا القرار وذلك القانون بالنسبة للمكافأة التى تقررت عن تمثيله للطاعن فى عضوية مجلس إدارة البنك المطعون ضده الثانى . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإحقية المطعون ضده الأول لتلك المكافأة تأسيسا على أنه من العاملين بالبنك المطعون ضده الثانى ولا يخضع للقوانين والقرارات المنظمة لشئون المرتبات والمكافآت فى المؤسسات العامة والشركات المساهمة اعمالا لفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون انشاء ذلك البنك فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(نقض ١٤/١١/١٩٨٢ - الطعن ١٠٩ لسنة ٤٧ ق لم ينشر بعد)

صيغة دعوى من شريك في شركة
قضيته المخلدة يطلب اخراجه
من الشركة

لتحى القانونى :

يجوز لمن المادة ٥٢٦ مدنى على النحو التالى :

مادة ٥٢ - (١) يجوز لكل شريك ان يطلب من القضاء الحكم بفصل
اى من الشركاء يكون وجوده في الشركة قد اثار اعتراضا على مد اجلها
او تكون تصرفاته مما يمكن اعتباره سببا مسوغا لحل الشركة ، على ان تقل
الشركة قائمة فيها بين الباقين .

(٢) يجوز ايضا لى شريك ، اذا كانت الشركة معينة لمدة ان يطلب
من القضاء اخراجه من الشركة متى استند في ذلك الى اسباب معقولة ،
في هذه الحالة تنحل الشركة ما لم يتفق باقي الشركاء على استمرارها .

الصيغة

..... انه في يوم
..... بناء على طاب ومهنته وجنسيته ومقيم
..... ومحل المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع
..... بجهة
..... أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ
المذكور أعلاه الى محل إقامة كل من :

- ١ - ومهنته وجنسيته ومقيم
مخاطبا مع .
- ٢ - ومهنته وجنسيته ومقيم
مخاطبا مع .
- ٣ - ومهنته وجنسيته ومقيم
مخاطبا مع .

وأعلنته بالآتي :

تكونت شركة محدودة المنة (يذكر اسم الشركة ونوعها وغرضها)
يذكر تاريخ العقد واذ تعرض الطالب للظروف (تذكر اسباب طلب
الافراج) .

فقد سمى للحكم له بطلباته .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن له بصورة من هذا وكفته
بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بلى الدائرة
التجارية بجلستها التي ستعقد علنا يوم ابتداء من الساعة النامية
صباحا لسماعهم الحكم بإفراج الطالب من الشركة المكونة بينه وبينهم
بموجب العقد المؤرخ في المذكور بصدر هذه العريضة مع تصفية
حصته في رأس مال الشركة وأرباحها وخسائرها على أساس آخر ميزانية
لها والزامهم بالمصروفات ومقابل أنصاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل
وبدون كفالة .

ولأجل

ملاحظات واحكام :

تضمنت الأعمال التحضيرية للمادة ٥٣١ مدنى ما ياتى :

اقتبس المشروع هذا النص من المادة ٥٦١ فقرة ٢ من المشروع الفرنسى الايطالى . وهو نص جديد لا نظير له فى التقنين الحالى ، وقد قصد المشروع به أن يقضى على النزاع القائم فى الفقه والقضاء فيما يتعلق بصحة اشتراط الحق للشركاء فى استبعاد شريك بالاجماع أو بموافقة الأغلبية .، وقد يكون فى السماح للشركاء بفصل واحد منهم لسبب جدى مدعاة لحلن جو من عدم الثقة والتشكك بينهم . كما أنه من ناحية أخرى لا يصح أن يقصر حق الشركاء فى هذه الحالة على إمكان طلب الحل من القضاء اذ يترتب على ذلك تحمل الشركاء للنتائج المترتبة على تقصير واحد منهم خصوصا اذا كانت الشركة ناجحة موفقة . لذلك رأينا من المناسب أن تقرر للشركاء الحق فى طلب فصل الشريك اذا وجدت أسباب لذلك . والقاضى هو الذى يقدر وجاهة تلك الأسباب (١) .

الصيغ الخاصة بالافلاس صيغة بروتستو علم دفع

النص القانوني :

يجرى نص المادتين ١٧٤ ، ١٧٥ تجارى على النحو التالي :

مادة ١٧٤ - يعمل كل من بروتستو عدم القبول وبروتستو علم الدفع على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وانما لا يعمل البروتستو الا بعد الامتناع عن القبول أو الدفع ويصدر البات الامتناع المذكور في محل من كان عليه دفع قيمة الكمبيالة ومن تعهد بدفع قيمتها عند الاقتضاء أو محل من قبل الكمبيالة بطريق التوسط . ويجوز اثبات جميع ذلك في ورقة واحدة .

مادة ١٧٥ - تشتمل ورقة البروتستو على صورة الكمبيالة حرفيا وصورة صيغة القبول وصورة جميع التحاويل وكافة ما يوجد من الكتابة وعلى التنبيه الرسمي بدفع قيمة الكمبيالة ويذكر أيضا في تلك الورقة حضور أو غياب من عليه الدفع وأسباب الامتناع عن الدفع والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه والبروتستو الحاصل من المحضر .

وذكر الاعتراف بالدين في تلك الورقة لا يكون حجة الا اذا كان ممضيا .
أو مختوما من المحترف .

المسيفة

رقم البروتيسكو

الطالب

خمس

نوع التجارة

الضنوان

المبلغ المطلوب

تتضمن ورقة البروتيسكو على صورة الكمبيالة حرفيا وصورة صيغة
القبول وجميع التحاويل .

كما يجب أن تتضمن الورقة على التنبيه الرسمي بدفع قيمة الكمبيالة
وحضور وغياب من عليه الدفع وأسباب الامتناع عن الدفع .

ملاحظات واحكام :

- استخلاص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع التي تجيز شهر
افلاس التاجر وتقدير مدى جدية المنازعة في الدين المطلوب شهر افلاسه
من أجلها هو ما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك من
محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(الظمن رقم ٩٧٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ س ٣٠ ع ١
حي ٣٣٣)

- حالة الوقوف عن الدفع هي مما يستقل به قاضي الدعوى ، وله أن يستخلصها من الإمارات والدلائل المقدمة فيها دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض . واذ كانت محكمة الموضوع قد استخلصت وقوف المورث والشركة التي يديرها عن دفع ديونها لاختلال أعمالها التجارية من تحرير احتجاجات عدم الدفع ، ومضى عدة سنوات على عدم الوفاء بتلك الديون ، وكان للشركة طالبة الإفلاس الحق في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لاثبات دعواها ، فإن تمويل الحكم المطعون فيه على الدلالة المستفادة من المستندات التي قدمتها الشركة المذكورة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بعد اندماج شركتي ٠٠٠٠٠٠٠ فيها ، واستخلاصه عدم منازعة الطاعنين في ديون الشركتين المندمجتين من المذكرة التي تضمنت دفاعهم ، والتي خلت من المنازعة الجدية في تلك الديون لا يكون خطأ في القانون أو مخالفة للثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ من ٢٣ من ٤٧٣)

صيفة دعوى شطب احتجاج بروتستو عدم دفع

النمي القانوني :

المادتين ١٧٤ ، ١٧٥ تجارى

انه فى يوم

بناء على طلب ومهنته وجنسيته ومقيم
. ومحلته المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع
بجهة

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت فى التاريخ
المذكور أعلاه الى محل اقامة ومهنته وجنسيته
ومقيم مخاطبا مع .

وأعلنته بالآتى :

قام المعلن اليه بتحرير احتجاج عدم دفع عن كمبيالة مؤرخة
/ / ١٩ بمبلغ واذا جاء هذا الاحتجاج مخالفا للواقع
والقانون اذ أن الطالب قد سدد قيمة السند موضوع هذا الاحتجاج .
واذا كان فى هذا الاحتجاج ما يضر بسمعة الطالب التجارية ويطالب
بمبلغ على سبيل التمييز .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن له بصورة من هذا وكلفته

بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بـ الدائرة
التجارية بجلستها التي سيتم عقد علنا يوم ابتداء من الساعة الثامنة
صباحا لسماعه الحكم بشطب احتجاج عدم الدفع المعلن للطالب بتاريخ
.

ولأجل (١)

(١) راجع الصيغ القانونية للأوامر القضائية للاستاذين شوقي وهبي ونهى مشرقى ،
ص ٥٩٦ .

صيغة دعوى اشهار الافلاس

تأجير

النص القانوني :

يجرى نص المواد ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ تجارى على النحو التالي :

مادة ٢٠١ - فاذا طلب المدينون الحكم باشهار الافلاس يقدمون عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية . وتسلم الى قلم كاتبها ويأيد فيه ملخصها فوراً .

مادة ٢٠٢ - يلزم ان تشتمل تلك العريضة على اثبات او بيان الاحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه .

مادة ٢٠٣ - يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة المذكورة اقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم الى محل تجارته .

مادة ٢٠٤ - يجوز لرئيس المحكمة في الاحوال التي تستلزم الاستعجال ان يلغى بوضع الاختام على اموال المدين او يعمل اى طريقة اخرى من الطرق التحفظية .

الصيغة

انه فى يوم

بناء على طلب ومهنته وجنسيته ومقيم
. ومحلته المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع
بجهة

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ
المذكور أعلاه الى محل إقامة ومهنته وجنسيته
ومقيم مخاطبا مع .

وأعلنته بالآتي :

الطالب يداين المعلن اليه التاجر بموجب . . (يذكر نسبة المديونية) محرر في
/ / ١٩ ويستحق الدفع في / / ١٩ وتحرر عنه احتجاج
يعلم الدفع « بروتستو » واذ كان المعلن اليه تاجر وحالته المالية سيئة
ويخشى من تلاعبه بأوراقه ومتوقف عن الدفع ويحق للطالب أن يقيم دعوى
باشهار افلاسه فقد سمى قضائيا للحكم له بطلباته .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن له بصورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بـ الدائرة
التجارية بجلستها التي ستعقد علنا يوم ابتداء من الساعة الثامنة
صباحا لسماعه الحكم بأشهره افلاسه . . واتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة
على أمواله والمصروفات ومقاييل أتعاب المحاماه على عاتق التليسة بحكم
مشمول بالنفاذ الممجل وبدون كفالة .

ولأجل

**صيفة طلب وضع اختام
على أموال تاجر مرفوعة دعوى
بشهر الافلاس**

النص القانونى :

المواد ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ تجارى .

مادة ٢٠١ - فإذا طلب المدينون الحكم بإشهار الافلاس يقدمون عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية ، وتسلم الى قلم كتابها ويقيد فيه ملخصها فوراً .

مادة ٢٠٢ - يلزم أن تشتمل تلك العريضة على اثبات أو بيان الأحوال التى يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه .

مادة ٢٠٣ - يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة المذكورة أقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين فى الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم الى محل تجارته .

مادة ٢٠٤ - يجوز لرئيس المحكمة فى الأحوال التى تستلزم الاستعجال أن يأمر بوضع الاختام على أموال المدين أو بعمل أى طريقة أخرى من الطرق التحفظية .

الصيغة

السيد الأستاذ رئيس محكمة الابتدائية .

مقدمه التاجر وجنسيته ومقيم وموطنه

المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع بجهة

مقدمة

التاجر وجنسيته ومقيم

الموضوع

أقام الطالب دعوى ضد المطلوب وضع الأختام على أمواله بشهر افلاسه
بعد أن حرر احتجاج بعدم الدفع بتاريخ واذا كان المطلوب وضع
الأختام على أمواله اذ أنه مدين للطالب وآخرين ويخشى من تهريب وتبديد
أمواله والعيب بدفاته .

بناء عليه

يلتمس الطالب بعد الاطلاع على هذا الطلب والمستندات المرافقة صدور
أمر ببيادتك بوضع الأختام على محل تجارة المدين الكائن بـ
مع تحديد أقرب جلسة لسماع الحكم بإشهار افلاسه وتحديد يوم
كتاريخ مؤقت لتوقفه عن الدفع وتعيين أحد السادة قضاة المحكمة مأمورا
للتفليسة واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على أمواله وجعل
المطروقات ومقابل أتعاب المحاماة على عاتق التفليسة بحكم مشمول بالنفاذ
المبجل وبدون كفالة .

ولأجل

صيغة تقرير من تاجر بقلم كتاب المحكمة بتوفقه عن الدفع

النص القانوني :

يجرى نص المواد ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ تجارى على النحو
التالى :

مادة ١٩٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر فى حالة الافلاس
ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك .

مادة ١٩٧ - الحكم باشهار الافلاس بناء على طلب المدين المفلس
يكون بمجرد تقديمه تقريراً الى قلم كتاب المحكمة الكائن محله فى دائرة
اختصاصها بأنه وقف عن دفع ديونه .

مادة ١٩٨ - (معلقة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٤) يجب على كل
من افلس ان يقدم تقريره المذكور فى خلال خمسة عشر يوماً من يوم وقوفه
عن دفع ديونه وفى حالة الافلاس احدى شركات التضامن او التوصية يجب
ان يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء التضامنين وبيان
عنوانه .

مادة ١٩٩ - وعلى المفلس ان يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة
ويذكر فيه الأسباب التى منعت عن تقديمها .

مادة ٢٠٠ - ويلزم ان تشتمل هذه الميزانية على بيان جميع اموال
المدين منقولة كانت او ثابتة وعلى تقديمها وعلى بيان ما له وما عليه من
الديون وبيان الأرباح والخسائر وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه
بصحتها وتكون مؤرخة ويضع عليها اعضاء او ختمه .

المصينة

القلم التجارى

انه فى يوم

امامنا نحن رئيس القلم .

حضر التاجر وجنسيته ومقيم

يجب على كل من افلس أن يقدم تقريره الى قلم كتاب المحكمة خلال
خمسة عشر يوما من يوم وقوفه عن دفع ديونه .

على المفلس أن يرفق بتقريره الميزانية اللازمة ويذكر الاسباب التى
منعته عن تقديمها . ويجب أن تشتمل على بيان جميع امواله منقولة أو ثابتة
وبيان ما له وما عليه من ديون (١) .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٩٧ .

ملاحظات واحكام :

- مناط اشهار افلاس التاجر هو توقفه عن الدفع عدم اتخاذه
الدفاتر المقررة .

- ان قانون التجارة انما جعل اشهار افلاس التاجر منوطا بتوقفه
عن الدفع لا بعدم اتخاذه الدفاتر المقررة . فاذا كانت المحكمة قد نفت عن
المطلوب افلاسه حالة التوقف عن الدفع كان لا لوم عليها اذ هي لم تعتد
بعدم اتخاذه تلك الدفاتر ، اما ما جاء في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات
من الاعتداد بذلك فمحله ان تكون حالة الافلاس قد ثبتت اولا على التاجر ،
وعندهذ يترتب على عدم اتخاذه الدفاتر اعتباره مغلصا بالتقصير .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٩ طعن رقم ١٧ سنة ١٧ ق)

- شرط تقرير حالة الافلاس التي تقل يد المدين المفلس عن الوفاء بديونه
بنفسه هو استمرار التوقف عن الدفع حتى صدور الحكم النهائي بالافلاس
فاذا اوفى بديونه بعد الحكم الابتدائي بالافلاس وجب الفاء حكم شهر
الافلاس في الاستئناف .

- ان حالة الافلاس التي تقل يد المدين المفلس عن أن يوفى ديونه
بنفسه لا تتقرر الا بالحكم النهائي الصادر بشهر الافلاس . ومتى كان ذلك
كان للمحكوم ابتدائيا بشهر افلاسه أن يزيل حالة التوقف التي انبأته
الى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه ، فاذا ثبت
لمحكمة الاستئناف زوالها فلا عليها اذا هي ألغت الحكم الابتدائي الصادر
بشهر الافلاس .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٩ طعن رقم ١٧ سنة ١٧ ق)

- التصود بالتوقف عن الدفع المنصوص عليه في باب الافلاس
نحو الصلح الوالي هو التوقف الذي ينشأ عن مركز مالي مضطرب . الامتناع

عن الدفع لمصدر طرأ على المدين مع اقتداره أو لتنازعه جديده في صحة الدين ، أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاءه لا يعد توقفاً عن الدفع .

- التوقف عن الدفع المقصود بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصلح الواقى من الافلاس هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود فى باب الافلاس وهو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفاً اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذراً طرأ على المدين مع اقتداره وقد يكون لمنازعه فى الدين من ناحية صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاءه بسبب من أسباب الانقضاء .

(الظمن رقم ٣٩٩ سنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/٢٩ ص ٧ ص ٤٣٥)

- اعتبار بروتيسـتو عدم الدفع توقفاً عن الدفع غير صحيح بصفة مطلقة - وجوب التحقق من توقف المدين عن الدفع وعجزه عن الوفاء بدينه تجارى غير متنازع فيه .

- لا يصح أن يعتبر بصفة مطلقة بروتيسـتو عدم الدفع توقفاً عن الدفع بل يكون لازماً على المحكمة اذا أرادت أن تؤاخذ المدين بميعاد الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ أن تبحث فى قيام توقف المدين عن الدفع وفى ثبوت أنه فى حالة عجز عن الوفاء بدين تجارى غير متنازع فيه وفى متى بدأ هذا التوقف لتجرى من تاريخه أعمال القانون .

(الظمن رقم ٣٩٩ سنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/٢٩ ص ٧ ص ٤٣٥)

- اعتبار الحكم الشركة متوقفة عن دفع ديونها استناداً لأسبابه سائفة . النعى بالقصور . على غير أساس .

- متى كان الحكم الاستثنائي قد انتهى الى اعتبار الشركة متوقفة عن دفع ديونها استنادا الى اسباب الحكم الابتدائي والى ما ثبت من تقرير الرقيب من ان حالة الشركة لا تسمح بالسداد وانها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها فان النemy على الحكم بالقصور في التسبيب يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢ س ١٢ ص ١٠٦)

- دفع دعوى بطلب اشهار افلاس شركة . تعين بحث كافة اوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة ما اتصل منه بقيام الشركة او صفتها التجارية .

- متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب اشهار افلاس شركة فانه يتعين على المحكمة بحث كافة اوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة المطلوب اشهار افلاسها سواء اتصل النزاع بقيام الشركة ام بصفتها التجارية ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد سلك هذا المنهج وانتهى بأدلة سائفة الى القول بقيام شركة واقع تجارية بين الورثة فان النemy عليه بخالفة القانون او بالقصور في التسبيب يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢ س ١٢ ص ١٠٦)

- الدفع بأن الدين المطلوب شهور افلاس الشركة من اجله متنازع فيه قضاء الحكم بعدم جدية هذه المنازعة لاسباب سائفة مؤدية . النemy بالقصور على غير اساس .

- اذا كان قد دفع امام المحكمة بأن الدين المطلوب اشهار افلاس الشركة من اجله متنازع فيه ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جدية هذه المنازعة قد اقام قضاءه على أن الدين نشأ عن شراء مدير الشركة بضائع بالاجل وهو تصرف يدخل في سلطته ويندرج ضمن ما صرح له به كوصى خاص لادارة نصيب القصر في تلك الشركة ، وأن المهمة الموكنة اليه

تقتضى الاستماتة وشراء البضائع بالأجل وكان ما قرره المحكم من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النص عليه بالقصور يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢ من ١٢ ص ١٠٦)

- استخلاص والمة التوقف عن الدفع على عكس ما يؤدي إليه
المستند القديم في الدعوى . مسخ .

- متى كان الحكم المطعون فيه - وهو بصدد البحث في توقف الشركة الطاعنة عن الدفع - قد استخلص من تقرير السنديك أن البضاعة التي اشتراها الشريك المتضامن بالمبلغ موضوع سندات طالبى الإفلاس كانت لحساب الشركة وقيدت بدفاترها بينما الثابت من التقرير المذكور أنه ليس بالدفاتر المذكورة ما يدل على شراء تلك البضائع لحساب الشركة الطاعنة أو تسديدها ثمنها لها فإنه يكون قد مسخ التقرير سالف الذكر واستخلص منه عكس ما يؤدي إليه .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٨ من ١٢ ص ٤٨٩)

- لمحكمة الموضوع استخلاص وقائع التوقف عن الدفع . رقابة
محكمة النقض على التكييف القانونى للتوقف . المنازعة في وجود دين
طالب الإفلاس لا يتحقق معها هذا التوقف .

- لمحكمة الموضوع أن تسجل في حدود سلطتها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع إلا أن التكييف القانونى لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبار أن التوقف عن الدفع هو أحد الشروط التى يتطلبها القانون لشهر الإفلاس . ومن حق محكمة النقض أن تراقب جميع عناصره ومتى كان التوقف عن الدفع بيمينه القانونى لا يتحقق إذا كان دين طالب الإفلاس متنازعا في وجوده فإن القضاء بأشهار الإفلاس مع قيام هذا النزاع يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٨ من ١٢ ص ٤٨٩)

**- حكم قفل أعمال التفليسة لا ينعو آثار شهر الافلاس ولا يؤدى
الى زوال جماعة الدائنين او انتهاء مأمورية السنديك • دعوى الثامن بطلب
إعادة التفليسة لم يوجب القانون فيها اختصاص السنديك •**

- اذا كان الحكم يقفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس
كاف لإعمالها لا يؤدى الى محو آثار شهر الافلاس ولا الى زوال جماعة الدائنين
او انتهاء مأمورية السنديك ، الا أنه يترتب عليه - طبقاً للقاعدة ٣٣٧ من
القانون التجارى - استرداد الدائنين الذين يكونون هذه الجماعة لحقهم فى
رفع الدعاوى على المفلس نفسه مما يستتبع أن الدعاوى الخاصة بجماعة
الدائنين التى كانت مركزة فى يد السنديك قبل صدور ذلك الحكم يصبح
بعد صدوره من حق كل دائن أن يرفعها على شخص المفلس ولا يلزم اختصاص
السنديك فيها وإن جاز للاخير أن يتدخل فى هذه الدعاوى كما رأى لزوم
ذلك لحماية مصلحة جماعة الدائنين ، كما يبقى له حقه فى رفع ما تقتضى
هذه المصلحة رفعه من الدعاوى • ولما كان المشرع لم يصرح برغبته فى
الخروج عن هذه القاعدة بالنسبة للدعوى التى يرفعها الدائن بطلب إعادة
فسح أعمال التفليسة ولم يوجب اختصاص السنديك فيها فإن هذه الدعوى
- كغيرها من دعاوى جماعة الدائنين - يصح توجيهها الى شخص المفلس
ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وبالتالي فلا يكون اختصاصه فى الطعن
المرفوع عن الحكم الصادر فيها لازماً قانوناً •

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ من ١٣ ص ٩٠)

**- لا يشترط للحكم بإشهار الافلاس تصدق ديون المدين التى توقف
عن الوفاء بها •**

- لا يشترط القانون للحكم بإشهار الافلاس تصدق الديون التى
يتوقف المدين عن الوفاء بها بل يجيز شهر افلاس المدين ولو ثبت توقفه
عن وفاء دين واحد ومن ثم فإن منازعة المدين فى أحد الديون ، لا تمنع

- ولو كانت منازعة جدية - من شهر افلاسه لتوقفه عن دفع دين آخر ثبت للمحكمة أنه دين تجارى حال الاداء ومعلوم المقدار وخال من النزاع الجدى .

(الطنن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨ من ١٣ ص ٥٢٨)

- ليست دعوى الغير بأحقية لحل تجارى وضمت عليه الاختتام على أنه مملوك للمدين المطلوب شهر افلاسه ، من دعاوى شهر الافلاس ولا من الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة . استئناف الحكم الصادر عنها لا يرفع بتكليف بالحضور .

- الاصل - طبقا للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات - فى رفع الاستئناف أن يكون بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة فيما عدا الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات فان الاستئناف عنها يرفع بتكليف بالحضور بحسب يرسب البطلان جراء على مخالفه الطريق الواجب ابعاده فى رفع الاستئناف وبحكم به المحكمة من لبعاء نفسها . ولما كانت دعوى الغير بأحقية لحل تجارى وضمت عليه الاخام على اعتبار أنه مملوك للمدين المطلوب شهر افلاسه . ليست من دعاوى شهر الافلاس التى نص المشرع عليها فى المادة ١١٨ مرافعات دون الدعاوى الناشئة عن التفليس والترتبة عليها . كما أن هذه الدعوى ليست من الدعاوى التى أوجب القانون نظرها على وجه السرعة - اذ المناط فى تحديد تلك الدعاوى - هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة أو ارادة المحصوم ، لما كان ذلك . فان الحكم المطعون فيه الصادر يقبول الاستئناف المرفوع - عن الحكم الصادر فى تلك الدعوى - بطريق التكليف بالحضور يكون مخالفا للقانون .

(الطنن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ من ١٤ ص ١٧٦)

- تاريخ التوقف عن الدفع . تحديده فى حكم اشهار الافلاس تحديدا مؤقتا أو فى حكم مستقل . عدم جواز تعديله الا بطريق الطعن

في الحكم - طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا -

- تاريخ التوقف عن الدفع إنما يتحدد في حكم بأشهاد الافلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ الا بطريق الطعن. في الحكم معناه بالمعارضة أعمالا للشاكتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص باستئناف هذا الحكم ومن ثم فإن طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤ ص ١٤ ص ٢٤٣)

- ما لا يعتبر من الدعاوى الناشئة عن التفليس - لا يعتبر الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التفليس وخاضعا في استئنائه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة ، الا اذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض الا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق حكم من الاحكام الواردة في قانون التجارة في باب الافلاس . ليس كذلك الحكم الصادر في دعوى صورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة .

- لا يعتبر الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التفليس وخاضعا في استئنائه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة (وهو خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان) الا اذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض الا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق حكم من الاحكام الواردة في قانون التجارة في باب الافلاس ، ومن ثم فالدعوى بصورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة لا ينشأ النزاع فيها عن الافلاس بل قد يور ولو لم يشهر الافلاس كما أن الفصل في هذا النزاع لا يقتضى تطبيق قاعدة من القواعد المتعلقة بالافلاس وانما تحكمه قواعد القانون المدني وينبني على ذلك أن استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى لا يخضع بالنسبة لميعاده لحكم

المادة ٣٩٤ سالفه الذكر وانما يكون ميعاده هو الميعاد العادى المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات أى أربعين يوما من تاريخ اعلانه .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١ س ١٤ ص ٢٨٣)

- الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه . شرطه . غلوه من النزاع .

يشترط فى الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه أن يكون خاليا من النزاع ، ويجب على محكمة الموضوع عند الفصل فى طلب الافلاس أن تفحص جميع المنازعات التى يبرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها وعلى مدى هذا التقدير يكون قضاؤها فى الدعوى .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩ س ١٥ ص ٥٣١)

- التوافق عن الدفع - ماهيته .

- التوقف عن الدفع المقصود فى المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال . ولئن كان امتناع المدين عن الدفع دون أن تكون لديه أسباب مشروعة يعتبر قرينة فى غير مصلحته ، الا أنه قد لا يعتبر توففا بالمعنى السالف بيانه ، اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذرا طرا عليه مع اقتداره على الدفع . وقد يكون لمنازعة فى الدين من حيث صحته أو حلول أجل استحقاقه أو انقضائه لسبب من أسباب الانقضاء .

(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤ س ٢١ ص ٣١٨)

- ميعاد المعارضة في حكم تعيين الوقوف عن الدفع - حكم الدائنين الذين يهدفون الى رعاية مصلحة جماعة الدائنين *

- مؤدى نص المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة أن المشرع بمد أن جعل لكل صاحب حق أن يعارض في حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع في ميعاد ثلاثين يوما من وقت اتمام الاجراءات المتعلقة بلمصق الاعلانات ونشرها ، عاد فاستثنى من تحقيق احكام هذه المادة الدائنين الذين يهدفون الى رعاية مصلحة جماعة الدائنين وتنفق مصلحتهم مع مصلحة تلك الجماعة وافرد لها حكما خاصا اورده في المادة ٣٩٣ بأن جعل ميعاد المعارضة بالنسبة لهم مرتبطا بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها بحيث يظل حقهم في المعارضة قائما طالما كانت تلك المواعيد قائمة وينقضى بانقضائها يستوى في ذلك أن يتم تحقيق الديون وتأبيدها قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٩٠ أو بعد انقضاء هذا الميعاد .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥ س ٢١ ص ١٠٧٤)

- التظلم في الحكم بتحديد ميعاد الوقوف عن الدفع - طريقه *

- التظلم في الحكم القاضي بتحديد ميعاد الوقوف عن الدفع انما يكون وفقا للمادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطريق المعارضة لا بطريق الدعوى المبتدأة *

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥ س ٢١ ص ١٠٧٤)

- حالة الوقوف عن الدفع - استخلاصها - موضوعي *

- حالة الوقوف عن الدفع هي مما يستقل به قاضي الدعوى ، وله أن يستخلصها من الامارات والدلائل المقدمة فيها دون معقب عليه في ذلك

من محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ س ٢٣
ص ٤٧٣)

- ما يجب عند وفاة المدين أثناء نظر دعوى الافلاس .

- من المقرر أنه متى كان الدائن قد طلب اشهار افلاس مدينه التاجر
حال حياته ، ثم توفى المدين أثناء نظر الدعوى ، فان اعلان الورثة لا يكون
لازما ، وانما يجوز لهم التدخل فيها دفاعا عن ذكرى مورثهم .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ س ٢٣
ص ٤٧٣)

- الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع - محكمة الموضوع .

- لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن وكيل الدائنين - المطعون
عليه الثاني - تقدم بتقرير يفيد انه عند مباشرة مهمته بتحقيق الديون
تقدم اليه دائنون آخرون يستندات بلغت قيمتها ٧٧٣٦ ج و ٨٨٤ م عول
فى اثبات أن توقف الطاعنين عن أداء الدين الصادر به الحكم رقم ١٨١٧
سنة ١٩٦٤ تجارى جزئى القاهرة نشأ عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه
الثمانهما على قوله « أن البادى ما تقدم أن المستأنفين الطاعنين - لم ينازعا
فى الدين الذى حكم باشهار الافلاس من أجله ولم يطعنا عليه بأى مطعن
فلما صدر الحكم ضدهما بهذا الدين لم يحتللا لهذا الحكم بل أخذوا يسلكان
كل السبل لمرقلة أدائته الى صاحبه فاستشكلا فى تنفيذ الحكم فلما قضى
الاشكال تقدم من يدعى ملكية الأشياء المحجوزة وأقام دعوى بأحقته لهذه
المحجوزات ورغم كل ذلك لم يحاول المستأنفان أداء الدين فلما صدر
ضدهما حكم الافلاس بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٩ قاما بعرض الدين
بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٩ وأن هذا التصرف من جانب المستأنفين يبنى

عن اضطراب مركزهما المالى وتعرض حقوق دائنيهما الى خطر محقق فهما رغم عدم منازعتهما فى الدين وصدور الحكم به وتوقيع الحجز لاقتضاء هذا الدين لم يقوما بوفائه الا بعد صدور حكم اشهار الافلاس هذا بالإضافة الى ما ثبت من تقرير وكيل الدائنين على نحو ما سلف بيانه أن هناك دائنين آخرين ، وهو استخلاص موضوعى سائق تستقل به محكمة الموضوع فى خصوص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع دون أن يغير من الأمر قيام الطاعنين بإداء الدين الذى كان محلاً لطلب اشهار الافلاس طالما أن محكمة الموضوع وجدت فى ظروف الدعوى الأخرى ومن وجود دائنين آخرين أن التوقف عن دفع الدين المحكوم به كان يسبب المركز المالى المضطرب الذى يعرض حقوق الدائنين للخطر .

(نقض ١٩٧٥/٥/٤ - س ٢٦ ص ٩٢٠)

- تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين فى دعوى الافلاس متروك

لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها .

- تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس

- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى اقامت قضائها على اسباب سائفة تكفى لحمله .

(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢ س ٢٧

ص ٣٦٦)

- شهر الافلاس لا يشترط فيه تعدد الديون التجارية التى يتوقف

الدين عن دفعها - المنازعة ولو جدية فى احد الديون ، لا تمنع عن اشهار الافلاس لمدى آخر .

- لا يشترط للحكم باشهار الافلاس تعدد الديون التى يتوقف المدين

عن الوفاء بها ، بل يجوز اشهار افلاسه متى ثبت توقفه عن أداء دين

واحد ، كما أن منازعة المدين في أحد الديون لا تمنع ولو كانت منازعة
جديدة من اشهار افلاسه بتوقفه عن أداء دين آخر .
(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢ س ٢٧
ص ٣٦٦)

- تقدير مدى جدية المنازعة في الدين وحالة الوقوف عن الدفع هو
مما تستقل به محكمة الموضوع .

- تقدير مدى جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس
وحالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من
المسائل التي يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى اقامت
قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله .
(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢ س ٢٧)

صيقة محضر حجز على سفينة

النص القانوني :

يجرى نص المادة ١٣ من قانون التجارة البحري على النحو التالي :

مادة ١٣ - على المحضر أن يتوجه الى داخل السفينة ومعه شاهدان ويعرر محضر حجزها ويبين فيه اسم صاحب الدين اللازم وفسح الحجز لاجله وصنفته ومحلّه - والسند الذي شرع في اجراء ذلك بناء عليه ومبلغ الدين المطلوب تحصيله والمحل الذي اختاره المدين في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة الابتدائية التي يلزم اجراء بيع السفينة امامها وفي الجهة التي حجزت فيها وربطت واسم مالكيها وقبوتانها واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولتها من الطونيلاطة وعلى المحضر ايضا ان يبين قاطناتها وصنادلها وادواتها واسلحتها ومهماتا وذخائرها مع ذكر صفات جميع ذلك ويعين حارسا على السفينة .

الصيغة (١)

انه عى يوم الموافق سنة الساعة
بناء على طلب ومهنته وجنسيته
ومقيم ومحلّه المختار مكتب الأستاذ المحامي بشارع
بجهة

وعلى الحكم الصادر بتاريخ من محكمة في القضية
رقم سنة الملن قانونا بتاريخ

انتقلت أنا المحضر بمحكمة بمساعدة وارشاد
. وحضور و الشاهدين الى ميناء
حيث ترسو السفينة المعروفة باسم متخاطبا مع
ونبهته الى دفع مبلغ المبينة مفرداته بعد منذرا بالحجز على
السفينة في حالة عدم الدفع وهذا ببيان المبلغ .

بيان المبلغ المطلوب

يجب أن يبين اسم صاحب الدين اللازم وضغ الحجز لأجله ومهنته
ومحله والسند الذى شرع فى اجراء ذلك بناء عليه ومبلغ الدين المطلوب
تحصيله والمحل الذى اختاره المدين فى الجهة الكائن فيها مركز المحكمة
الابتدائية واسم السفينة ونوعها ومقدار حملتها وقطائرها وصنادلها
وأدواتها وأسلحتها وذخائرها .
وعينت حارسا قانونا .

وحرر المحضر بما ذكر وتركت لكل من المدين والحارس صورة
متخاطبا مع كما ذكر ورسمه مبلغ

المحضر شاهد شاهد المدين الخارس

صيغة اعلان
بتبليغ حجز الى مالك السفينة وتكليفه
بالحضور امام المحكمة لاجراء البيع

النص القانوني :

يجرى نص المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من قانون التجارة البحري على
التنوع التالي :

مادة ١٤ - اذا كان مالك السفينة المحجوزة ساكنا في البلدة الكائنة فيها المحكمة الابتدائية التي في دائرتها الجهة التي حصل فيها الحجز وجب على المدائن الذي طلب وضع الحجز أن يعلن للمالك المذكور في ظرف ثلاثة ايام صورة محضر الحجز ويكلفه بالحضور امام المحكمة في الميعاد المعتاد ليحضر بيع الأشياء المحجوزة واذا كان المالك المذكور ساكنا في محل أبعد من تلك البلدة فالاعلان وورقة طلب الحضور يسلمان على ذمته الى قبودان السفينة المحجوزة واذا كان غائبا يسلمان الى من كان قائما مقامه أو مقام المالك وفي هذه الحالة يزداد على الميعاد المعتاد للحضور مدة مسافة الطريق التي بين المحكمة ومحلّه اذا كان مقيما في البلاد القارة من ممالك الدولة العلية وأما اذا كان المالك ساكنا خارج البلاد القارة المذكورة أو في بلاد اجنبية فيكون ميعاد الحضور كما لقرر في قانون المرافعات المدنية على حسب الجهات .

مادة ١٥ - البيع الذي لا يصح اجراؤه الا بناء على سند واجب التنفيذ يكون امام قاضي يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل بطريق الزايلة العمومية بعد المناذاة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجرائد وتعليقها في اللوحات المصنة لذلك على الوجه الآتي :

مادة ١٦ - اذا كان الحجز واقعا على سفينة حمولتها اكثر من عشر طونيلاطات (اى ازيد من ١٠٠٠٠ كيلو) ينادى ثلاث مرات على الاشياء المراد بيعها او تعلن ثلاثة اعلانات وتكون المناذاة والاعلانات متوالية فى كل ثمانية ايام مرة فى ضواحي الميناء وفى الميادين العمومية الكبيرة التى فى المحل الذى تكون السفينة مربوطة فيه وكذلك فى جميع الأماكن التى تعين بأمر من المحكمة وينشر اعلان عن ذلك فى احدى الجرائد التى تطبع فى الجهة الكائن فيها مركز المحكمة التى طلب منها وضع الحجز فان لم توجد فيها جرائد ينشر الاعلان فى احدى الجرائد التى تطبع فى اقرب محل .

الصيغة

انه فى يوم
بناء على طلب ومهنته وجنسيته
ومقيم ومحلته المختار مكتب الأستاذ المحامى
بشارع بجهة
أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت فى التاريخ
المذكور أعلاه الى محل اقامة بشارع بجهة
مخاطبا مع
للمالك فى ظرف ثلاثة ايام أن يعلن صورة محضر الحجز للمدين
ويكلفه بالحضور أمام المحكمة فى الميعاد المعتاد ليحضر بيع الأشياء المحجوزة
اذا كان المالك ساكنا فى البلدة التى فيها المحكمة الابتدائية .
واذا كان المالك ساكنا فى محل أبعد فاعلان ورقة طلب الحضور
يسلمان على ذمته الى قيودان السفينة المحجوزة .

البيع لا يصح اجراءه الا بناء على سند واجب التنفيذ اذا كان الحجز واقعا على سفينة حمولتها ازيد من عشرة آلاف كياو ينادى ثلاث مرات على الاشياء المراد بيعها او تعلن ثلاث اعلانات . وتكون المناذاة والاعلانات على حسب المادة ١٦ .

قائمة بأهم المراجع

- ١ - العقود التجارية للأستاذ الدكتور على جمال الدين .
- ٢ - المحل التجارى للأستاذ الدكتور على يونس .
- ٣ - القانون التجارى للأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه .
- ٤ - القانون التجارى (العقود التجارية وعمليات البنوك)
للأستاذ الدكتور مراد منير فهم .
- ٥ - بدل خلو المحل التجارى للأستاذ الدكتور حسنى المصرى .
- ٦ - الصيغ القانونية للأوراق القضائية للأستاذين شوقى وهبى وهبى
مشرقى ، الجزء الأول .
- ٧ - العقود وعمليات البنوك للأستاذ الدكتور على البارودى .
- ٨ - التعليق على قانون المرافعات للأستاذين عز الدين الدناصورى
وحامد عكاز .
- ٩ - قوانين تنظيم الملكية العقارية للأستاذين محمد سيد عبد التواب
ومحمد عبد الوهاب فرغل .
- ١٠ - الموسوعة الذهبية للأستاذين حسن الفكاهنى وعبد المنعم حسنى
الحطاميان .
- ١١ - المدونة الذهبية للأستاذ عبد المنعم حسنى .
- ١٢ - موسوعة المواد التجارية للمستشار عبد المين لطفى جمعة .
- ١٣ - مدونة القانون المدنى للمؤلف .
- ١٤ - المرجع فى صيغ الدعاوى والأوراق القضائية (للمؤلف)
- ١٥ - مجموعة الكتب الفنى .

فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

أهـــــ

تقديم

٧

باب تمهيدى

٩	تعريف العقود التجارية وخصائصها
٩	تعريف العقود التجارية
١٠	خصائص العقود التجارية
١١	الاستثناءات على حرية العقد التجارى
١٣	التنظيم القانونى للعقود التجارية
١٥	القواعد الخاصة بتنفيذ العقود التجارية

القسم الأول

١٧	أصول صياغة العقود التجارية
----	----------------------------

الباب الأول

١٩	أصول صياغة عقود البيع التجارى
١٩	أولا : صياغة عقد بيع محل تجارى
١٩	م.يراعى فى صياغة عقد بيع المحل التجارى
٣٠	الوعد ببيع المحل التجارى
٣١	عنصر الاتصال بالعملاء فى صياغة عقد المحل التجارى

الصفحة	الموضوع
٢٢	النص على التنازل عن عقد الإيجار في صياغة عقل المحل التجارى
٢٣	التزامات البائع والمتسرى عند صياغة عقد بيع المحل التجارى
٢٦	شهر عقد بيع المحل التجارى وفيدته
٢٨	نصوص القانون الخاصة ببيع المحل التجارى ورهنه
٣٧	القرار الوزارى الخاص بتنفيذ قانون بيع المحال التجارية ورهنها
٤٥	احكام القضاء بشأن بيع المحل التجارى
٥٧	ثانيا : عقد بيع السفينة
٥٨	نموذج لعقد بيع سفينة
٦٠	احكام القضاء بشأن بيع السفينة
٦٢	ثالثا : البيع بالتزاد العلنى للمنفول المستعمل
٦٢	ماهية البيع بالتزاد العلنى
٦٢	شروط صحة البيع بالتزاد العلنى
٦٣	الجزاء على تغلف شروط بيع بالتزاد العلنى
	رابعا : البيع بالتصفية فى المحلات التجارية
٦٤	بالتزاد العلنى
٦٤	حالات البيع بالتصفية فى المحلات التجارية بالتزاد العلنى
٦٥	احكام القضاء بشأن البيع بالتزاد العلنى
٧١	خامسا : البيع بالتقسيط
٧١	شروط البيع بالتقسيط
٧٤	نماذج لسجل البيع بالتقسيط

المفهوم

الباب الثاني

- ٧٦ أصول صياغة عقد رهن المحال التجارية
٧٧ ما يجوز أن يشتمل عليه رهن المحال التجارية
٧٧ البات الرهن التجارية وما يجب أن يشتمل عليه العقد
٧٨ مسؤولية المدين عن حفظ الأشياء المرهونة
٧٨ ما يراعى عند استعمال المحال التجارى أو رهنه على علامة تجارية
٨٠ ملحوظات اضافية في عقد الرهن التجارى
٨٠ احكام القضاء بشأن الرهن التجارى

الباب الثالث

- ٨٨ أصول صياغة عقد السمسرة
٨٨ تعريف عقد السمسرة
٨٨ هل يشترك السمسار في ابرام العقد كوكيل ؟
٨٩ تجارية عقد السمسرة
٨٩ البات عقد السمسرة
٨٩ التزامات السمسار
٩٠ ما يجب أن ينص عليه في عقد السمسرة
٩٠ احكام القضاء بشأن عقد السمسرة

الباب الرابع

- ١٠٢ أصول صياغة عقد الوكالة بالعمولة
١٠٢ تعريف عقد الوكالة
١٠٢ خصائص عقد الوكالة بالعمولة
١٠٣ البات عقد الوكالة بالعمولة
١٠٣ واجبات الوكيل في عقد الوكالة بالعمولة

الصفحة	الموضوع
١٠٤	ضمانات الموكل ضد الوكيل بالعمولة.
١٠٥	حقوق الوكيل بالعمولة
١٠٥	احكام القضاء بشأن الوكالة بالعمولة

التشابه المحتسب

٦١٥	صيغ عقود الشركات.
	نموذج رقم ١ للعقد الابتدائي والنظام الاساسي للشركة المساهمة.
١١٧	التي تنشا طبقا لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

عقد الشركة الابتدائي

١٢٣	النظام الاساسي للشركة
١٢٩	ادارة الشركة
١٣٤	الجمعية العامة
١٤٢	مراقب الحسابات
	سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي - المال الاحتياطي -
١٤٣	توزيع الارباح
١٤٥	في المنازعات
	نموذج رقم ٢ للعقد الابتدائي والنظام الاساسي لشركة التخصيص
١٤٨	بالاسهم التي تنشا طبقا لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١
١٤٨	عقد الشركة الابتدائي
١٥٣	النظام الاساسي للشركة
١٥٤	رأس مال الشركة
١٦٠	السندات
١٦١	ادارة الشركة
١٦٦	الجمعية العامة

الموضوع	الصفحة
التنازعات	١٧٧
في حل الشركة وتصفيتها	١٧٨
احكام ختامية	١٧٩
نموذج رقم ٣ لعقد تاسيس شركة ذات مسئولية محدودة طبقا لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	١٨٠
صيغ الدعاوى التجارية	٢٠١
صيغة ائذار على يد معضر	٢٠٣
صيغة اعلان موجه الى احدى الشركات التجارية	٢٠٦
صيغة اعلان موجه الى شركة اجنبية لها فرع او وكيل في مصر	٢٠٨
صيغة اعلان موجه الى احد بعارة السفن التجارية او العاملين بها	٢١٠
الصيغ الخاصة بالشركات	٢١١
صيغة دعوى لعدم استيفاء لفرض تكوين الشركة	٢١١
صيغة دعوى عزل شريك منتدب للإدارة	٢١٤
ملاحظات واحكام	٢١٦
صيغة دعوى من شريك في شركة معينة المدة بطلب اخراجه من الشركة	٢٢٤
ملاحظات واحكام	٢٢٦
الصيغ الخاصة بالافلاس	٢٢٧
صيغة بروتستو عدم دفع	٢٢٧
صيغة دعوى شطب احتجاج بروتستو عدم دفع	٢٣٠
صيغة دعوى اشهار الافلاس تاجر	٢٣٢
صيغة دعوى وضع اختتام على اموال تاجر مرفوعة دعوى بشهر الافلاس	٢٣٤
صيغة تقرير من تاجر بقلم كتاب المحكمة بتوفقه عن الدفع	٢٣٦
صيغة معضر حجز على سفينة	٢٥٠
صيغة اعلان بتبليغ حجز الى مالك السفينة وتكليفه بالمفسور لعدم المحكمة	٢٥٢

رقم الايداع ١٩٨٨/٢٢٢٧

مطبعة اطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

